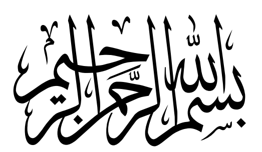
حقيقة الطعن في الشيخ ربيع وإلحاقه بالخوارج
وما طعن فيه بسببه
مع
القول الفصل في مسألة البيعة

كتبه
علي حسين الفيلكاوي



المقــدمـة

الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

أما بعد:

فهذه رسالة كتبتها في الذب عن شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، أذبُّ فيها عنه وعن عرضه، وأدفع فيها بعض ما نُسِب إليه ظلمًا وزورًا، والله أسأل التوفيق والسداد.

حقيقة الطعن في الشيخ ربيع وإلحاقه بالخوارج وما طُعن فيه بسببه

✷ الأمر الأول: حقيقة الطعن في الشيخ ربيع وإلحاقه بالخوارج.

أما الطعن في الشيخ ربيع حفظه الله، وإرادة الشر به من قِبَل هذه المجموعة، فهو من الوضوح بمكان، ولا شأن للصوتية(١) به، لا من قريب ولا من بعيد، إذ هو واقعٌ لا محالة، سواء ظفروا

(١) التي أطلقوا عليها ووصفوها بـ: "المجالس السرية"، مستخدمين الأسلوب نفسه الذي يستخدمه أهل الأهواء والبدع من أعداء السنة وأهلها في التنفير عن أهل الحق وعن دعوتهم، كما هو معلوم ومشهور عنهم وعن مسمياتهم التي يلمزون بها السلفيين، كقولهم: وهابية، جامية، مداخلة، إلى غير ذلك من المسميات التي يُطلقونها ويُريدون بها التنقص من علماء السنة والحق، وتنفير الناس وصرفهم عنهم، وعن دعوتهم.

وهذا الأمر يتوافق تمامًا مع هذه الفرية التي خرجت بها علينا هذه المجموعة ووصف علماء السنة بها، إذ من المعلوم أنها لم تُطلَق إلا ويُراد بها ما أراده أولئك القوم من التنقص من علماء السنة والحق، وتنفير الناس وصرفهم عنهم، وعن دعوتهم.

ولذلك وجدنا أصحاب هذه الفرية قد جاءوا بما لم يُسبقوا إليه، وكانوا هم أول من وصف مجالس علماء السنة – فيما أعلم – بهذا الوصف الشنيع، ودون أن يأتوا ولو بدليل واحد على دعواهم، وما ذلك منهم؛ إلا ليستعينوا به على طعنهم في الشيخ ربيع وإسقاطه، الذي قد سبق وأن هيأوا له، واجتمعوا لأجله، وذلك قبل أن يظفروا بهذه الصوتية، كما سيأتي، وقد فتحوا الباب على مصراعيه لأولئكم الحدادية ولأعداء أهل السنة وعلماء السنة من أهل البدع والباطل والضلال وذلك بدعواهم الفاجرة وبتكييفهم للمسألة بهذا التكييف الفاجر ووصفهم مجالس العلماء بـ: "المجالس السرية"، ولا أدل على ذلك مما تلقفه منهم فوزي البحريني وقرره تحت عنوان: "أتباع ربيع المدخلي الآن استيقظوا أنه يخبط في الدماء والدين ولديه تنظيم سري .. ولكن لتمييعهم لم يُبدِّعوه"، وعنوان: "قمع مجالس ربيع المدخلي السرية وجماعته الفاجرة"، وكلاهما منشور على شبكة الإنترنت، وفيهما من الظلم والجور والفجور والافتراء ما الله به عليم، وصدق الله عز وجل إذ يقول: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، ويقول: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]، ويقول: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، هذا أولاً.

أما ثانيًا: فلظنهم بأنهم بهذا التوصيف الظالم الشنيع؛ سيقبل السلفيون طعنهم في علماء الحق والسنة!!، ولكن: هيهات هيهات، فصاحب الحق منصور، والمبطل مكشوف مفضوح مخذول، وقد تكفل الله عز وجل بنصر المؤمنين، وبالانتقام من الظالمين، فقال: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ [السجدة: ٢٢]، وقال: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

بهذه الصوتية – التي افتروا عليه بسببها بفرية المجالس السرية، وحكموا عليه بالانحراف عن السنة، وموافقة الخوارج – أم لم يظفروا بها، إذ من المعلوم أنهم قد هيَّأوا لهذه الطعونات ودَبَّروا لها من قبل أن يظفروا بهذه الصوتية المزعومة، ومن قبل انتشارها واشتهارها في الساحة الدعوية ! !.

وهذا أمر ظاهر، يُدركه كل من تأمل حال هذه المجموعة، وعرف طريقتها في التعامل مع الأشخاص[1] – سواء كانوا من العلماء، أو من طلبة العلم، أو من العامة – وفي تناولها للمسائل.

إذ لابد لمن أراد أن يفهم هذه المجموعة؛ أن ينظر لها من جهتين:

* الجهة الأولى: طريقة تعاملها مع الأشخاص.

وهذا التعامل ينقسم إلى قسمين:

* القسم الأول: من يخالفها أو تخالفه، أو يختلف معها أو تختلف معه، وقد كان مرضيًّا ممدوحًا عندها قبل هذا الخلاف والاختلاف.

وهذا الصنف من المخالفين لها، تسعى جاهدةً لتصيد الأخطاء له، فتجعل ما لم تجعله ذنبًا وخطأً يوم أن كان معها، أو كان مَرضيًّا عندها، تجعله ذنبًا عظيمًا، وخطأً فادحًا، وانحرافًا شديدًا بعد خلافها معه، وغضبها عليه[2].

وفي الحديث كما عند البخاري وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله قال: من عادى لي وليًّا فقد آذنته بالحرب ..." الحديث.

وطعنهم هذا في أهل الحق والسنة؛ لا يقبله ولا يفرح به إلا الحدادية وغيرهم من أهل الأهواء والبدع، ومن اغتر بهم وبهذه المجموعة الطاعنة في العلماء من الجُهال، أما أهل السنة، السلفيون، فهم من أبعد الناس عن التسليم لمثل هذه الترهات، ولمثل هذه الطعونات الظالمة، وقد رأينا هذا الأمر واضحًا جليًّا عند إطلاق هذه الفرية ونشرها، ومَن الذي تقبَّلها من قائليها، ومَن الذي ردَّها عليهم، والله المستعان.

(١) وأعني بهم: من هو في دائرة أهل السنة.

(٢) وقد رأينا هذا واضحًا في تعاملها مع الشيخين: ربيع المدخلي حفظه الله، وعبيد الجابري رحمه الله! !.

وهي في هذا الباب، وفي هذا التعامل؛ لا تفرق بين عالم أو طالب علم أو عامي، حتى وإن كان هذا العالم من كبار علماء أهل السنة، لا عبرة لهذا الأمر عندها، بل هي في سبيل انتصارها لأفكارها، ونصرتها لنفسها، وتقرير ما تريد تقريره؛ قد تجعل ما ليس بخطأٍ خطأً، وتهوِّل منه، فتزبد وترعد من أجله، لتُصوِّر لمن حولها ولمن هو مغترٌّ ومخدوعٌ بها؛ بأن الأمر خطره عظيم، وشره مستطير، وأن هذا العالم السني السلفي قد انحرف عن السنة انحرافًا شديدًا، لم يُسبَق إليه، وافق فيه الخوارج!، مما أوجب عليها كمجموعة سلفية أن تقف له هذه الوقفة الشجاعة، التي قلَّ أن تجد من يقف مثلها!!، فتكشف بوقفتها الشُّجاعة هذه عن انحرافه، وتُجلِّيه للناس، وتَفضحه على رؤوس الأشهاد – والعجيب في هذا كله أنها تحذر بتحذير غامض لا يُدرَى من تريد، ولا يَعرف مرادهم إلا من كان معهم، ومَن هو على معرفة بهم وبما يقررون – وما ذلك منها؛ إلا نصرةً لدين الله عز وجل، وتحذيرًا من هذا العالم السني السلفي – الذي انحرف انحرافًا لا مثيل له – ومن مسلكه!!، هكذا يصورون الأمور!!، وهو تصويرٌ مخالفٌ للحقيقة والواقع، وفيه كذبٌ مكشوفٌ وواضح ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

* القسم الثاني: من يخالفها أو تخالفه، أو يختلف معها أو تختلف معه، ممن تعتقد هي أنه لازال سلفيًّا، وأنه لم يصل بمخالفته لها لأن يصير مبتدعًا، كمن وصفته ولقبته بـ: "بطانة الجماعات".

وهذا الصنف من المخالفين لها، تشن الحرب عليه، وتسعى جاهدةً لتصيد الأخطاء له، لإسقاطه، وللتحذير منه ومن دعوته، ولصرف الناس عنه وعن دروسه، تفعل هذا كله مع اعتقادها بأنه سلفي!!.

ومن تتبع أقوال هذه المجموعة وما تنطق به في حق من سمَّتهم بـ: "بطانة الجماعات"؛ لرأى العجب العجاب، وقد سبق أن مر معنا شيءٌ من أقوالهم؛ مما يغني عن إعادته هنا!!.

* الجهة الثانية: طريقة تعاملها مع المسائل.

وقد سبق التفصيل في هذا الباب أيضًا بما يغني عن إعادته هنا، وذلك حين ذكرت مسائلهم الجديدة التي خرجوا بها علينا؛ وذلك في التمهيد لهذا الرد ودفع الاتهامات الباطلة عن الشيخ ربيع حفظه الله – كإخراجهم العلماء من ولاة الأمور، وأن العالم ليس له أن يتكلم في النوازل، وغير ذلك من جهالاتهم — وبينت كيف تعاملوا مع الآثار الثابتة، والتفسيرات الواضحة، وما تتابع عليه الأئمة في إثبات هذه المسائل؛ بقواعدَ جديدةٍ محدَثة، يضربون بها في صدر هذه المسائل الثابتة، ويثبتون بها ما خالفوا به علماء السنة؛ كقول قائلهم: "ائتني بقول ثابت عن صحابي واحد"، وغيرها من قواعدهم الجديدة المحدَثة، التي ذكرتها هناك.

* أما كونهم قد هيَّأوا لهذه الطعونات التي طعنوا بها في الشيخ ربيع حفظه الله، ودَبَّروا لها من قبل أن يظفروا بهذه الصوتية المزعومة، ومن قبل انتشارها واشتهارها في الساحة الدعوية، فلا أدل على ذلك من تلكم المحاضرة الجماعية التي اجتمعوا لها وقد سبقت هذه الصوتية، وانتشارها، وكانت بعنوان: "هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله".

وكلنا يعلم بأن هذه المحاضرة إنما أُريد بها الطعن في السلفيين وعلمائهم، وعلى رأسهم: شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، ولكنهم يجبنون عن التصريح، سواء باسمه، أو باسم غيره من أهل السنة وعلمائهم، شأنهم في ذلك شأن ذي الوجهين، الذي يريد أن يحفظ ماء وجهه عند الفريقين، فيأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه، وبهذا: يحافظ على مكانته ومنزلته عند الجميع، غافلاً أو متغافلاً عن قوله صلى الله عليه وسلم:

"من شر الناس ذو الوجهين؛ الذي يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه".

وفي رواية: "إن من شر الناس عند الله يوم القيامة ذا الوجهين".

وهذا من فضل الله عز وجل على هذه الدعوة المباركة – دعوة أهل السنة الصافية النقية – وعلى أهلها، إذ جعل أهل الباطل يستترون بباطلهم، ولا يُصرحون بما يعتقدون، خاصةً من كان منهم يُظهر السنة، ويُعلن احترام علمائها وإجلالهم، وذلك خشية أن تناله سهامهم، فنعوذ بالله

من شر ذي الوجهين، ومن أن نَزيغ أو نَضِل.

ومن تأمل أقوال هذه المجموعة وما ذكروه في هذه المحاضرة الجماعية فقط – دون أقوالهم الأخرى – لظهر له الأمر ظهورًا واضحًا جليًّا، لا لبس فيه ولا إشكال، إذ جاءت أقوالهم كاشفةً لمنهجهم، وما يُضمرونه لعلماء السنة من الشر، فمن ذلك:

قول قائلهم: "جزى الله مشايخنا خير الجزاء على اختيار هذا الموضوع وهذا العنوان، ولا تستغرب أيها المستمع وأيها المستمعة عنوان هذه المحاضرة: "هل للحاكم المسلم بيعة"، وهذا يدل على أن هذا الخلل لازال موجودًا، طبعًا هذه بدعة، إزالة أو إنكار البيعة للحاكم بدعة، انتشرت عند الجماعات والأحزاب[١]، لكن: سَرَت هذه البدعة على بعض المنتسبين إلى السنة[٢]، هناك من المنتسبين إلى السنة يقول: لا بيعة للحاكم إذا حكم بغير ما أنزل الله، حكَّم الدساتير، حكَّم القوانين الوضعية، إلى غير ذلك، يقول: لا بيعة له، وهذا هو قول الخوارج، هذا قول الخوارج، لا يُعرف عند الصحابة رضي الله عنهم هذا الشيء، بل الصحابة رضي الله عنهم يرون أن هذا

(١) بل قالها الإمام الألباني رحمه الله، وأئمة السنة وعلماء هذا الزمان متوافرون، ولم نجد فيهم من يرعد ويزبد للنيل منه، ولا من يتهمه بالانحراف عن السنة، أو أنه خارجي، أو وافق الخوارج، كما هو صنيع هذه المجموعة، وشدتهم الباطلة على علماء السنة، وعلى الشيخ ربيع، وقد اتهموه بما هو منه براء، ومما قاله العلامة الألباني رحمه الله آنذاك:

"من قال لك إنه في بيعة اليوم؟ البيعة لا تكون إلا للخليفة الذي يختاره المسلمون جميعًا".

قاله العلامة الألباني رحمه الله ولم يُرِد به ما أرادته الخوارج وأفراخهم، وأهل العلم قد عرفوا ذلك عنه، قاله والكل يعلم بمحاربة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله لهذا القول، واستنكاره له، وعلى رأس هؤلاء الذين قد علموا عنه محاربته لهذا القول واستنكاره له هذه المجموعة، ولكنه الهوى وإرادة الشر والعياذ بالله، وسيأتي الكلام على هذه المسألة بشيء من التفصيل عند الرد على هذه الفِرية بإذن الله تبارك وتعالى.

وصدق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حين قال في كلام له ماتع، يُعرف به حال من لا يَعرف للعالم السلفي قدره:

"فأهل الطبقة العليا يعلمون حال أهل السفلى من غير عكس، كما أن أهل الجنة في الجنة ينزل الأعلى إلى الأسفل، ولا يصعد الأسفل إلى الأعلى، والعالم يعرف الجاهل؛ لأنه كان جاهلاً، والجاهل لا يعرف العالم لأنه لم يكن عالمًا"(مجموع الفتاوى ١٣ / ٢٣٥).

(٢) ومراده بهؤلاء المنتسبين إلى السنة علماء السنة، وعلى رأسهم شيخنا العلامة المجاهد ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، وكذبوا والله!! ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، وقد ألحقوه بالخوارج من قبل أن يظفروا بالصوتية التي وصفوها بصوتية: "المجالس السرية"، فتأمل!!، وسيأتي الرد على هذا الاتهام الباطل الفاجر بإذن الله تبارك وتعالى في ثنايا هذه الرسالة.

الحاكم مادام مسلمًا فله البيعة، هذا هو اعتقاد السلف ...، لكن: خالف في ذلك الخوارج، وسَرَت هذه البدعة في قلوب بعض المنتسبين إلى السنة، فالحذر الشديد من هؤلاء الذين قد سَرَت ودخلت عليهم هذه البدعة[١]".

وقول الآخر: "إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتى تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية، وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلى الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ...، حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولكن: شرطُ ذلك كله بالنسبة لمسمى الجماعة ولإعطائه البيعة؛ أن يُطبِّق الشريعة، أما إذا لم يُطبِّق الشريعة وحكم بالقوانين الوضعية؛ هو حاكم مسلم لا نُكفِّره، كما أجمع على ذلك السلف؛ كفرًا دون كفر، لكننا لا نجعله هو وشعبه جماعة المسلمين، لانعدام شرط تطبيق الشريعة، ولا نُعطيه البيعة في أعناقنا، لا نُكفِّره، ولا نخرج عليه، ولكن: لا نُعطيه البيعة[٢]".

يعني الجملة باختصار: حاكمٌ ومسلم، لا نُكفِّره، لا يجوز نخرج عليه، ولا بيعة له!!، هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق

---

(١) كيف نَحذَرهم ويَحذرهم المسلمون، والمُحذَّر منهم يجبن عن ذكرهم بأسمائهم، وعن تسميتهم للمسلمين؛ لِيَحذروهم، وما ذلك إلا لإفلاسه من الأدلة التي يُثبت بها دعواه، ولعلمه بأن الطعن في علماء السنة مُسقِطٌ لصاحبه.

(٢) كلامهم اليوم مع علماء السنة، وعلى رأسهم الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، وقد اتهموه بما هو منه براء، كما سيأتي، والله المستعان، ومن تأمَّل قولهم وما يقررونه؛ لَعَلِم وتَيقَّن بأن الأمر دافعه الهوى وإرادة الشر بعلماء السنة، وكلا الأمرين يعمي ويصم صاحبه – سواء الهوى أو إرادة الشر بالعلماء – وإلا فمن المعلوم أن المسلم إذا بات ليلته وهو يعتقد بوجود حاكم مسلم يحكمه، له عليه السمع والطاعة بالمعروف، ولا يجوز له الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولا تهييج الناس عليه، ولا منازعته في حكمه وسلطانه، ولا الافتئات عليه، فقد حقق باعتقاده هذا مقصود البيعة، وسَلِم من الميتة الجاهلية المذكورة في الحديث، وسيأتي زيادة تفصيل في هذا الأمر بإذن الله تبارك وتعالى.

والباطل، فالحاكم المسلم له بيعته في عنقك لازمةٌ لك كما تقدم[١]، والحقيقة قد تكون أيضًا هذه من الحِيَل[٢]، وهذا الذي جرَّني أقول: أن من الأسباب يا جماعة أن النفوس إلى اليوم، حتى بعض نفوس المنتسبين إلى السنة، وإن قَضوا في السنة عُمرًا، أن بعض النفوس لا تزال مشحونة بنزعة التكفير والخروج، ورواسب الجماعات الإسلامية الحركية[٣]، هناك علماء فحول بَقَت فيهم

---

(١) سمُّوا لنا قائلي هذه العبارات، واذكروا لنا عبارات هؤلاء العلماء المخالفين بنصِّها إن كنتم صادقين في دعواكم، فلسنا بحاجة لأنْ تسوقوا لنا العبارات بحسب ما فهمتموه أنتم!!، ولسنا ممن ينقاد لتهويل المهوِّلين، ولا ممن ينخدع بخداع المخادِعين!!، وسيأتي بإذن الله تبارك وتعالى إبطال هذا الفهم الذي ركَّبتم به عباراتكم، والرد عليه، وصدق الله إذ يقول: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

(٢) وما الذي يريده الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، ومن هو متهمٌ معه من إخوانه علماء السنة من مثل هذه الحِيَل؟!.

ومن المعلوم لكل سلفي صادق أن الحِيَل ليست هي في كلام علماء السنة، ولا في اجتهادهم في المسائل وتعاملهم معها، وإنما هي في مثل هذه المحاضرات، وفي استخدام مثل هذه المسائل في النيل من علماء السنة والطعن فيهم وإسقاطهم، كما هو صنيع الحدادية، وعلى رأسهم عبد اللطيف باشميل.

ومن أراد أن يقف على قبح هذه العبارات وما في معناها، وما هو مراد منها، وأن هذه الدعوى لا تقل قبحًا عن دعوى عبد اللطيف باشميل وجماعته الحدادية، فليقرأ رد الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله على عبد اللطيف باشميل في كتابه: "إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل"، فهو وحده كافٍ للقضاء على مثل هذه الشبهات وهذه الترهات، وسيأتي ذكر شيءٍ من ذلك عند الكلام على مسألة البيعة بإذن الله تبارك وتعالى.

(٣) مَن هؤلاء العلماء الذين قَضوا في السنة عُمرًا، ولازالت نفوسهم مشحونةً بنزعة التكفير والخروج، وبرواسب الجماعات الإسلامية الحركية؟!، سَمُّوهم لنا إن كنتم صادقين، ولكن مع ذكر الأدلة المقنعة التي تثبتون بها دعواكم، والتي خرجتم بها من أقوال أهل العلم، لا من أفهامكم المنكوسة!!، سَمُّوا لنا هؤلاء السلفيين الذين لا تزال فيهم مثل هذه الرواسب؛ لنَحذَرهم ويَحذَرهم المسلمون، وليَسلم المسلمون من شرور علماء السنة السلفيين التي تتهمونهم بها، ومن الانحرافات التي تُلحقونها بهم!!.

وليعلم هؤلاء المبطلون أنهم والحدادية وغيرهم من أهل الباطل والضلال سواء في اتهام علماء السنة؛ ربيع المدخلي وغيره، بأن نفوسهم لازالت مشحونةً بنزعة التكفير والخروج، وبرواسب الجماعات الإسلامية الحركية، ولا أدل على ذلك مما يقوله ويقرره ويعتقده فوزي البحريني وغيره من أهل الضلال وأعداء السنة في هذا الباب، وقد ذكره هذا البحريني تحت عنوان: "قمع مجالس ربيع المدخلي السرية وجماعته الفاجرة"، وهو منشور على شبكة الإنترنت، وفيه من الظلم والجور والفجور والافتراء ما الله به عليم، فقاتل الله الجهل والهوى.

ولقائل هذه العبارات المُفتَرى بها على علماء السنة أقول: هل جهلت ما كنت تعلم؟ أم أنك غيَّرت وبدَّلت وانقلبت على عقبيك وعلى ما كنت تقول وتقرر؟!!، ألست القائل في محاضرة: "الجامع والفارق":

"يَجِدون لعالم صاحب سنة قولين في مسألة، ويَجِدون لصاحب بدعة وداعية ضلالة وصاحب هوى قولين في مسألة، وَضَح؟ فيقولون: طيِّب، الصورة الآن أنها تناقض، قولين في مسألة، صَح؟ فواحدة من الثنتين، إما أن نُعامل العالم السلفي صاحب السنة مُعاملة أهل الأهواء، وإما أن نَحترِم أهل الأهواء ونرفَعهم لدرجة العالم السني!، لماذا؟ لأن القاسم المشترك عندهم أنه تناقض؛ هذا قال قولاً وهذا قال قولاً.

وقد كفانا المُؤنة في الرد على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: "القواعد النورانية"، حيث ذكَر قاعدةً في الفرق بين تناقضات العلماء واختلافه عن تناقضات أهل الأهواء، وأن العالم إنما وقع له ذلك عن اجتهاد، ونَظَرٍ في الأدلة، وبَحث، وتحرِّي، وقَصْد للحق، وإرادة وجه الله، وإرادة الخير، وأما صاحب الهوى والبدعة فإنه من مَنشئِه أنه تَخبَّط؛ لأصوله الباطلة في الانطلاق والاستدلال؛ إما لإرادته الباطل ... إلخ، قاعدة لو كانت موجودة لقرأناها الآن في أكثر من صفحتين أو ثلاث"اهـ بتصرف يسير.

والقائل: "العامِّي لا يُدرك الفروق، إذا كان الرُّسل كُذِّبوا لعدم معرفة الفارق ...، أول ما بيَّن العلماء ما عند سيد قطب من الانحرافات والتكفير والتجهم وو ... إلخ، قالوا: طيِّب؛ مِثله مثل ابن حجر والنووي، يا جماعة اتقوا الله، إيش الجامع؟ قالوا: الجامع الخطأ، وإن دقَّقوا قالوا: الوقوع في تأويل الصفات، فيجب أن يُلحق النووي وابن حجر بسيِّد، وإما أن يُلحق سيِّد بالنووي وابن حجر، فسيِّد، ومحمد الغزالي، ويوسف القرضاوي؛ هؤلاء الكُتاب والمُفكِّرين؛ في أخطائهم في العقيدة، وفي التوجيه الإسلامي، وكذا، إما أن تَقِيسهم بالحُفاظ والمُتقدِّمين، أو لا تَقِيسهم، الجامع؟ قالوا الخطأ ...، لكن: لماذا تركوا الجامع بين سيِّد وبشر المرِّيسي، الجامع الحقيقي زَحْلقوه، والجامع الذي لا يُؤثِّر في الحكم لَمَّعوه ...، فجئنا إلى سيد قطب وظلال القرآن عنده، فوجدنا فيه القول بخلق القرآن مثل عقيدة بشر المرِّيسي، لا تختلف، ووجدنا زيادة عليه القول بفكر الخوارج والقول بالرفض في كتبه الأخرى بالطعن في الصحابة وعثمان.

من أولى أن يُلحق؟ يُلحق ببشِرٍ أم يُلحق بالحافظ ابن حجر والبيهقي والخطابي؟ ...، يُريدونك أن تَقيسه بالحافظ ابن حجر!.

أولاً: لا يستويان انطلاقًا؛ الأرض المُنطلق منها، الحافظ ابن حجر عالم، خادم لكتب السنة، مُنطلق من الأدلة، مُعظِّم للسلف، ناقل لعَقائِدِهم، مُبجِّل لكتب الحديث، خدم الإسلام، عِبَقي فقهًا وحديثًا ولغةً وشرحًا، عِبَقي بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، بالإجمال: كيف يُقارن رجل يُعظِّم السنة ويَخدمها ويتعب فيها مع رجل يضرب في السنة ...، كيف تقيس هذا الذي عنده بدعة الخروج، على بدعة القدر، على القول بخلق القرآن برجل اجتهد، وخدم السنة، وخدم علومَها، وخدم الحديث، وخدم آثار الرسول صلى الله عليه وسلم، وآثار الصحابة؛ وزلَّت به القدم في شيء أو شيئين ..."اهـ بتصرف يسير.

والقائل: "مثل المُقلِّدة؛ تأتيه بحديث صحيح خالف مذهبه، فقال لك: لا، فتُنكِر عليه وتُشنِّع، فيقول: لماذا تعاملني هكذا؟ عندك الإمام هذا، العالم الذي اقتديتُ به، قُل له: العالم ما بَلَغه وأنت بَلَغك، كيف تُسوِّي بينك وبينه؟! ما بَلَغه الدليل، معذور، أو بَلَغه بإسناد ضعيف، لكن: أنت بَلَغك صحيحًا فصيحًا صريحاً وتتركه لقول العالم، لا والله؛ أعذره ولا أعذرك، أُوَبِّخك، وأرد عليك، وأُنكِر عليك، وربما ضَلَّلتُك، وذاك عالم إمام مُقدَّم على العين والرأس"اهـ بتصرف يسير.

والقائل: "من ذلك أيضًا عبارات، الشيخ الألباني أحيانًا يقول: أقر الله المسلمين لقيام دولة الإسلام التي تحكم بشرعه ... إلخ، يقول هذه العبارات، ونحو هذه العبارات يقولها التكفيريون والحَرَكيون، هؤلاء لا يَعترفون بوجود دولة مسلمة، ولا شعب مسلم، جاء رجلٌ خبيث من أصل يمني مُجنَّس في السعودية اسمه عبد اللطيف باشميل؛ فأخذ هذه العبارات وفعل كما فعل وزير الأوقاف الإماراتي الأول وقال: الشيخ الألباني ورئاسته لحزب يطمح لإقامة دولة سرية ...؛ الألباني فاضي يُنشِئ دولة، مثل ما قال الشيخ الألباني في مُقدِّمة السلسلة في الرد على هذا الوزير للأوقاف الإماراتي، قال له: إن طبيعتي العلمية تُعارِض ما ادَّعيته عليَّ، أنا رجل لا أعرف إلا العلم ...، لماذا؟ – حكموا بنفس الجامع، وجهلوا الفارق – الألباني لا يُكفِّر، ويقول الآن بوجوب الرد على الذين يَدعون للخروج، ويقول كلمة: من السياسة ترك السياسة ...، الألباني أين مُنطلقه في الكلام، إشغال الأمة بالعلم، الدعوة إلى التصفية والتربية، عدم إثارة الناس على الحكام، عدم الخوض في السياسات ...، قالوا: لا، كلمة الألباني، وذهب أخرج وعمل مشكلة وفوضى، ونشرَ كلامًا خبيثًا، وبتَر في النقول، وسعى في الفتنة داخل المملكة وخارج المملكة، قال: الألباني يطعن في محمد بن عبد الوهاب! هذا الرجل – الألباني – دعوته ضارة! ...، خبيث، شغل خبيث،

كَذِب، ينشرون عبارة عبارة، ويجعلون نفس العبارة نفس العبارة، مثل ما ذكرتُ لكم في مسألة الإيمان، قال الألباني: شرط كمال، قال الأشاعرة: شرط كمال، نظروا إلى التشابه فقط في اللفظ، ما نظروا إلى الفروق، الأشاعرة يقولون: إن أتى بها ازداد خيرًا، وإن تركها فوَّت فضلاً على نفسه، والألباني يقول بغير ذلك، الأشاعرة يقولون: الأعمال لا تدخل في مُسمَّى الإيمان أبدًا، والألباني يقول: تدخل في مُسمَّى الإيمان، ظُلْم يا شيخ، حَرام، ظُلْم، ظُلْم، الظلم ظلمات يوم القيامة، فقط أخذ الجامع وهو اللفظة، ولم ينظر إلى الفارق ...، من الظلم أن تأخذ التشابه اللفظي ..."اهـ بتصرف يسير.

والقائل: "ومن ذلك: من العبارات: قالوا: حتى الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله، شيخ شيوخنا، العالم الجليل، برسالة له اسمها: "الديمقراطية"، قال بأن الديمقراطية كُفر، وأن الذي يختار رجالاً ليُشرِّعوا له غير شرع الله عز وجل، هذا قد كَفَر لأنه اختار أُناسًا يُشرِّعون من دون الله.

قالوا: ما الفرق بينه وبين فتوى عبدِ الله الشيخ الدكتور عبد الله الغنيمان بأن المُرشِّح والمُرشَّح بالكويت كافر؟!.

يا جماعة: تعرفون الفروق أم لا تعرفونها؟.

نأتي ببعض الفروق:

أولاً: الشيخ محمد يتكلم عن الديمقراطية؛ النظام العالمي الذي قد انتشر الآن، ويُهدد جميع الدول، ويزحف، وقام في أوروبا، وأمريكا ...، نظام كامل يشمل العقيدة، يشمل كل شيء، وتحدَّث عن الذي يختار إنسان يَرغب أن يُشرِّع له خلاف شرع الله عز وجل، وهذا أصل عند أهل السنة فيه تفصيل على نوعين، الشيخ ما ذكرها، الشيخ معروف كلامه كله في أماكن أخرى، معروف في مُحاربته للتكفير، معروف في مُحاربته للخروج على ولاة الأمور، معروف بفتواه للكويتيين بالوقوف مع أمرائهم وولاة أمرهم لَّما غَزَاهم البعثي الكافر صدام حسين، يعني: كلامه معروف في عدة نقاط ..."اهـ بتصرف يسير.

والقائل: "أليس من الظلم أن يُسوَّى عمرو بن عبيد بالحسن، وأن يُسوَّى حفص الفرد بالشافعي، ويُسوَّى السُّبكي بابن تيمية، ويُسوَّى ابن سلوم وابن فيروز بمحمد بن عبد الوهاب، ويُسوَّى قادة الحَرَكات هؤلاء بعلماء السنة في عصرنا. أليس من الظلم؟! وفي السنة للخلال لعله يمر معكم عن الإمام أحمد أو غيره ذُكر له عن بعض أئمة السنة وما أخطأوا فيه، قال: لا يُسوَّى بين أئمة السنة وأهل البدع، بين أئمة السنة وأهل الأهواء، فروق كثيرة، قضية التلبيس بالجامع؛ هذه قضية شائكة، تحتاج إلى بصيرة، تأنِّي ...، موضوع الجامع والفارق مهم، أريدكم أن تتأمَّلوه:

كُفِّرت الأمة بسبب الجهل به. رُدَّت دَعَوات الرُّسل وكُذِّبوا بسبب الجهل به. طُعن في أهل السنة بسبب الجهل به. مُدِح أهل البدعة ورُفِعوا بسبب الجهل به، والتلبيس به. فافهموا هذه المسألة، واعرفوا هذه الخصلة الجاهلية"اهـ بتصرف يسير.

والقائل: "في "القواعد النورانية" ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدةً عظيمةً في الفرق بين تناقضات العلماء وتناقضات واضطرابات أقوال أهل الأهواء، ففَرقٌ بين هذه وهذه، فلا يجوز مُعاملة هذا بهذا، مسألة مهمة، مسألة مَلحظ الجامع والفارق، وغالبًا ما يقع فيها الذي لا يَضبط أصول العلم بين أيدي أهل العلم، ويتلقَّى على أفواه الشيوخ، غالبًا ما يَضل في باب الجامع والفارق، لأنه مُجرَّد ما يَجد تشابه بين معلومة هنا ومعلومة هنا، فيلحق هذا بهذا، ويقول: ثمة فروق بينها لا يُحسنها ..."اهـ بتصرف يسير.

ولو لم يكن بين أيدينا إلا قولك في الإمام الألباني رحمه الله:

"من ذلك أيضًا عبارات، الشيخ الألباني أحيانًا يقول: أقر الله المسلمين لقيام دولة الإسلام التي تحكم بشرعه ... إلخ، يقول هذه العبارات، ونحو هذه العبارات يقولها التكفيريون والحَرَكيون، هؤلاء لا يَعترفون بوجود دولة مسلمة، ولا شعب مسلم ..."، لَلَزِمَك أن تقول مثله في

رواسب من علم الكلام، في أنواع العلوم الشرعية، لانتشاره وقيام المدارس والأفكار عليه، وهناك اليوم نفوس لا تزال فيها رواسب من أفكار وطرائق وعقائد الجماعات الإسلامية، تظهر بين الفَينة والفَينة، وفي حدثٍ وحدث، وفي شخصٍ إلى شخص ...".

وقال آخر: "لَمَّا رأوا أن هذا الأمر لا يَروج في جزيرة العرب؛ أرادوا أن يَنفذوا إلى تكفير الحكام من خلال اعتقادات أهل السنة والجماعة، فدخلوا من مسائل عنوانها عنوان سنة، ولكنها حرَّفوا الدين فيها، من مثل ماذا؟ لهم مسالك، مثل الاستحلال، مثل الإرجاء، إلى غير ذلك، والذي تولَّى كِبر هذه الشُّبَه هم منتسبين إلى السنة، وظاهرهم السنة، وهنا المصيبة، ومن حِيَلهم في هذا الباب ما ابتدأ به المشايخ الكرام، أنهم أرادوا أن يغتنموا قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، بأن يَجعلوا العلماء مشاركين للحكام في السلطة والحكم[1]، وهذا لم يَقُل به أحد من السلف الصالح، بل هذا القول بدعة ظاهرة، حتى من قال من أهل العلم أن العلماء يدخلون في ولاة الأمر، فمرادهم الأمر العلمي الذي يُبلَّغ للناس[2] ...".

وقال آخر: "والسنة بينةٌ واضحةٌ بفضل الله تعالى، فعلى كل مسلم أن يعمل بما دلت عليه

الإمام ربيع المدخلي حفظه الله – هذا إن صح اتهامكم له بأنه لا يرى البيعة للحكام المسلمين الموجودين اليوم، وليس الأمر بصحيح، ودونكم وإثبات ذلك خرط القتاد — ولكن: سبحان مغير الأحوال من حال إلى حال!!.

ومما يُؤسف له حقيقة أن رأينا هذه المجموعة وقد آل أمرها في هذه الفتنة الأخيرة إلى أن صاروا وأعداء السنةِ وعلمائِها سواء بسواء في افتراءاتهم وتجنِّيهم على السنةِ وأهلِها، والله المستعان!!.

(١) هذه دعوى لا دليل عليها، ولم يقل بها أحد ممن يُعتد بقوله من أهل السنة، ومبناها على أوهام في رؤوس المجموعة، تَسبَّب في وجودها إرادتهم الشر بالعلماء، يدرك ذلك كل من عرف سابق هذه المجموعة، وما كانت تقرره في هذا الباب، ولاحقها، وقد سبق ذِكر شيء من ذلك، أما إدخال العلماء في ولاة الأمور؛ فليس هو من مصائب هؤلاء السلفيين وحِيَلهم!!، بل هو أمرٌ قد دل عليه الكتاب والسنة وتتابع عليه الأئمة، وهو مما كانت هذه المجموعة تقرره وبقوة!!، ولكنه الهوى، والله المستعان.

(٢) بل والأمر العملي أيضًا، وما ينزل بالمسلمين من نوازل ومدلهمات، فإن مرجعه إلى العلماء، هم الذين يُوجهون الناس لِما ينفعهم، ويُحذرونهم مما يضرهم، سواء في دينهم أو في دنياهم.

النصوص، فهؤلاء الحكام في كل بلد مسلم، على أهل تلك البلد ممن هم مواطنوها بيعةٌ وسمعٌ وطاعةٌ لولاة أمرهم في غير معصية الله عز وجل، تطبيقًا للسنة، فالدعوة إلى عدم السمع والطاعة، الدعوة إلى عدم اعتبار الحاكم المسلم إذا كان يحكم بالقوانين الوضعية، لا شك أنها دعوةٌ بدعيةٌ خارجيةٌ ضالةٌ مُضلة، خلاف السنة، وخلاف ما كان عليه سلف الأمة[(١)]".

وقال: "الأمراء الذين أُمِرنا بطاعتهم هم الحكام، وأما العلماء فهم تبعٌ للحكام، ولا يَستقلون بالأمر والنهي، وإنما لهم بيان الشريعة فقط، فلا يجوز للعلماء أن يدعوا بأمور هي خاصةٌ بالحكام، كالجهاد والقتال، ولا أيضًا في إرسال الدعاة في الداخل أو في الخارج، ولا في التحكم في أمور الناس المتعلقة بولاة الأمر، وإن كان يقع هذا من بعض المشايخ السلفيين[(٢)]؛ إلا أننا نقول بكل وضوح، وبكل شجاعة، وبكل صراحة: أخطأتم، أخطأتم، أخطأتم، لا بالهوى، ولا بالرأي والاجتهاد، وإنما لدلالة النصوص من الكتاب والسنة وما كان عليه سلف الأمة أن هذه الأمور مرجعها إلى الحكام[(٣)]، وأن قول بعض السلفيين لا يُنكر على العلماء علانيةً لأنهم ولاة أمر، هذا

---

(١) وهذه دعوى لم نجد في السلفيين وفي علماء السنة — الذين تحاربونهم وتحذرون منهم ومن مسلكهم — مَن يقررها، ولا مَن هو واقعٌ فيها، وهذا بشهادتكم أنتم أنفسكم، وفي هذه المحاضرة نفسها، إذ قال قائلكم: "حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه ..."، ومن تأمل هذا الكلام وحده لرأى أن الخلاف لفظيٌّ، هذا إن سلمنا لكم بوجود مثل هذا القول بين السلفيين، وذلك أن مقصود البيعة متحققٌ، سواء قال بها من يعتقد مثل هذا الاعتقاد المذكور عن قائلكم أو لم يقل بها!!، وسيأتي التفصيل في هذه المسألة بإذن الله تبارك وتعالى.

(٢) ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، ولا أراك إلا قد اغتررت بمن صار ينبش في طعونات أهل الباطل القديمة في الشيخ ربيع، وفي غيره من علماء السنة، كفِريَة التأمير على العراق، وغيرها – وهذا على سبيل المثال لا الحصر – ليستعين بها على انتقاصه والطعن فيه، وعلى إثبات انحرافه عن السنة، وموافقته الخوارج.

(٣) افتئات علماء السنة على حكام المسلمين أمرٌ لا وجود له، وكل أهل الباطل يُضللونهم لكونهم يؤلفون قلوب العامة على الولاة، ويحثونهم على السمع والطاعة لهم بالمعروف، ولا يجيزون لهم منازعتهم، ولا الخروج عليهم، وهذا كله خلاف ما عليه الخوارج، وخلاف مسلكهم.

ثم أين كنتم من هذه الدلالات يوم أن كنتم تُصرحون بأن الحكم في النوازل للعلماء، ويوم قلت مقولتك:

"علمني شيخي محمد: أن العلامة ربيع المدخلي عالم كبير مجتهد، يُرجع إليه في النوازل".

من الخطأ الشنيع، ومن الخطأ الظاهر الذي لا يحتمل الخلاف ...، حتى من قال من السلف في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، العلماء والأمراء، فمرادهم بالعلماء في باب بيان الحق والدين، لا في باب السمع والطاعة، أبدًا؛ لا نجد أثرًا واحدًا عن السلف أنهم يُنزلون العلماء منزلة الأمراء والحكام(١)، بل نجد الآثار الكثيرة

وما أكثر سلسلة "علمني شيخي" هذه المنقولة عنك على شبكة الإنترنت، وفيها من بيان فضل الشيخ ربيع ومكانته ما فيها، فسبحان مغير الأحوال من حال إلى حال.

ثم ألست القائل: "ونحن في أحداث ليبيا وغيرها من بلاد المسلمين، فإن بعض الناس قد نسب إليَّ أنني أفتيت الليبيين بالقتال، وهذا والله الذي لا إله إلا هو، والله الذي رفع السماوات السبع، والله الذي خلق الأراضين ومن فيهن؛ والله لم أُفتِ به في يوم من الدهر.

بل أنا بحمد الله على فتوى شيخنا الإمام المجاهد ربيع بن هادي المدخلي؛ أن السلفيين لا يخوضون في هذا القتال، وكنت أُفتي هؤلاء الإخوة الليبيين، وغيرهم، بما قال الإمام ربيع؛ فإذا سألوني أقول لهم: عيبٌ عليكم أن تسألوني وفتوى الربيع معلومة.

وأيضًا العلماء الكبار متوافرون: الشيخ صالح الفوزان، الشيخ صالح اللحيدان، الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، الشيخ ربيع المدخلي، وغيرهم من العلماء الكبار، متوافرون متواجدون، فهؤلاء هم الذين يُرجع إليهم في هذه المسائل".

والقائل أيضًا: "أوصي إخواني في ليبيا في مثل هذه النوازل والأمور العضال؛ أنْ لا يأخذوا أي كلام على عواهنه هكذا، ولا ما يتناقله بعض المغرضين من فتاوى لعلماءٍ يُنزلونها في غير موضعها، دون الرجوع للعلماء الكبار، والصدور عن توجيههم وإرشادهم في هذه النوازل، والتأكد من صحة ما نُسب إليهم، وطلب البيان فيه والتوجيه".

وقال آخر منكم وقد سئل عن القتال في ليبيا؛ فأحال السائل فيه على الشيخ عبيد الجابري رحمه الله، قائلاً:

"عرفتَ الشيخ عبيد الجابري؟ هو متخصص في فتاوى ليبيا، عليك به!، فإنه بشهادة ربيع؛ إمام في السنة؛ عبيد الجابري، هو عارف كيف أحوال ليبيا ومشاكلها، فسَله، الشيخ ما شاء الله عنده وقت تتصل عليه، الأمر واسع، الشيخ عبيد من أكثر الناس في هذه الأبواب".

وغير ذلك كثير، فجُل مسائلكم الجديدة المحدثة إن لم تكن كلها، يُتعامل معها بنفس هذه الطريقة، فقد كنتم على شيء، وانتقلتم إلى شيء آخر، وكلاهما حقٌّ عندكم!!، فصدقت عبارة قائلكم في المحاضرة نفسها عليكم، وذلك قوله:

"وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل".

وقد سبق أن ذكرت ما كانت تقرره هذه المجموعة – في باب النوازل – قبل هذه الفتنة، وقبل انقلابها على العلماء، وما انتقلت إليه بعد ذلك، وذلك في التمهيد لهذه الرسالة، وذكرت هناك شيئًا من تناقضاتهم، وهي كثيرة، وما مسألة النوازل إلا قطرة في بحر هذه التناقضات، فالله المستعان.

ومما يُعجب منه حقيقة أن هذه المجموعة تحيل السائل في النوازل إلى العلماء، ثم إن تكلموا أو أفتوا فيها، حكموا عليهم بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج!!.

(١) وهو أمرٌ لم يزعمه أحدٌ من علماء السنة، لا لنفسه، ولا لغيره، بل ما من أحدٍ منهم إلا ويقول: لو منعني الحاكم من كذا وكذا لامتنعت، والحق يقوم بغيري، وهذا ثابتٌ عن غير واحدٍ منهم، وذلك في القديم والحديث، ولكننا ابتلينا بأهل التهويل والتلبيس، والله المستعان!!،

وهذا أمر يُدركه من قرأ كتابين من كتبك أنت وحدك فقط، كتاب: "صيانة السلفي"، وكتاب: "شرح قول ابن سيرين"، فضلاً عن تتبع أقوالك ومن معك – على هذا المنهج الجديد المحدث – السابقة لهذه الفتنة، إذ هما من الوضوح بمكان، وفيهما يرى القارئ المنهج السلفي الواضح النقي متجليًا أمامه في الرد على جُل هذه المسائل الجديدة المحدثة التي انتقلتم إليها؛ إن لم تكن كلها، والله المستعان!!، ومما كنت تقوله وتُقرره سابقًا في هذا الباب:

* قولك: "وجوب السمع والطاعة لولي الأمر:

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (طاعة الله ورسوله واجبة على كل أحد، وطاعة ولاة الأمور واجبة لأمر الله بطاعتهم).

وقال ابن كثير: (الظاهر والله أعلم أنها عامة في كل أولي الأمر من الأمراء والعلماء).

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: (هذه الآية نص في وجوب طاعة أولي الأمر وهم الأمراء والعلماء، وقد جاءت السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تُبين أن هذه الطاعة لازمة، وهي فريضة في المعروف)"(السنة فيما يتعلق بولي الامة ص: ٩).

قلت: فيه إشارة واضحة وصريحة من الشيخ ابن باز، وبإقرارك أنت بأن السنة الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاءت بوجوب طاعة أولي الأمر من الصنفين: الأمراء والعلماء، فتأمل.

* وقولك: "فهذه رسالة جَمعتُ فيها أقوال أهل العلم في كشف شُبَه "أصحاب الخارجية العصرية" التي طعنوا بها على ولاة الأمر من العلماء والأمراء. وهذه الطعون ما هي إلا باطل من القول وزور، زيَّنها الشيطان لأوليائه أهل البدع والأهواء، وتبعهم في ذلك بعض الرعاع، أتباع كل ناعق، دون نظر لخطورة هذا الأمر. وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول: (إن العبد لَيَتَكلمُ بالكلمة يَنزِلُ بها في النار أبعدَ ما بين المشرق والمغرب)"(المدارج في كشف شبهات الخوارج ص: ٣).

* وقولك تحت عنوان: "خطورة الطعن في ولاة الأمر":

"انتشر بين بعض الناس أمران خطيران، مخالفان للقرآن والسنة، دون نكير له أو هجران إلا ما رحم ربنا المنان، وليتَهُما منتشران مع العلم بقُبحِهما، بل يعتقد كثير من الناس أنهم على خير، وصدق الله إذ يقول: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤].

وهذان الأمران هما: الطعن في العلماء والأمراء.

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: "معلوم أن قيادة الأمة تكون بصنفين من الناس لا ثالث لهما:

الصنف الأول: العلماء.

والصنف الثاني: الأمراء.

وهم المقصودون في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]" ..."(المدارج في كشف شبهات الخوارج ص: ٧).

قلت: تدبر قوله: "أمران خطيران، مخالفان للقرآن والسنة"، وأن هذين الأمرين هما: "الطعن في العلماء والأمراء"، وذلك أن هذين الصنفين من الناس ترجع قيادة الأمة إليهما.

* وقولك: "ثم قال إسحاق وهو ابن راهويه وهو من شيوخ المروزي: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، قد يمكن أن يكون قول ثاني، يعني: تفسير الآية على أولي العلم وعلى أمراء السرايا.

المتكاثرة المتواترة الدالة على تنزيلهم العلماء من الرعية، وأنهم تحت الحكام، وأن الحكام لهم الأمر والنهي في غير معصية الله عز وجل".

عبارات شديدة، وأوصاف قبيحة؛ يُطلقونها ويُريدون بها علماء السنة، ومن محاضرة واحدة فقط، فضلاً عن دندنتهم الأخيرة، وكثرتها، والتي لا همَّ لهم فيها إلا النيل من العلماء السلفيين، وكأنهم العدو اللدود لهذه الدعوة السلفية المباركة، وقد رأينا تواطأهم على مثل هذه العبارات رأي العين، وهو واضح في عباراتهم وقبولهم جميعًا بها وضوح الشمس في رائعة النهار، إذ لم نجد فيهم

يعني: يمكن أن تُحمل الآية على معنيين؛ لأن السياق يحتملهما، ولأنه نُقل عن بعض السلف ذلك ...، ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩].

أولي الأمر هنا على تفسيره بأولي العلم؛ ليس المعنى منه أنه ما فعل بعض الناس أو بعض الدعاة لَمَّا قال العلماء: أولي الأمر الذين تجب السمع والطاعة وكأنه حاكم شرعي، لا، وإنما المعنى: اسمعوا وأطيعوا إلى العلماء فيما يُبيِّنون لكم من شرع الله، أما إذا كان أمرٌ يخالف شرع الله وأمرٌ باجتهادهم؛ فلا سمع لهم ولا طاعة، هؤلاء العلماء.

والأمراء فلهم السمع والطاعة في غير معصية الله عز وجل، فإن وقعوا أو أمروا بمعصية فلا سمع ولا طاعة لهم في تلك المعصية خاصة، وتبقى السمع والطاعة على عمومها الباقية، واضح.

سيُبيِّن المصنف رحمه الله تعالى أنه لا اختلاف ولا تنافر إذا فُسرت الآية بالمعنيين، وهذا ما يُعرف عند العلماء باختلاف التنوع، وذلك أن الآية تحتمل عدة معاني وَرَدَ عن السلف تفسيرها بها، فلا مانع من حمل الآية على هذه المعاني بشرطين:

الشرط الأول: أن تكون موافقةً لسياق الآيات.

الشرط الثاني: أن يأتي ما يدل عليها، أن يأتي ما يدل على هذا المعنى ويقرره، واضح"(شرح السنة للمروزي، تفريغ كمال زيادي بقسنطينة ١٨ رمضان ١٤٣٢هـ).

* وحول اختلاف السلف في التفسير قلتَ في: "القواعد والضوابط من مقدمة في أصول التفسير":

"الاختلاف نوعان: اختلاف تضاد: وهذا مذموم. واختلاف تنوع: وهذا ليس بمذموم؛ لأنه اختلاف في اللفظ مع اتحاد أو تقارب المعنى.

ثم قلت: غالب اختلاف عبارات السلف هي من اختلاف التنوع لا التضاد، واختلاف التنوع له حالتان:

– أن تكون الكلمة لها عدة صفات، فيَذكر أحدهما صفة تدل على معنى، والآخر صفة على معنى آخر.

– أن تكون الكلمة عامة يدخل فيها أفراد كثيرون، فيذكر أحدهما فردًا، ويذكر الآخر فردًا، أو تكون الكلمة من باب: المشترك اللفظي أو المتواطئ اللفظي أو المترادفات".

قلت: وفي الفرق بين سابق هذه المجموعة ولاحقها دليل على انقلابٍ غريبٍ عجيب على ما كانوا يقولون ويقررون، وعلى انفلاتٍ غريبٍ عجيبٍ أيضًا في التأصيل والتقعيد، والله المستعان.

من يستنكرها، ولا من يُبطلها ويَستقبحها، مع أن القبح واضحٌ فيها، كقولهم:

"سَرَت هذه البدعة على بعض المنتسبين إلى السنة".

"هناك من المنتسبين إلى السنة يقول: لا بيعة للحاكم إذا حكم بغير ما أنزل الله، حكَّم الدساتير، حكَّم القوانين الوضعية، إلى غير ذلك، يقول: لا بيعة له، وهذا هو قول الخوارج، هذا قول الخوارج[١]".

"لكن: خالف في ذلك الخوارج، وسَرَت هذه البدعة في قلوب بعض المنتسبين إلى السنة".

"فالحذر الشديد من هؤلاء الذين قد سَرَت ودخلت عليهم هذه البدعة".

"هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل ... والحقيقة قد تكون أيضًا هذه من الحِيَل".

"وهذا الذي جرَّني أقول: أن من الأسباب يا جماعة أن النفوس إلى اليوم، حتى بعض نفوس المنتسبين إلى السنة، وإن قَضوا في السنة عُمرًا، أن بعض النفوس لا تزال مشحونة بنزعة التكفير والخروج، ورواسب الجماعات الإسلامية الحركية".

"وهناك اليوم نفوس لا تزال فيها رواسب من أفكار وطرائق وعقائد الجماعات الإسلامية، تظهر بين الفَينة والفَينة، وفي حدثٍ وحدث، وفي شخص إلى شخص".

"والذي تولَّى كِبر هذه الشُّبَه هم منتسبين إلى السنة، وظاهرهم السنة، وهنا المصيبة، ومن حِيَلهم ...".

"فالدعوة إلى عدم السمع والطاعة، الدعوة إلى عدم اعتبار الحاكم المسلم إذا كان يحكم بالقوانين الوضعية، لا شك أنها دعوة بدعية خارجية ضالة مُضلة، خلاف السنة، وخلاف ما كان عليه

---

(١) فجاءت الصوتية الموسومة بصوتية: "المجالس السرية" على وفق ما يريدون، ومؤكدة لِما يقررون، فاستغلوها!!.

سلف الأمة".

"فلا يجوز للعلماء أن يدعوا بأمور هي خاصةٌ بالحكام، كالجهاد والقتال، ولا أيضًا في إرسال الدعاة في الداخل أو في الخارج، ولا في التحكم في أمور الناس المتعلقة بولاة الأمر، وإن كان يقع هذا من بعض المشايخ السلفيين".

فبمثل هذه الاتهامات يتهمون علماء السنة، وقد تواطأ عليها جميعهم، واتهموا بها العلماء دون أن يُقدِّموا ولو دليلاً واحدًا يُثبتون به دعواهم، ودون أن يُسموا لنا هؤلاء العلماء السلفيين؛ الذين لزمهم هم أن يَحذروهم، وأن يُحذروا منهم تحذيرًا شديدًا، كما هو منطوق أحدهم، حيث قال: "فالحذر الشديد من هؤلاء الذين قد سَرَت ودخلت عليهم هذه البدعة".

والعجيب في هذا كله قول قائلهم في المحاضرة نفسها مدللاً على شجاعتهم!!:

"فكانت هذه الوصايا على ألسنتهم؛ لا يَخجلون، ولا يَستحون من أن يبثوا الحق، كما يتصوَّر بعض الناس، ولا يَخافون، ولا يُجاملون، ولا يَنزوون، ولا يَستعملون الألفاظ المجمَلة المطَّاطة العائمة؛ التي تستهوي أطرافًا عِدَّة من المخالفين للحق، وتَخدع الموافقين، إنما كانوا يَستعملون رضي الله عنهم لغةً شجاعةً صريحةً ظاهرةً بيِّنةً، لا لَبس فيها".

يريد بذلك الصحابة رضي الله عنهم، الذين يَعتبر القائل نفسه ومن معه – في حربهم على علماء السنة – أتباعًا لهم، ويسيرون على دربهم!!.

ومن أقوالهم — خارج هذه المحاضرة – التي يقررون بها الأمر نفسه:

قول قائلهم: "إذا رأيت منتسبًا إلى العلم يتعمَّد الغموض، أو يتعمَّد تعقيد العلم، أو يتعمَّد الزيادة في العناية بالاصطلاح على حساب معرفة الحق، أو أنه يجعل العلم كأنه صناعة يختص ببعض الناس، فهنا ينبغي لك أن تحذر منه".

وقول الآخر: "انظروا إلى وضوح دعوة النبي صلى الله عليه وسلم حتى عند أعدائه، واليوم

يوجد طلاب ربما جلسوا عشر سنوات عند شيخهم لا يعرفون حقيقة دعوته، لِما هو عليه من عدم الوضوح واتباع المُجمل وترك البيان المُفصَّل".

ويقول ثالث: "وصاحب الحق طريقته واضحةٌ نقيَّة، ليس فيها خوفٌ ولا تقيَّة".

ويقول رابع: "الوضوح سمة أهل الحق[1]".

ثم لا نجد وضوحًا ولا تصريحًا بأسماء من يريدون، بل رأيناهم على العكس من ذلك تمامًا، رأيناهم وهم يُبرِّرون ما وقعوا فيه من الغموض؛ بقاعدة جديدة مُحدثة يدفعون بها عن أنفسهم، ويواجهون بها من يطالبهم بالأدلة أو بالأسماء أو بغير ذلك مما هو كاشفٌ وفاضحٌ لمسلكهم، ولمنهجهم الجديد، بقولهم:

"في بعض الأوقات: التَّغابي ذكاء، والسُّكوت قوَّة، والتَّجاهل فِطنَة، والتَّعامي سُمُو، والتَّلهي حكمة، والتَّناسي راحة ودواء".

وهذا كله خلاف ما كانوا عليه من قبل، والله المستعان.

✷ الأمر الثاني: الأمور التي طُعن في الشيخ ربيع وأُلحِق بالخوارج بسببها، وبيان بطلانها.

أما الأمور التي طُعن في شيخنا العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله وأُلحِق بالخوارج بسببها؛ فهي أمور ومسائل قديمة، قد أُثيرت من قِبَل أهل الباطل، ومن أعداء السنة على أهل السنة وعلى علماء السنة من قديم، وليست هي وليدة اليوم، كما يظنه بعض الناس، وكما اغتر به، وانخدع به أكثر المخدوعين بهذه المجموعة؛ التي أشعلت نار الفتنة، وأحيَت هذه الاتهامات الفاجرة على علماء السنة من جديد، مع علمها وشهودها هذه الاتهامات، والرد عليها!!.

(١) ومما هو معلوم لدى الجميع أن القول بأن الوضوح سمة أهل الحق، يُقابله القول بأن الغموض سمة أهل الباطل، فكما قيل: وبضدها تتبيَّن الأشياء!!.

فهذه المجموعة تعلم ببطلان هذه الاتهامات، وأنها اتهامات قديمة؛ قد اتُّهِم بها علماء السنة من قديم، اتُّهِم بها الشيخ الألباني رحمه الله، واتُّهِم بها الشيخ ربيع حفظه الله، واتُّهِم بها غيرهما من أهل السنة.

وتعلم أيضًا بأن هذه الاتهامات قد رُدَّ عليها في حينها، وبُيِّن بطلانها، ردَّ عليها السلفيون في حينها بما لا يحتاج معه منصفٌ لأَنْ ينظر فيها أو يبحث فيها من جديد، وبما لا يترك مجالاً لأَنْ تُستخدم من جديد، لا في الطعن والنيل من الشيخ ربيع حفظه الله، ولا في غيره من علماء السنة، ولكنه الهوى إذا هوى بصاحبه، وليس معه ما يستعين به على تحقيق مراده الفاسد؛ فإنه يحمله على أن يقول ويفعل ما يكون به مفضوحًا مكشوفًا، شعر أم لم يشعر، والله المستعان.

وكون هذه الطعونات طعوناتٍ قديمةً، أمرٌ يُدركه كل منصف طالب للحق، فالسلفي الصادق وكل من يريد الحق؛ لو كلف نفسه بقليل من البحث وتَحرِّي الحقائق؛ لَظهَر له الأمر ظهورًا واضحًا جليًّا، لا خفاء فيه ولا لبس ولا إشكال، ولَعلم يقينًا بأن هذه الطعونات وهذه الاتهامات هي من أكبر الاتهامات الفاجرة الباطلة التي اتَّهم بها أهلُ الباطل علماءَ السنة، وافتروا عليهم بها في هذا الزمان، وهذا من قديم، وليس هو وليد اليوم، وقد رأيناه واضحًا جليًّا في تعامل المُبطِلين مع علماء السنة؛ سواء مع الشيخ الألباني رحمه الله، أو مع الشيخ ربيع حفظه الله، أو مع غيرهما من أئمة السنة، وهذا أمرٌ لا يخفى على هذه المجموعة، وقد رأته واضحًا جليًّا كما رأيناه، ورَأَت ردَّ السلفيين على هؤلاء المُبطِلين، وإبطالهم لكل هذه الاتهامات الفاجرة؛ التي اتَّهموا بها علماء السنة، وبيانهم لفسادها، وقُبحِها، كما رأيناه نحن، وذلك في حينها، بل إن الرد على كل هذه الاتهامات الفاجرة الباطلة آنذاك كان بمشاركة أكثر السلفيين، ومنهم هذه المجموعة – الطاعنة الآن في علماء السنة، والمتهمة لهم بمثل هذه الاتهامات الفاجرة بالزور والبهتان –، وكفى بذلك دليلاً على أن إتيان هذه المجموعة بمثل هذه الاتهامات، واستدلالهم بها الآن في طعنهم ونيلهم من الشيخ ربيع حفظه الله دافعه الهوى، والانتصار للنفس، وقد ظهر له كلامٌ فيهم، وانتشر، أو

لغير ذلك من الأمور، وليس دافعه الديانة، ونصرة دين الله عز وجل كما يزعمون، والله المستعان.

ومن الاتهامات الفاجرة التي اتُّهم بها الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، وهو منها براء:

◈ أولاً: رفض البيعة لحكام المسلمين.

وقد اتُّهم بها الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في هذه الفتنة الأخيرة من قِبَل هذه المجموعة، اتَّهموه بهذا الاتهام الباطل، وأنه لا يرى لحكام المسلمين بيعةً؛ شأنه في ذلك شأن الخوارج التكفيريين، وقد رأينا ذلك واضحًا جليًّا في دندنتهم الأخيرة، وفي تصريحاتهم، وتلميحاتهم، وفيما يقولونه ويقررونه، سواء في محاضرتهم الجماعية التي هي بعنوان: "هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله"، أو في الصوتية التي اتَّهموه فيها بإقامة المجالس السرية، أو في غير هذين المَوطِنَين، وما أكثرها، والله المستعان!!.

اتَّهموه بهذه الاتهامات الباطلة الفاجرة، ومن ثَمَّ حكموا عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، مستدلين لتقرير باطلهم بأمرَين مَفضوحَين مَكشوفَين[١]:

الأمر الأول: كلامٌ يتداولونه بينهم وأنهم قد سمعوه أو بعضهم من الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله مِن أنَّ حكام المسلمين الذين يحكمون بغير ما أنزل الله – كمن يحكم بالديمقراطية، أو العلمانية، أو الليبرالية، أو الشيوعية، أو بأي مذهب من المذاهب الباطنية – لا بيعة لهم، وليس لأحد من السلفيين أن يُبايعهم، أو أن يعتقد بيعتهم!!.

الأمر الثاني: صوتيةٌ نُقِلت عن الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، ونُشرت على شبكة الإنترنت، وفيها:

"ما يلتزم بشريعة الإسلام، لا عقيدة، ولا منهج، ولا .. ولا .. ولا .. إلخ، كما هو الواقع

---

(١) سأذكر هنا أمورًا قد أثيرت حول هذا الموضوع، وإن لم تكن هذه المجموعة قد ذكرتها أو عوَّلت عليها، وذلك لإغلاق الباب على كل من تسوِّل له نفسه الشيطانية النيل من الشيخ ربيع أو غيره من علماء السنة بسبب مثل هذه الأمور، وهذه المسائل.

الآن، إلا في هذه البلاد بارك الله فيكم، كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة"[١].

*** أوجه الرد على هذا المطعن.**

والجواب على هذين الأمرين من وجوه:

الوجه الأول: معرفة ألفاظ أهل العلم، وفهم عباراتهم.

فعلى طالب العلم ومن يتصدَّر ويُدخل نفسه في مثل هذه الأبواب وهذه المسائل؛ أن يعرف ألفاظ أهل العلم، وأن يفهم عباراتهم، وأنهم قد يُطلقون ألفاظًا ويريدون بها معنًى معينًا قد اتفق عليه جميعهم، وإن اختلفت فيه عباراتهم، وأن المسائل التي قد يقع فيها الخلاف بينهم، فإنهم ينظرون إليها وإلى الخلاف الواقع فيها من جهتين:

هل هو خلاف حقيقي جوهري، يُخرِج صاحبه من دائرة أهل السنة والجماعة، ويضر بالإسلام والمسلمين، فيوقعهم فيما هو ممنوعٌ شرعًا وعقلاً، أم هو خلاف صوري لفظي، لا أثر له، ولا ضرر فيه.

ينظرون له من هاتين الجهتين، ومن ثَمَّ ينطلقون في أحكامهم على المخالف فيها، فيحكمون عليه وفق الضوابط الشرعية المعروفة عند أهل العلم، ووفق أصول وقواعد أهل السنة والجماعة؛ متجردين في ذلك كله لله تبارك وتعالى، بعيدين كل البعد عن الهوى، وعن التعصب، وعن الانتصار للنفس والانتقام لها، وعن الظلم والافتراء، وعن تحميل كلام المخالف ما لا يحتمل، وعن إرادة الشر به، وو ... إلخ، فهم من أبعد الناس في أحكامهم على مخالفيهم، وفي تعاملهم مع الألفاظ والعبارات التي يطلقها مخالفوهم، عن كل ما ينافي الديانة أو الرجولة.

---

(١) نُشرت على شبكة الإنترنت تحت عنوان: "ربيع المدخلي يعترف أن حكام بلاد الإسلام إما رافضي إما باطني إما علماني كلهم لا عقيدة ولا شريعة".

هكذا هو هدي أهل الحق والسنة في تعاملهم مع المخالفين – فضلاً عن تعاملهم مع مَن هو معهم في دائرة أهل السنة والجماعة – ومع الألفاظ والعبارات التي قد تصدر منهم ويُطلقونها، فهم لا ينظرون إلى الألفاظ والأقوال مجردة، ومن ثَمَّ يُطلقون فيها أحكامهم، كما هو صنيع الطاعنين في علماء السنة في زماننا، وإنما ينظرون إلى هذه الألفاظ والأقوال، وإلى ثمرتها، وأثرها، وما تؤول إليه، فإن رأوها تؤول إلى ما هو موافقٌ لقولهم، وما يعتقدون ويقررون؛ هان الخطب عندهم، ورأيتهم وإن رأوا هذه المخالفة وردوا على المخالف خطأه ومخالفته فيها؛ إلا أنهم لا يرعدون، ولا يزبدون، ولا يُهوِّلون من قول هذا المخالف ولا من مخالفته، مادام أمر هذا القول وهذه المخالفة قد آل في نتيجته النهائية إلى موافقتهم، خاصةً إذا رأوا هذا الخلاف خلافًا لفظيًّا، أو خلافًا صوريًّا، أو رأوه خلافًا يسيرًا يمكن تداركه، ولا ضرر فيه على الإسلام والمسلمين، وهو أمرٌ قد رأيناه واضحًا جليًّا في تعامل الأئمة الراسخين – رحم الله من مات منهم وغفر لحيهم – مع المخالف في مثل هذه المسائل، وفي حكمهم عليه بما يُناسب حاله، وهو أمرٌ مخالفٌ تمامًا لِما عليه هذه الطائفة الطاعنة في علماء الحق والسنة، وقد رأيناهم كما هو ثابت عنهم في محاضرتهم الجماعية التي هي بعنوان: "هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله"، التي هاجموا فيها علماء السنة وبالأخص شيخنا العلامة السلفي ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله؛ مع إثباتهم هم أنفسهم وفي المحاضرة نفسها؛ بأن هؤلاء العلماء يُقِرون بالولاية القُطرِية، ويَحكمون بإسلام حكام المسلمين، ويقولون بالسمع والطاعة لهم بالمعروف، وأنه لا يجوز تكفيرهم، ولا يرون الخروج عليهم، ولا حمل السلاح عليهم، ولا منازعتهم في حكمهم وسلطانهم، ولا الافتئات عليهم، يُقرون لهم بهذا كله وإن حَكموا بالقوانين الوضعية، ويقولون بكل ما يقوله علماء السنة مما هو مقصود من البيعة لحكام المسلمين!!، تثبت هذه المجموعة كل هذه الأمور لهؤلاء العلماء السلفيين، ثم هي بعد ذلك كله تطعن فيهم، وتنال منهم، وتحكم عليهم بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

وهذا خلاف ما عليه الأئمة الراسخون، وقد وجدناهم يتعاملون مع المخالف – فضلاً عن الموافق، ومَن هو معهم في دائرة أهل السنة والجماعة – من هذا المنطلق المذكور، ووفق هذه الضوابط، فينظرون إلى المخالفة، وإلى ثمرتها، وأثرها، وما تؤول إليه، وأنهم لا يرعدون ولا يزبدون بمجرد ما أن يَقِفوا على قولٍ مخالفٍ لهم، كما هو حال أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهالة والضلالة ممن صدَّروا أنفسهم، وتصدوا لمثل هذه المسائل في زماننا.

*** أمثلة يتضح بها المقصود.**

ومن أفضل وأوضح ما يُذكر كمثال يُضبَط به هذا الباب، ويُفهم فهمًا صحيحًا، وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: معرفة الخلاف الواقع بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء في منزلة العمل من الإيمان، وكيف تعامل أئمة الهدى وعلماء السنة مع مثل هذا الخلاف.

وقد رأينا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مع كثرة ردوده على المخالفين، وإظهاره لباطلهم، ونقضه لأقوالهم؛ إلا أنه قد راعى هذا الجانب مراعاةً واضحة، وذلك حين أشار إلى أن أكثر التنازع بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء[1] نزاعٌ لفظي، وذلك لِما رآه من أن قولهم سيؤول في نتيجته النهائية إلى موافقة أهل السنة والجماعة، شاءوا أم أبوا، وذلك قوله:

"ومما ينبغي أن يُعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء – كحماد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم – متفقون مع جميع علماء السنة على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت

(١) بل سمَّاهم: "أهل سنة"، وأدخلهم في أهل السنة مع اعتقاده خطأهم، وهذا واضحٌ في قوله: "ومما ينبغي أن يعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي ..."، وهذا خلاف ما عليه الظالمون المُفترون على علماء السنة في زماننا، إذ حكموا عليهم بالانحراف عن السنة، وألحقوهم بالخوارج، وأن عندهم من رواسب الجماعات، إلى غير ذلك من الترهات، بمجرد ما أن وقفوا على قولٍ يستطيعون أن ينفخوا فيه ويُطيِّروه!!.

الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل، فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات، يكون صاحبه مستحقًّا للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة. ويقولون أيضًا بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقوله الجماعة، والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة متفقون على أنه لا يخلد في النار. فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء، ولكن "الأقوال المنحرفة" قول من يقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة. وقول غلاة المرجئة الذين يقولون: ما نعلم أن أحدًا منهم يدخل النار؛ بل نقف في هذا كله. وحُكي عن بعض غلاة المرجئة الجزم بالنفي العام"[1].

ورأينا العلامة محمد أمان الجامي رحمه الله (ت: ١٤١٦هـ)، وقد أيَّد شيخ الإسلام ابن تيمية على ذلك، فقال:

"وضَّح الإمام ابن تيميه في كتابه: "الإيمان الكبير" بأن الخلاف بين الإمام أبي حنيفة وبين جمهور أهل السنة والجماعة خلاف لفظي، ليس خلافًا جوهريًّا؛ لأن الإمام لم يهدر الأعمال كما أهدرت مرجئة أهل الكلام، بل اعتبر الأعمال شرطًا، إذًا؛ إذا قال الجمهور: الأعمال جزء من الإيمان، وشطر من الإيمان، وقال الإمام: بل الأعمال شرط في الإيمان، ما هو محصل الخلاف؟ خلاف لفظي، فهو يجعل الأعمال شرطًا، والجمهور يجعلون الأعمال جزءًا من الإيمان، أي: كاختلاف الفقهاء مثلاً في النية في الصلاة، من أهل العلم من يجعل النية ركنًا من أركان الصلاة، ومنهم من يجعلها شرطًا من شروط الصلاة، أليس الخلاف لفظيًّا؟ الكل يطالب بالنية، ولا تصح الصلاة إلا بالنية، فالأمر كذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى (٧ / ٢٩٧).

كذلك هنا: إذا قال الإمام ومن معه، وعليه أكثر الأشاعرة؛ بأن الأعمال شرط في صحة الإيمان، وليست الأعمال شطرًا من الإيمان، أي: جزءًا من الإيمان، أصبح الخلاف خلافًا لفظيًّا لا يؤثر.

لذلك: لو قال قائل بأن هذا التعريف؛ الإيمان يتألف من أعمال القلوب والجوارح واللسان، وهو محل إجماع، لم يبعد النجعة، لم يذهب بعيدًا"[1].

ومعلوم أن من قال بهذا القول من أهل السنة والجماعة، وهوَّن من شأن الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء، لم يُرِد بذلك تصحيح مذهب مرجئة الفقهاء، ولا إدخاله في مذهب أهل السنة والجماعة، كما هو ظن بعض الجُهال، ومن لم يعرف أصول وقواعد أهل السنة والجماعة، ولم يضبط منهجهم، وإنما قاله لِما رآه من أن قولهم هذا سيؤول في نهايته وعند التطبيق والتنزيل على الواقع إلى موافقة أهل السنة والجماعة، شاءوا أم أبوا.

ثم رأينا العلامة الألباني رحمه الله وقد عارض كل هذه الأقوال التي تنص على أن الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء خلافٌ لفظيٌّ صوري، وردَّها على قائليها، وأنكرها إنكارًا شديدًا، كما في تعليقه على قول الإمام الطحاوي رحمه الله: "والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان".

رد الشيخ الألباني هذا القول مبينًا خطأ الإمام الطحاوي فيه، فقال:

"قلت: هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافًا للسلف وجماهير الأئمة كمالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل بالأركان.

وليس الخلاف بين المذهبين اختلافًا صوريًّا كما ذهب إليه الشارح رحمه الله تعالى بحجة أنهم جميعًا اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن

---

(١) شرح العقيدة الواسطية (الشريط: ٣١).

شاء عفا عنه. فإن هذا الاتفاق وإن كان صحيحًا، فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان، لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة والآثار السلفية على ذلك، وقد ذكر الشارح طائفة طيبة منها (ص ٣٨٤ – ٣٨٧) [٣٤٢ – ٣٤٤] ولكن الحنفية أصروا على القول بخلاف تلك الأدلة الصريحة في الزيادة والنقصان، وتكلفوا في تأويلها تكلفًا ظاهرًا، بل باطلاً، ذكر الشارح (ص ٣٨٥) [٣٤٢] نموذجا منها، بل حكى عن أبي المعين النسفي أنه طعن في صحة حديث "الإيمان بضع وسبعون شعبة ..." مع احتجاج كل أئمة الحديث به، ومنهم البخاري ومسلم في "صحيحيهما" وهو مخرج في "الصحيحة: ١٧٦٩"، وما ذلك إلا لأنه صريح في مخالفة مذهبهم!.

ثم كيف يصح أن يكون الخلاف المذكور صوريًّا، وهم يجيزون لأفجر واحد منهم أن يقول: إيماني كإيمان أبي بكر الصديق! بل كإيمان الأنبياء والمرسلين وجبريل وميكائيل علهم الصلاة والسلام! كيف وهم بناءً على مذهبهم هذا لا يجيزون لأحدهم – مهما كان فاسقًا فاجرًا – أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، بل يقول: أنا مؤمن حقًّا! والله عز وجل يقول: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢-٤]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، وبناءً على ذلك كله اشتطوا في تعصبهم فذكروا أن من استثنى في إيمانه فقد كفر! وفرَّعوا عليه: أنه لا يجوز للحنفي أن يتزوج بالمرأة الشافعية!، وتسامح بعضهم – زعموا – فأجاز ذلك دون العكس، وعلل ذلك بقوله: تنزيلاً لها منزلة أهل الكتاب! وأعرف شخصًا من شيوخ الحنفية خطب ابنته رجل من شيوخ الشافعية فأبى قائلاً: ... لولا أنك شافعي!، فهل بعد هذا مجال للشك في أن الخلاف حقيقي؟ ومن شاء التوسع في هذه المسألة

فليرجع إلى كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية: "الإيمان"؛ فإنه خير ما ألف في هذا الموضوع"[١].

ومن تأمَّل هذا الخلاف الواقع بين أهل السنة والجماعة أنفسهم في كون الخلاف بينهم وبين مرجئة الفقهاء لفظيًّا أو حقيقيًّا، ومعارضة الشيخ الألباني لِما قرره الشيخان؛ شيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد أمان الجامي - رحم الله الجميع - لرآها مختلفةً تمامًا عن معارضة أولئكم الجُهال الظالمين المُفتَرِين على علماء السنة في مسألة: "البيعة"، ولانكشف له أمرهم، وتشغيبهم فيها، وذلك أن الشيخين ابن تيمية والجامي ومن قال بقولهما؛ قد بيَّنوا بأن الخلاف بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء خلافٌ صوري؛ لِما رأوه من أن قول هذه الطائفة من أهل الإرجاء سيؤول في نتيجته النهائية إلى موافقة أهل السنة والجماعة فيما قالوه وقرروه، شاءوا أم أبوا، وإن خالفوهم في أصل المسألة وأخرجوا العمل عن مسمى الإيمان.

ثم جاء رد الشيخ الألباني رحمه الله على الشيخين ومَن وافقهما؛ بأن الأمر ليس كذلك، لِما رآه من أن هذه الطائفة من أهل الإرجاء وإن وافقت أهلَ السنة والجماعة على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإيمان، وأنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، وو ... إلخ، إلا أن الخلاف بين الفريقين خلافٌ حقيقيٌّ، وليس هو خلافًا صوريًّا، وذلك أن مآل أمرهم لن يصل في نتيجته النهائية إلى موافقة أهل السنة والجماعة كما فهم الشيخان ابن تيمية والجامي، ومَن قال بقولهما، بل هو مختلفٌ تمامًا.

وذلك يعني أن العلامة الألباني رحمه الله لو رأى أن الأمر سيؤول فعلاً إلى موافقة أهل السنة والجماعة في نتيجته النهائية، لَما شدَّد فيه، ولَما خالف فيه الشيخين ابن تيمية والجامي ومن وافقهما، بل لوجدته موافقًا لهما ولمن وافقهما؛ مادام المقصود من قول أهل السنة بأن الإيمان قول وعمل قد تحقق فعلاً عند هذه الطائفة من أهل الإرجاء، وإن نطقوا بخلافه.

(١) العقيدة الطحاوية، شرح وتعليق الألباني (ص: ٦٢).

وهذا خلاف ما عليه هؤلاء الظالمون المُفتَرون على علماء السنة بالزور والبهتان؛ الذين جعلوا من مسألة: "البيعة" شمَّاعةً يُعلِّقون عليها طعنهم في الشيخ ربيع حفظه الله، وفي غيره من علماء السنة، مع علمهم وتقريرهم هم أنفسهم بأن هؤلاء العلماء الذين خالفوا في مسألة: "البيعة" – هذا إن سلمنا لهم جدلاً بهذه المخالفة، وإلا فالأمر ليس كذلك، وإنما أوتوا من قِبَل جهلهم، ومن قلة فهمهم، وسوء قصدهم – يقولون بكل ما يقوله ويقرره أهل السنة والجماعة في هذا الباب، كما هو منطوق أحد أفراد هذه المجموعة الطاعنة في علماء السنة، وذلك قوله:

"إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتى تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...

حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولكن: شرطُ ذلك كله بالنسبة لمسمى الجماعة ولإعطائه البيعة؛ أن يُطبِّق الشريعة، أما إذا لم يُطبِّق الشريعة وحكم بالقوانين الوضعية؛ هو حاكم مسلم لا نُكفِّره، كما أجمع على ذلك السلف؛ كفرًا دون كفر، لكننا لا نجعله هو وشعبه جماعة المسلمين، لانعدام شرط تطبيق الشريعة، ولا نُعطيه البيعة في أعناقنا، لا نُكفِّره، ولا نخرج عليه، ولكن: لا نُعطيه البيعة.

يعني الجملة باختصار: حاكمٌ ومسلمٌ، لا نُكفِّره، لا يجوز نخرج عليه، ولا بيعة له!!، هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل، فالحاكم المسلم له بيعته في عنقك لازمةٌ لك كما تقدم ..."اهـ.

وكفى بذلك دليلاً على أن هذه المجموعة دافعها الهوى، وإرادة الشر بعلماء السنة، وليس دافعها نصرة دين الله عز وجل وحمايته كما تزعم هي لنفسها، والله المستعان.

والمقصود: أن أهل السنة والجماعة أهل علم وعدل وديانة، يَسعون للإصلاح ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وليسوا أهل جهل وظلم وجور وسفسطة، كما هو حال أهل الأهواء والبدع، وأهل

الجهل والضلال؛ الذين لا يهمهم إلا أنفسهم؛ ينتصرون لها، وينتقمون لها، وهم في سبيل ذلك يبذلون قصارى جهدهم لإسقاط مخالفهم والتشفي منه، وإن كان هذا المخالف إمامًا من أئمة المسلمين، وعَلَمًا من أعلام أهل السنة والجماعة، لكيْ لا يعلو قوله على قولهم، والله المستعان.

وقد رأينا أولئك القوم الذين يصطادون في الماء العكر، ما أن يَقِفوا على قولٍ لمخالفٍ لهم؛ إلا ويرعدون، ويزبدون، ويُهوِّلون منه، وينفخون فيه، وفعلهم هذا خلاف ما لو كان هذا القول المخالف قد صدر ممن هو موافقٌ لهم، إذ لا تراهم والحال هذه يُحركون ساكنًا، بل قد تجدهم يَتبنون قوله، ويَرفعونه، ويثنون عليه ويمدحونه، وكفى بذلك دليلاً على أن الأمر مقصودٌ ومرادٌ عندهم، وأن مسلكهم هذا ما هو إلا تصفية حسابات مع مخالفيهم، والله المستعان!.

هذا وللأسف ما رأيناه واضحًا جليًّا في هذه الأيام عند هؤلاء المتكلمين في مثل هذه المسائل الأخيرة، وعند هذه المجموعة بالذات، وذلك يعني أن كلامهم فيها ليس منطلقه الديانة والانتصار لدين الله عز وجل كما يزعمون، وكما يُصوِّرون هم الأمر ويُظهرونه لمن هو معهم، أو ممن هو مخدوعٌ فيهم، ومغترٌّ بهم، وإنما منطلقه الانتصار للنفس، ولِما عندهم من أفكار، والنيل ممن يختلفون معه ويخالفونه، وإن كان من كبار علماء السنة، كما هو صنيعهم مع الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، والشيخ عبيد الجابري رحمه الله، وغيرهما من إخوانهما العلماء، والله المستعان!!.

وهذا خلاف ما عليه أهل الحق والسنة؛ خلاف هديهم، وخلاف منهجهم ومسلكهم، سواء في زماننا، أو فيما قبله من الأزمنة، والله المستعان.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية إذ يقول: "والعلماء ورثة الأنبياء، فإذا فَهِم أحدُهم من المسألة ما لم يَفهمه الآخر لم يكن بذلك ملومًا ولا مانعًا لِما عُرِف من علمه ودينه، وإن كان ذلك مع العلم بالحكم يكون إثمًا وظلمًا، والإصرار عليه فسقًا، بل متى عُلِم تَحريمُه ضرورةً كان تَحليلُه

كفرًا"[١].

ثانيًا: معرفة مذهب الإمام الألباني رحمه الله في البيعة، وأنها لا تكون إلا للخليفة العام؛ الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها، وكيف تعامل معه أئمة هذا الزمان.

فمما قاله العلامة الألباني رحمه الله في مسألة "البيعة":

"ولا يجوز لأي شاب مسلم أن يتحزب أو أن يتكتل أو أن يبايع جماعةً من هذه الجماعات القائمة على وجه الأرض؛ لأن البيعة في الإسلام لا تكون إلا لرجل هو الوحيد الذي يبايع وهو الوحيد الذي يدير شئون الإسلام والمسلمين ويحكمهم بكتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومع الأسف الشديد هذا الشخص لا وجود له اليوم، ولذلك فلا وجود لشخص يبايع اليوم؛ لأن البيعة إنما تكون لخليفة المسلمين ..."[٢].

وقال: "... أما اليوم فالمسلمون كما هو واقع مع الأسف ليس هناك حاكمٌ يجمعهم؛ لأن هذا الحاكم لو كان له وجود، لم يكن هناك مثل هذه التكتلات أو هذه الأحزاب.

هذه الأحزاب تقوم حقيقةً بزعم القائمين بها أنهم يحققون نوعًا مما ينبغي أن يحققه الحاكم المسلم أو الخليفة الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها، فهم حينما لا يجدون مثل هذا الحاكم يتوهمون أنهم بسبب هذا التكتل وهذا التحزب يحققون شيئًا من الواجب، بينما واقعهم أنهم يزيدون في النار نارًا؛ لأن المسلمين اليوم ما هو سبب عدم وجود حاكم مسلم عليهم يجمعهم؟ هو ابتعادهم عن دينهم، فيأتي هؤلاء وباسم تحقيق شيءٍ من الواجب كما نقلت أنت آنفًا يزيدون في النار إضرامًا ..."[٣].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥ / ٧٥).

(٢) جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرى (١ / ٩٤).

(٣) جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرى (٦ / ٣١).

بل لَمَّا بيَّن الشيخ الألباني رحمه الله في أحد مجالسه ما يعتقده في البيعة، وأنها لا تكون إلا للخليفة العام الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها، وختم ذلك بقوله:

"فالمقصود الذين بايعوا بيعةً شرعيةً، والبيعة الشرعية لا تكون بلديةً، ولا تكون إقليميةً، وإنما تكون إسلامية".

ويعني بذلك: ما قرره هو في هذا المجلس، وفي غيره من المجالس؛ من أن البيعة الشرعية لا تكون إلا بيعةً إسلاميةً تعم البلاد الإسلامية كلها، ويكون الحكم فيها لرجل واحد يُبايع له المسلمون، وهو مَن يُنصِّب الأمراء على الأقطار الإسلامية، كما كان الأمر في العهد الأول[1].

ثم قال:

"أما طاعته القهرية؛ أنا ما فهمت ما المقصود بهذه الطاعة القهرية، فهل يمكن التوضيح حتى أُفكِّر في الجواب بعد تَبيُّن المقصود؟".

فقال أحد الحاضرين: "السائل يقول أنَّ القصد بالطاعة القهرية أنه غير راضٍ عن هذه البيعة، فهو مضطرٌّ لها اضطرارًا، وأنه مقهورٌ عليها قهرًا ...".

فقال الشيخ الألباني رحمه الله: "ما أعتقد أن هناك ضرورةً للبيعة، فإن وُجِدت فمعروفٌ أن القاعدة: الضرورة تبيح المحظورات، وهي كما هو معلوم ليست على إطلاقها، إنما الضرورة تُقدَّر بقدرها"[2].

وله رحمه الله أقوال وعبارات كثيرة في هذا الباب، صرَّح فيها بمذهبه وما يعتقده في مسألة: "البيعة"، وأنها لا تكون إلا لرجلٍ واحد، وهو الخليفة العام الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها،

---

(١) ومع قوله هذا؛ لم نجد في علماء السنة مع يحكم عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، وإنما وجدنا مثل هذه الطعونات فيه عند عبد اللطيف باشميل ومجموعته الحدادية، فتأمل!.

(٢) انظر تفصيل ذلك في: "جامع تراث الألباني في المنهج والأحداث الكبرى" (٥ / ٣١٤ - ٣١٩).

ونصَّ فيها صراحةً على أن هذا الزمان لا ضرورة فيه للبيعة، ولا وجود فيه لِمن يَصلح للبيعة، أو يَستحق أن يُبايَع له!.

صرَّح رحمه الله — بناءً على مذهبه الذي تبناه – بهذا كله، وبعبارة واضحة صريحة، لا خفاء فيها ولا مجاملة ولا مداراة ولا مداهنة، ومع وجود وتوافر أئمة هذا الزمان، وعلى مَرأًى ومَسمعٍ منهم جميعًا، وهم مع هذا التصريح الواضح البيِّن منه رحمه الله؛ لم نجد فيهم، ولا في أحدٍ من المنتسبين للسنة؛ مَن يرعد ويزبد عليه كما هو شأن أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهل والضلال والسفسطة؛ الذين استغلوا مسألة: "البيعة"، وما ظفروا به من قولٍ فيها للشيخ ربيع المدخلي حفظه الله استغلالاً سيئًا، فاستخدموها — مع ما اجتمع عندهم من مخالفات اتَّهموه بها زورًا وبهتانًا؛ كاتهامه بالمجالس السرية، وبالتأمير على الدول، والتدخل في شئون الدول، وو ... إلخ – في النيل منه، والطعن فيه، بعد أن أَوقَدوا هم نارها، ونفخوا فيها بما يزيد اشتعالها!!.

صنعوا ذلك كله مع الشيخ ربيع حفظه الله، مع علمهم وتيقنهم بمخالفته الواضحة والصريحة لهذا المذهب الذي ذهب إليه الشيخ الألباني رحمه الله، بل ومع علمهم وتيقنهم بأن فحول العلماء كانوا موجودين ومتوافرين وقتما تكلم الشيخ الألباني رحمه الله بمثل هذا الكلام، وقرره، وأنهم قد عرفوا عنه ذلك، وعلموه جيدًا، وأنهم مع علمهم به، لم يُشنعوا عليه بسببه، ولم يُسقطوه، ولم يقل أحدٌ منهم بأنه قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج!!، وذلك لعلمهم وتيقنهم بأنه عالمٌ مجتهدٌ يدور في اجتهاده بين الأجر والأجرين، وهو ما يلزم هذه المجموعة وغيرها ممن شنَّعوا على الشيخ ربيع حفظه الله بسبب قوله في "البيعة" – إن صح عنه ذلك – أن يتعاملوا به معه، وقد عرفوا عنه ما عرفه العلماء عن الشيخ الألباني رحمه الله، وأنه ملتزمٌ بكل ما تستلزمه وتستوجبه هذه البيعة وتقتضيه، وإن لم يوجبها، أو لم ينطق بها حسب زعمهم.

وهذا واضحٌ بيِّنٌ في قول قائلهم:

"إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتى تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن

مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية، وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلى الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ..."(١).

فهذه شهادتهم هم أنفسهم بأن الشيخ ربيعًا حفظه الله، ليس هو ممن يقولون بأن البيعة لا تكون إلا للخليفة العام الذي يحكم البلاد الإسلامية كلها(٢)، وأن من قال بهذا القول فهو مُقرٌّ بتعدد البيعات، وأن لكل بلد بيعةً تخصه، يعرفون عنه هذا، ويعرفون أقواله الكثيرة في البيعة للحكام، وفي السمع والطاعة لهم بالمعروف، وفي المنع من الخروج عليهم، ومن منازعتهم، وغير ذلك مما لا يجتمع وما يَفترونه عليه، بل ومع علمهم وتيقنهم بأنه قال هذه الأقوال وهو يعلم ويعتقد بأنه لا وجود لدولة تحكم بالشريعة الإسلامية، وتُطبقها في أحكامها ومحاكمها وتعاملاتها؛ إلا الدولة السعودية، وهذا أمرٌ تعرفه هذه المجموعة تمام المعرفة، وتُقر به إقرارًا تامًّا، ولا تستطيع لا هي ولا غيرها أن تُنكره أو تدَّعي خلافه، كما أنها لا تستطيع لا هي ولا غيرها أن تدَّعي بأن الحكم الديمقراطي، أو الليبرالي، أو العلماني، أو الشيوعي، أو الباطني، أو غيرها من الأحكام المخالفة للشريعة الإسلامية أحكامٌ إسلامية، مع اتفاق السلفيين جميعًا على التفصيل المعروف والمتفق عليه بين أهل السنة والجماعة في حكم الحاكم بغير ما أنزل الله عز وجل، وأنه لا يَكفر ولا يَخرج من الملة ومن دائرة الإسلام؛ إلا إذا استحل الحكم بغير ما أنزل الله، أو زعم أن الحكم بغير ما أنزل الله أفضل من حكم الله عز وجل، أو يساويه، أو أن الإنسان مخيرٌ بين أن يحكم بما أنزل الله عز وجل، أو أن يحكم بغيره مما هو مخالفٌ لحكمه سبحانه وتعالى، وقد سئل الإمام ابن باز رحمه الله (ت: ١٤٢٠هـ)، سؤالاً، قال فيه السائل:

---

(١) بيِّنوا لنا موقفكم من الشيخ الألباني رحمه الله؟ وهل فاق الشيخ ربيعًا المدخلي حفظه الله في انحرافه عن السنة وموافقته الخوارج؟! أم أنكم أصحاب ميزانين، تَزنون بميزانين، وتكيلون بمكيالين؟ وأين ردودكم على الشيخ الألباني كما هو قول قائلكم: "ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا"؟ وما أراها إلا هالةً تجعلونها لأنفسكم، وكأنكم حماة الدين وأنصاره من قديم، فالله المستعان!!.

(٢) أذكر هذا عنهم لِما سيأتي قريبًا من أقوال الشيخ ربيع نفسه مما فيه دلالةٌ واضحةٌ على بطلان ما يرمونه به في مسألة: "البيعة".

كثير من المسلمين يتساهلون في الحكم بغير شريعة الله، والبعض يعتقد أن ذلك التساهل لا يؤثر في تمسكه بالإسلام، والبعض الآخر يستحل الحكم بغير ما أنزل الله ولا يبالي بما يترتب على ذلك، فما هو الحق في ذلك؟.

فأجاب: "هذا فيه تفصيل: وهو أن يقال: من حكم بغير ما أنزل وهو يعلم أنه يجب عليه الحكم بما أنزل الله، وأنه خالف الشرع، ولكن استباح هذا الأمر ورأى أنه لا حرج عليه في ذلك، وأنه يجوز له أن يحكم بغير شريعة الله؛ فهو كافرٌ كفرًا أكبر عند جميع العلماء؛ كالحكم بالقوانين الوضعية التي وضعها الرجال من النصارى أو اليهود أو غيرهم؛ ممن زعم أنه يجوز الحكم بها، أو زعم أنها أفضل من حكم الله، أو زعم أنها تساوي حكم الله، وأن الإنسان مخيَّر إن شاء حكم بالقرآن والسنة، وإن شاء حكم بالقوانين الوضعية. من اعتقد هذا كَفَر بإجماع العلماء كما تقدم.

أما من حكم بغير ما أنزل الله لهوًى أو لِحَظٍّ عاجلٍ وهو يعلم أنه عاصٍ لله ولرسوله، وأنه فَعل منكرًا عظيمًا، وأن الواجب عليه الحكم بشرع الله؛ فإنه لا يكفر بذلك الكفر الأكبر، لكنه قد أتى منكرًا عظيمًا، ومعصيةً كبيرةً، وكفرًا أصغر، كما قال ذلك ابن عباس ومجاهد وغيرهما من أهل العلم، وقد ارتكب بذلك كفرًا دون كفر، وظلمًا دون ظلم، وفسقًا دون فسق، وليس هو الكفر الأكبر، وهذا قول أهل السنة والجماعة، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، وقال عز وجل: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال عز وجل: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَـٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]، فحكم الله هو أحسن الأحكام، وهو الواجب الاتباع وبه صلاح الأمة وسعادتها في العاجل والآجل وصلاح

العالم كله، ولكن أكثر الخلق في غفلة عن هذا. والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم"[١].

والمقصود: أن أهل العلم والسنة يُفرقون بين خطأ من كان معهم في دائرة أهل السنة والجماعة، وملتزمًا بأصولهم وقواعدهم، يقول بما يقولون، ويقرر ما يقررون، ويدعو لِما يَدعون، وبين خطأ من كان منحرفًا في منهجه وفي دعوته عن منهج أهل السنة والجماعة، سالكًا مسالك أهل الأهواء والبدع والضلال، يقول بقول الخوارج، ويقرر ما يقررون، ويدعو لِما يَدعون؛ يدعو للخروج على الحكام، ولحمل السلاح عليهم، ولمنازعتهم، وللافتئات عليهم، وللمظاهرات، والاعتصامات، ولغيرها مما هو من مسالك أهل البدع والضلال.

علماء السنة يُفرقون بين الأول والثاني، فيعذرون الأول إن أخطأ في اجتهاده وخالفهم في جزئية أو في أمر من الأمور، مادامت أصوله وقواعده صحيحةً، ولا يعذرون الآخر، إذ عرفوا عنه فساد منهجه، وفساد أصوله وقواعده التي انطلق منها في أحكامه، وفي تقريراته؛ التي خالفهم فيها، وبسبب هذا التفريق وجدناهم وقد عذروا العلامة الألباني رحمه الله، بما لم يعذروا غيره من أهل الضلال والانحراف، وبمثل هذا التفريق ينبغي أن يُعذر العلامة ربيع المدخلي حفظه الله، هذا إن سلمنا لهذه المجموعة جدلاً بما تفتريه عليه وتدَّعيه!!.

ثم بعد أن عرفنا هدي أهل السنة ومسلكهم في هذا الباب، وعرفنا الطريقة التي يتعاملون بها مع علماء السنة، لابد وأن تكون لنا وقفةٌ، نعرف بها مسلك أهل الأهواء والبدع؛ من حدادية وغيرهم، وأنهم هم مَن يتعامل مع علماء السنة؛ الشيخ ربيع وغيره، بمثل هذه الطريقة التي تعاملت بها معه هذه المجموعة ومن وافقها، وهو ما سيظهر في: "ثالثًا" بإذن الله تبارك وتعالى.

---

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٥ / ٣٥٥).

ثالثًا: معرفة مسلك الحدادية، والطريقة التي تعاملوا بها مع الإمام الألباني رحمه الله في مسألة "البيعة"، والتي بها يُعرف انحراف هذه المجموعة ومن وافقها في طريقة التعامل التي تعاملوا بها، وفي المسلك الذي سلكوه مع شيخنا العلامة ربيع المدخلي حفظه الله.

فقد ظهر من مسلك الحدادية، ومن تعاملهم مع الإمام الألباني رحمه الله في مسألة "البيعة"، ما يدل دلالةً واضحةً على أنهم لم يقبلوا بطريقة كبار علماء وأئمة هذا الزمان؛ التي تعاملوا بها معه في هذه المسألة، ولم يلتزموها، وإنما ذهبوا يُشنِّعون ويُشغِّبون ويُثيرون الفتن ويطعنون، كما هي عادتهم!!، وهذا أمرٌ واضحٌ في مسلكهم، وفي تعاملهم مع هذه المسألة، وتناولهم لهذا الموضوع، فضلاً عن غيره، وسأكتفي بالتدليل على ذلك بما هو ثابتٌ عن عبد اللطيف باشميل، وقد استغل هذا الأمر بأن اتَّهم الشيخ الألباني رحمه الله، وعلماء المدينة آنذاك؛ وعلى رأسهم الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله بما لا يقوله عاقل، كما هو صنيع هذه المجموعة اليوم، وقد استغلوا هذا الأمر بأن اتَّهموا الشيخ ربيعًا المدخلي حفظه الله بما لا يقوله عاقل أيضًا[١].

قال عبد اللطيف باشميل: "يؤسِّس أصحاب هذه الدعوة الجديدة دعوة سياسية طموحة إلى الحكم، كما ينص الرجل الأول في هذه الدعوة بأنه يدعو إلى ما يُسمى بـ "قيام الدولة المسلمة"، وأعني بالرجل الأول في هذه الدعوة: الشيخ محمد ناصر الدين نوح نجاتي الأرنؤوط الألباني، المحقِّق المعروف، نزيل مدينة عمَّان في الأردن".

ذكر الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله هذا القول عن عبد اللطيف باشميل تحت عنوان: "دحض افتراء عبد اللطيف المفضوح بأن أهل المدينة يؤسسون دعوة سياسية طموحة إلى الحكم،

---

(١) فبمثل صنيع عبد اللطيف باشميل صنعت هذه المجموعة مع الشيخ ربيع حفظه الله، يوم أن ظنت به ما لا يظنه عاقل، حتى قال قائلهم: "... فلا يجوز للعلماء أن يدعوا بأمور هي خاصةٌ بالحكام، كالجهاد والقتال، ولا أيضًا في إرسال الدعاة في الداخل أو في الخارج، ولا في التحكم في أمور الناس المتعلقة بولاة الأمر، وإن كان يقع هذا من بعض المشايخ السلفيين؛ إلا أننا نقول بكل وضوح، وبكل شجاعة، وبكل صراحة: أخطأتم، أخطأتم، أخطأتم ..."، وغيره كثير، ومرادهم في ذلك النيل من الشيخ ربيع واتهامه بهذا الاتهام الذي لا يقوله عاقل!!.

وهو من جنس افتراء الأحزاب العلمانية"[١].

وصدق حفظه الله فيما قال، فهو افتراءٌ مفضوح، ودعوى مفضوحةٌ مكشوفة، سواء اتُّهِم بها الشيخ الألباني أو الشيخ ربيع أو غيرهما من علماء السنة، افتراءٌ مفضوح، ودعوى مفضوحةٌ مكشوفة؛ وإن قال بها من قال من المنتسبين للسنة والسلفية، أو من أدعياء الوضوح، والرسوخ، والله المستعان.

وقد أحسن الشيخ ربيع حفظه الله في ردِّه على عبد اللطيف باشميل، وفي إبطاله لهذا الافتراء المفضوح، وقد نطق حفظه الله آنذاك — ودون أن يعلم بأنه سيأتي اليوم الذي يُدفَع عنه هو بمثل هذا الكلام الذي دفع به عن الشيخ الألباني رحمه الله – بكلام واضح وصريح، وفيه ما يصلح لرد هذه الفرية عنه هو أيضًا، وقد اتُّهم بمثل ما اتُّهم به الشيخ الألباني رحمه الله، ولأَنْ يُوجَّه لأصحاب هذه الفرية، كما وُجِّه لعبد اللطيف باشميل آنذاك، وذلك قوله:

"أقول:

١– لا أستبعد أن تكون أنت من أصحاب الطموح السياسي إلى الحكم وإلى تدمير هذه البلاد، لأن أمثالك من أهل الظلم والإفك لا يُستغرب منهم هذا وأسوأ منه.

٢– نحن معروفون مشهورون، وآثارُنا – والحمد لله – معروفةٌ بأننا نؤمن بِحَقِّيَّةِ بيعة ولي أمر هذه البلاد المباركة؛ بلاد التوحيد والسنة، لأن هذه الدولة قامت على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى التوحيد.

وأما ربطنا سياسيًّا بالألباني وفي هذا الباب؛ فهذا من الإفك علينا وعلى الألباني[٢]، وإذا وصل

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٢٠).

(٢) عدَّه الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله من الإفك على الشيخ الألباني رحمه الله؛ مع علمه ومعرفته بما يقوله الألباني في مسألة: "البيعة"، مما يجعلنا على علم ويقين، وعلى معرفة تامة ودراية بأن الفرق كبيرٌ بين تعامل العلماء مع مثل هذه المسائل والأحداث، وبين تعامل الجهال، والسفهاء، وأهل البدع والأهواء، والله المستعان.

الإفك في الرَّبط إلى هذه الدرجة، فإن الألباني لم يتكلم عن البيعة إلا من ناحية شرعية[١]، ولم يَمس هذه الدولة من قريب ولا بعيد.

وأما سعيُه إلى دولة؛ فالعقلاء المنصفون يعرفون من كتبه الكثيرة، ومن أشرطته الكثيرة: أنه ضد الأحزاب السياسية عقائديًّا وفكريًّا وسياسيًّا، وهو ضد الثورات والانقلابات، والبرلمانات والانتخابات، وكل الوسائل المنافية للإسلام، بل هو يدعو إلى إصلاح المسلمين عمومًا حُكامًا ومحكومين بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والتربية الصحيحة.

وأحكامك – وأنت معروف بالإفك والكذب والزور – لا تُقبل في بَصلة وأحقر منها، فكيف تُقبل في مسلمين أبرياء، وفي مناهج وعقائد؟!![٢].

إن للجرح والتعديل والنقد أهله، لا أمثالك من أهل الحقد والإفك"[٣].

والذي يهمنا من ذِكر عبد اللطيف باشميل ورد الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله عليه، هو أن هذه المجموعة يوم أن كانت مع علماء السنة وترفع بهم رأسًا؛ كان يقول قائلهم دفاعًا عن الشيخ الألباني رحمه الله — مع علمهم ومعرفتهم بقوله في "البيعة" – كما في محاضرة له بعنوان: "الجامع والفارق":

"من ذلك أيضًا عبارات، الشيخ الألباني أحيانًا يقول: أقر الله المسلمين لقيام دولة الإسلام التي تحكم بشرعه ... إلخ، يقول هذه العبارات، ونحو هذه العبارات يقولها التكفيريون والحَرَكيون، هؤلاء لا يَعترفون بوجود دولة مسلمة، ولا شعب مسلم، جاء رجلٌ خبيث من أصل

---

(١) وكذلك يقال في الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، فإنه لم يتكلم عن البيعة إلا من ناحية شرعية، وهو أمرٌ يعرفه العلماء، وطلبة العلم الراسخون، ويُشوِّش به ويستغله للطعن فيه أهل الجهل والهوى، والله المستعان.

(٢) وهو ما ينبغي أن يُقال في هذه المجموعة، وقد رأينا تعاملهم مع مثل هذه المسائل، وافترائهم على العلماء بسببها، لا يختلف عن تعامل عبد اللطيف باشميل وأمثاله.

(٣) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٢٠).

يمني مُجنَّس في السعودية اسمه عبد اللطيف باشميل؛ فأخذ هذه العبارات وفعل كما فعل وزير الأوقاف الإماراتي الأول وقال: الشيخ الألباني ورئاسته لحزب يطمح لإقامة دولة سرية ...، الألباني فاضي يُنشِئ دولة، مثل ما قال الشيخ الألباني في مُقدِّمة السلسلة في الرد على هذا الوزير للأوقاف الإماراتي، قال له: إن طبيعتي العلمية تُعارِض ما ادَّعيته عليَّ، أنا رجل لا أعرف إلا العلم ...، لماذا؟ — حكموا بنفس الجامع، وجهلوا الفارق – الألباني لا يُكفِّر، ويقول الآن بوجوب الرد على الذين يَدعون للخروج، ويقول كلمة: من السياسة ترك السياسة ...

الألباني أين مُنطلَقه في الكلام، إشغال الأمة بالعلم، الدعوة إلى التصفية والتربية، عدم إثارة الناس على الحكام، عدم الخوض في السياسات ...

قالوا: لا، كلمة الألباني، وذهب أخرج وعمل مشكلة وفوضى، ونشرَ كلامًا خبيثًا، وبتَر في النقول، وسعى في الفتنة داخل المملكة وخارج المملكة، قال: الألباني يطعن في محمد بن عبد الوهاب! هذا الرجل – الألباني – دعوته ضارة! ...

خبيث، شغل خبيث، كَذِب، ينشرون عبارة عبارة، ويجعلون نفس العبارة نفس العبارة، مثل ما ذكرتُ لكم في مسألة الإيمان، قال الألباني: شرط كمال، قال الأشاعرة: شرط كمال، نظروا إلى التشابه فقط في اللفظ، ما نظروا إلى الفروق، الأشاعرة يقولون: إن أتى بها ازداد خيرًا، وإن تركها فوَّت فضلاً على نفسه، والألباني يقول بغير ذلك، الأشاعرة يقولون: الأعمال لا تدخل في مُسمَّى الإيمان أبدًا، والألباني يقول: تدخل في مُسمَّى الإيمان، ظُلم يا شيخ، حَرام، ظُلم، ظُلم، الظلم ظلمات يوم القيامة، فقط أخذ الجامع وهو اللفظة، ولم ينظر إلى الفارق ... من الظلم أن تأخذ التشابه اللفظي ..."اهـ بتصرف يسير.

هكذا كانوا يدافعون عن الإمام الألباني رحمه الله مع علمهم ومعرفتهم بقوله في "البيعة"، وأنه لا يرى تعدد البيعات، وقد قال هذا المدافع – عن الشيخ الألباني — نفسه، كما في المحاضرة الجماعية التي أقامتها المجموعة للنيل من الشيخ ربيع حفظه الله – مع إقرارهم هم أنفسهم بأن

قوله أخف ضررًا من قول الشيخ الألباني الذي دفعوا عنه قول الطاعنين فيه – والتي هي بعنوان: "هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله":

"إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتى تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية، وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلى الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ...".

وهذا يعني: أن ما قرره الشيخ الألباني رحمه الله في مسألة "البيعة"؛ من المفترض أن يكون قد تقدم الرد عليه قديمًا من قِبَل هذه المجموعة، كما هو منطوق هذا المدافع عن الشيخ الألباني في قوله السابق لهذا القول، والذي يلزمه بدفاعه هذا عن الشيخ الألباني رحمه الله، أن يدافع أيضًا عن الشيخ ربيع حفظه الله، لا أن يدافع عن أحدهما ويدفع عنه، ويهاجم الآخر ويسقطه، والخطأ مشتركٌ بينهما، بل خطأ الذي دافع عنه – وهو الشيخ الألباني – أكبر وأضر عند هذه المجموعة من خطأ الذي هاجمه وأسقطه – وهو الشيخ ربيع – كما هو واضحٌ من قول هذا القائل نفسه:

"هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ... إلخ".

وهذا يعني: أن دفاعهم عن الشيخ الألباني رحمه الله يُلزمهم بالدفاع عن غيره من علماء السنة، ومنهم الشيخ ربيع حفظه الله، لا الطعن فيهم، وانتقاصهم، والله المستعان!!.

كما يلزم هذا المهاجم لعبد اللطيف باشميل؛ انتصارًا للشيخ الألباني رحمه الله — وقد أحسن في مهاجمته لعبد اللطيف باشميل وأصاب – أن يهاجم أيضًا هذه المجموعة التي طعنت في الشيخ ربيع، وأسقطته، كما هاجم عبد اللطيف باشميل، لا أن يهاجم عبد اللطيف باشميل وينصر المجموعة، والأمر واحدٌ ومُشترَكٌ بينهما، بل ومع ما تعتقده المجموعة من أن الشيخ ربيعًا حفظه الله لم يصل فيما قاله وقرره في مسألة "البيعة" لِما قاله وقرره الشيخ الألباني رحمه الله، كما سبق ذكر ذلك عنهم.

أقول هذا القول إلزامًا لهذه المجموعة؛ التي تكيل بمكيالين، وتزن الأمور بميزانين، ولا أقوله تخطئةً للشيخين محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله، وربيع بن هادي المدخلي حفظه الله، فكلاهما إمامٌ مجتهدٌ من أئمة أهل السنة والجماعة، يدور الواحد منهما بين الأجر والأجرين، ولا يطعن فيهما، أو ينتقصهما، إلا ساقطٌ مفتونٌ مخذول.

وبهذا نعلم أن كلام هذه المجموعة في الشيخ العلامة ربيع المدخلي حفظه الله، وطعنهم فيه، ونيلهم منه، أمرٌ مقصودٌ ومراد، خاصةً إذا عرفنا بأن هذا المتكلم في عبد اللطيف باشميل في محاضرة: "الجامع والفارق"، لابد وأن يكون قد قرأ رد الشيخ ربيع عليه، ووقف على كلامه في "البيعة"، وما قرره فيها.

* وذلك قوله:

"ولماذا لم تذكر نقاشنا الكثير في الأشرطة المسموعة لمسألة البيعة؟.

ولماذا تكتُم ما تعلمه من نقاشنا لمن كان مخدوعًا في مسألة البيعة، حتى تاب من ذلك كتابيًّا وفي جلسة في بيتك بحضور ولدي محمد بن ربيع؟! ...

لماذا ترتكب هذه الأفاعيل الشَّنيعة التي يخجل منها أحَطُّ الناس وأرذلهم من الروافض وغيرهم؟!، ﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [الأنعام: ٣١]، و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]"[١].

والكلام نفسه، والأسئلة نفسها؛ تُوجَّه لهذه المجموعة، وتُطالب بالإجابة عليها!!.

* وقوله: "نحن أهل المدينة نُؤيد كل هؤلاء في كل ما أصابوا فيه من ردودهم على الشيخ الألباني، وذلك أننا نسير على منهج السلف الصالح، ومن منهجهم: كُلٌّ يُؤخذ من قوله ويُرَد، إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكل هؤلاء الذين ردوا على الألباني شيوخنا وأحبتنا وأصدقاؤنا،

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ١١).

إلى أنْ مات منهم مَن مات، بل نحن رددنا أكبر أخطاء الألباني كالاستعانة والبيعة، وغيرها"[١].

* وقوله: "وعلم الله أنني كنت أبذل غاية وسعي في إقناع من يرى عدم جواز تعدد البيعات، وأجلس الجلسات الطويلة لإقناعه بما أستطيعه من الحجج، ومن واقع تاريخ الأمة الإسلامية، وإقرار العلماء لهذا التعدد في شرق العالم الإسلامي وغربه، والتزامهم الطاعة لمن تَمَّت لهم هذه البيعات المتعددة من ولاة الأمور منذ سقطت الدولة الأموية إلى يومنا هذا، ومن رأيتُ منه العناد أهنتُه وجَفوتُه[٢]"[٣].

بل إن الشيخ ربيعًا حفظه الله قد بيَّن انحراف عبد اللطيف باشميل، وفساد مسلكه وطريقته في التعامل مع خطأ العالم من علماء السنة، وذلك في أكثر من موطن من كتابه نفسه؛ الذي رد عليه فيه، والذي لابد لهذا المهاجم لعبد اللطيف باشميل كما في محاضرة: "الجامع والفارق"؛ أن يكون قد قرأه، ووقف عليه، وذلك قول الشيخ ربيع حفظه الله:

"ورحم الله الشيخ حمود التويجري إذ يقول: "الطعن في الألباني إعانةٌ على الطعن في السنة"، ويرحم الله الشيخ حمود، كيف لو رأى عبد اللطيف وأمثاله ممن يشنها حَربًا على الدعاة إلى الكتاب والسنة، ويسعى جاهدًا إلى تشتيت شملهم، وتفريق كلمتهم؟؟.

ومما يؤكد أن قصد عبد اللطيف الشغب والفتن: أنه يعلم هذه الردود على الألباني، وردود أهل المدينة - أيضًا - لأهم أخطاء الألباني، ومع ذلك يُصر على أهل المدينة أن يقفوا من ورائه رادِّين على الألباني، ويطعنون فيه بمنهجه الحدادي.

ولا يبعد أنَّه يَسُرُّه جدًّا أن يفتروا عليه، ويُلفِّقوا، ويخونوا، ويبتروا، ويفعلوا مثل أفاعيله

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ١٤).

(٢) فهل كان هؤلاء المفترون على الشيخ ربيع - كصاحب عبارة: "هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ... إلخ"، أو غيره من أفراد هذه المجموعة - أكثر بيانًا منه لمسألة "البيعة"، وأكثر إهانةً وجفوةً منه للمعاندين فيها؟!!.

(٣) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (حاشية ص: ٥٨).

وأفاعيل السَّقَّاف وأمثاله من أهل البدع والحقد على السنة وأهلها"[1].

وقوله: "الجواب عن افترائه عليَّ فيما ورد في شريط الجلسة الذي عنون له بـ "جلسة مع الشيخ ربيع بن هادي المدخلي"، بتاريخ (١٤ / ١ / ١٤١٦هـ)، وبيان خيانته بالكتمان والزيادة أُلقِيَ إليَّ سؤالان:

أما أحدهما: فموضوعه: البيعة للإمام.

وكنتُ قد أشبعتُ هذا الكلام في محاضرات ومناقشات كثيرة، وفي دروسي.

وأما الثاني: فكان موضوعه جديدًا على الشباب، والشغب والفتن تُثار حوله بشدة، ومن أُناس مشبوهين عُرفوا بالفتن والسعي الشديد بها في أوساط السلفيين بقصد تفريقهم وتشتيتهم، وأشد الساعين بها صاحب الشغب والفتن لتحقيق الأهداف التي ذكرتها: عبد اللطيف باشميل.

فنصحت الشباب بالابتعاد عن طرح مثل هذه الأسئلة التي لا يُقصد من ورائها إلا إثارة الخلافات، ثم يتبع ذلك التفريق والتمزق الذي يشفي غيظ أعداء المنهج السلفي، ويحقق أهدافهم الشيطانية.

وكان هو السبب في أمري بتمزيق ورقة السؤال مبالغةً في نصح الشباب، والابتعاد عن أسباب الصراع والخلاف والتمزق، والتركيز على هذا السؤال والإطالة فيه نقدًا للألباني، وتحذيرًا من تقليده، مع إعطائه شيئًا من حقِّه.

فصوَّره هذا الجهول الظلوم على خلاف ما أقصد، وأنني ما فعلت ذلك لله، وإنما فعلته من باب الهوى والتعصب للألباني؛ ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

إن عبد اللطيف يريد أن يجبر الناس على منهج الحداد، الذي تغالى فيه وطوَّره.

---

(١) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (حاشية ص: ١٤).

فإذا وقع عالم في خطأ فلابد من سحقه وإهانته وحربه وعداوته، ولا يجوز أن يُلتمس له أي عذر[(١)]، وقد يكون عبد اللطيف على منهج شيخه في التكفير، فيَسُره أن نُكفِّر مثل الألباني، ولكنه لا يبعد أن يستخدم التقيَّة، وإلا فما هو سر هذه الحُرْقة إذا كان ينظر إلى الأخطاء بالمنظار السلفي، ويحكم على الرجال والأعمال بهذا المنهج السديد العادل؟!.

وما هو السر في مخالفته لعلماء السنة في هذه البلاد، ورفع عقيرة هذا الخلاف ضدَّه[(٢)]، وهو رجل جاهل، لا هو في العير ولا في النفير؟!.

وكيف يصدق في دعواه الغيرة، وخصومته قائمة على الكذب والخيانة وبتر النصوص، وإبراز كلام خصمه بضد مقصوده ومنطوقه ومفهومه؟!!"[(٣)].

ثم بعد هذا البيان والتوضيح - وقبل أن أنتقل إلى الوجه الثاني؛ والذي سأذكر فيه عباراتٍ واضحةً للشيخ ربيع حفظه الله في مسألة "البيعة"؛ إضافةً لِما ذكرته هنا، لا تجتمع واتهام هذه المجموعة الظالمة له — لابد من أن أذكر أمرًا هامًّا جدًّا، وهو من الأهمية بمكان، وهو أن العلامة ربيعًا المدخلي حفظه الله قد دافع عن العلامة الألباني رحمه الله، وذبَّ عنه وعن عرضه، وهو يعرف عنه قوله في "البيعة"، ومع تخطئته هو له، ولكنه مع علمه بذلك إلا أنه تعامل معه بما هو موافقٌ لهدي أهل السنة والجماعة جميعًا، خلافًا لِما عليه أهل الأهواء والشر والفتن.

وثمة أمرٌ آخر لابد من ذكره هنا أيضًا، وهو أن العلامة الألباني رحمه الله قد ثبت عنه رجوعه عن هذا الخطأ وعن هذا المذهب الذي كان يتبناه في مسألة "البيعة"، فكان مما قال:

"البيعة كما نعتقد من الأدلة المشار إليها آنفًا إنما هي لإمام واحد، لكن هناك بلا شك اجتهادات بعض علماء المسلمين المجتهدين أنهم يقولون: بأنه إذا وُجِد هناك حكام متفرقين في

---

(١) وهو وللأسف ما يراه المتتبع لحال هذه المجموعة الطاعنة في الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة واضحًا جليًا، والله المستعان!!.

(٢) كما هو شأن هذه المجموعة في تعاملها مع الشيخ ربيع حفظه الله، ورفعها عقيرة هذا الخلاف ضده، والله المستعان!!.

(٣) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل (ص: ٥٨).

بلاد الإسلام ولم تكن الظروف تساعد على تجميع هؤلاء الحكام ليبايعوا إمامًا واحدًا منهم، ففي هذه الصورة، وللضرورة فقط، ممكن أن يُبايع هذا الإمام لنصرة الإسلام، وليس ليعادي بعضهم بعضًا كما هو واقع الجماعات الحزبية ..."[1].

وهو أمرٌ قد أكده علي حسن الحلبي رحمه الله، وذلك في كتابه الذي راجعه الإمام الألباني رحمه الله؛ مقرًّا بما قاله في مسألة "البيعة"، إذ لم يقف — مع دقَّته رحمه الله في مراجعاته وتحقيقاته – عند عبارته وقوله فيها، ولم يستنكره، وذلك قوله:

"ومع هذا؛ فنحن نرى — وعلماؤنا كافة — أن الأصل أن يكون المسلمون جميعًا تحت إمام واحد، وتحت راية واحدة، فإن لم يتحقق هذا الهدف الأسمى لكل مسلم؛ فإن للضرورة قَدْرَها في تجويز تعدد الحكام والسلاطين، وعَقْد بيعات جزئية شرعية لهم؛ ينتظم بها سِلكُ رعاياهم؛ ضمن قواعد الدين وأصوله؛ سمعًا وطاعةً".

ذكر علي الحلبي هذا القول، ثم أتبعه بقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في "مجموع الفتاوى"، (٣٤ / ١٧٥ — ١٧٦):

"والسنة أن يكون للمسلمين إمامٌ واحدٌ، والباقون نوابه، فإذا فُرِض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصيةٍ من بعضها، وعَجزٍ من الباقين، أو غير ذلك، فكان لها عدة أئمة؛ لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود، ويستوفي الحقوق ...".

ثم قال في الحاشية معلقًا على قول ابن تيمية: "والسنة أن يكون للمسلمين إمامٌ واحدٌ":

"وهذا هو الأصل الراسخ الذي كان شيخنا الألباني رحمه الله يبني عليه فتواه السابقة في مسألة تعدد البيعات، ولَمَّا راجع – نفع الله بعلومه – كتابنا هذا، وصححه، ووقف على هذه الكلمات العلمية العالية؛ التي تجيز مثل هذا التعدد للضرورة، تبنَّاه، وانشرح له صدره، واطمأن

---

(١) متفرقات للألباني، الشريط رقم: (١٤٩).

به"[١].

والمقصود: أننا لو أخذنا الإمام الألباني رحمه الله وحده كمثال، لَظهر لنا الأمر ظهورًا واضحًا جليًّا بأن طعن هذه المجموعة في الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله مبناه الهوى، وأنه أمرٌ مقصودٌ ومراد، وأن المسلك الذي سلكوه مع الشيخ ربيع حفظه الله بعيدٌ كل البعد عن مسلك أهل الحق والسنة، وقد رأيناه واضحًا وضوح الشمس في رائعة النهار في تعامل علماء السنة مع الشيخ الألباني رحمه الله، وقد خالفهم في مسألة "البيعة"، وفي مسألة "الاستعانة بالكفار"، وفي حديث "الصورة"، وفي غيرها، وهذه المجموعة تعرف ذلك جيدًا، وأنها أمورٌ قد قررها الشيخ الألباني رحمه الله والعلماء متوافرون، وليس فيهم من طعن فيه أو انتقصه بسببها، إلا أن هذه المجموعة لم تقبل بطريقة العلماء، ولم تسلك مسلكهم، وهذا واضح جدًّا، فيوم أن اجتمع عند هذه المجموعة خطأ الشيخ ربيع حفظه الله في مسألة "البيعة" – كما هو زعم أفرادها – مع إرادتهم الشر به، تعاملوا معه بما هو بعيدٌ كل البعد عن هدي أهل السنة والجماعة، والله المستعان!!.

الوجه الثاني: معرفة قول العلامة ربيع المدخلي في البيعة، وهل يجتمع فعلاً مع ما يُتَّهم به.

فلقد سبق أن مرَّ معنا – قبل صفحات قليلة – شيءٌ من أقوال الشيخ ربيع حفظه الله في مسألة "البيعة"، وذلك من ردِّه على عبد اللطيف باشميل، وهي كافيةٌ ومقنعةٌ بإذن الله تبارك وتعالى لكل من كان له قلب أو عقل، أو كان عنده شيءٌ من الإنصاف، وقد أراد الله به خيرًا، فأُلهِم رُشدَه، ولم تَمِل به العصبية إلى المعاندة والمكابرة.

وزيادةً على ما سبق ذكره، سأذكر من أقواله حفظه الله ما لا يجتمع وما يتهمه به الظالمون المفتَرون، وذلك قوله:

"الأصل في الأمة أن تكون أمةً واحدةً، وأن يكون لها إمامٌ واحدٌ، هذا هو الأصل، ومن هنا

(١) انظر كتاب: مسائل علمية في الدعوة والسياسة الشرعية، لمؤلفه: علي حسن الحلبي رحمه الله (ص: ٧٤).

جاء قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا بويع لإمامين فاقتلوا الآخِر منهما".

هذا إذا كان أمة مجتمعة، ومتفقة، وكلمتها واحدة، ولها إمامٌ واحدٌ بُويع، ثم جاء آخر يُنازعه، ويَعقِد البيعة، فإن هذا لا شك الذي يجب قتله.

أما والأمة قد تفرَّقت، وتمزَّقت؛ من قرون، بل لم تكن تجتمع على إمامٍ واحدٍ منذ سقطت الدولة الأموية، لم تجتمع الأمة إلى يومنا هذا على إمامٍ واحدٍ.

عند سقوط الدولة الأموية قامت دولتان: دولة في المشرق، ودولة في المغرب: "الأندلس"، عام مائة واثنين وثلاثين من الأعوام الهجرية، ثم بعد أيامٍ قلائل، وبعد موت السفَّاح؛ أول خليفة عباسي، خَلَفَه المنصور، فانضاف إلى هذه الدولة دولةٌ جديدةٌ في الجزائر: "دولة الخوارج الإباضية"، ..."اهـ.

ثم ذكر حفظه الله قيامَ عددٍ من الدول بعد ذلك، ومنها قيام دُولٍ للخوارج، وذكر عَجْزَ المسلمين ويأسَهم من إعادة "الأندلس" إلى حظيرة الخلافة، ثم قال:

"لو كان عند الأمة قدرة؛ علماء الإسلام في المشرق: مالك، والأوزاعي، ومن عاصرهم من العلماء، وسفيان بن عيينة، وغيرهم، لو كان استطاعت الأمة أن يستعيدوا هذه الدول إلى حظيرة الخلافة؛ حتى تكون الأمة كلها أمةً واحدةً تحت رايةٍ واحدةٍ، والله ما كانوا يُقصِّرون، كانوا يَروون الأحاديث، ويُفسِّرونها للناس، ولكن في نفس الوقت؛ لا تسمع عالمًا يقول: يجب على الخلافة العباسية أن تستعيد هذه الممالك إلى حظيرتها، وتُخضِعهم لسياستها، ما قال هذا أحد، لماذا؟.

لأن هذا أمرٌ فوق طاقة الأمة، ويترتب عليه من المذابح والمفاسد ما لا يعلمه إلا الله، بل نرى في تاريخ المنصور، وفي تاريخ الرشيد، وفي تاريخ غيره من الخلفاء؛ كانوا يَغزون الروم، ويَغزون الصين، ولكن لا يستطيعون أن يَردوا إقليمًا إسلاميًّا.

والله كانوا يفتحون فتوحات؛ في بلدان كفار، ويَسهل عليهم هذا الفتح، ويَصعب عليهم أشد الصعوبة استعادة هذه البلدان التي انفصلت عن الخلافة.

ثم بعد سنوات طويلة؛ إلى عام مائتين وستة وتسعين، قامت الدولة الباطنية في المغرب، على أن قامت ثلاث دول التي ذكرناها سابقًا، بل أربع دُول: "دولة الأدارسة"، "دولة الخوارج؛ دولتين"، والدولة الرابعة: "دولة الأغالبة".

استولت هذه الدولة الباطنية على هذه الممالك كلها، ولم تستطع الخلافة العباسية أن تتدخل وتقف في وجه هذه الدولة الباطنية، ثم بعد سنوات توسَّعت وأخذت مصر والشام، وبقيت مصر والشام بأيدي الباطنيين حوالي مائتين وخمسين سنة، والخلافة العباسية بعلمائها لا يستطيعون أن يُحرِّكوا ساكنًا، ولا تجد مُطالبةً من العلماء بإعادة هذه الدول، ولا يقولون: إن البيعة؛ بيعة هذا الإمام في هذا الإقليم الباغي غير صحيحة، بل بيعته صحيحة ويَرونه إمامًا، وبيعة الأمويين في الأندلس وهم على السنة.

كان العلماء والفقهاء ومنهم منذر بن سعيد البلوطي؛ الذي كان من أقوى الشخصيات، وأقوى العلماء، كان يُبايع، ويرى بيعة هذا الإمام لازمة، والعلماء كلهم من ورائه يَرون أن بيعة هذا الإمام لازمة، يترتب عليها الطاعة، وله أن يُجاهِد، ويَستحل بذلك الفيء، ويَستحل به السَّبي، ويُقيم الحدود، ويَنهض بالشريعة، لا يَرون شيئًا من أحكامه غير نافذ، ويَرون وجوب طاعته.

وكذلك يفعل علماء الإسلام في المشرق، إذا بايعوا الدولة العباسية التي لم يبقَ بيدها إلا الثُّلُث تقريبًا من أراضي الأمة الإسلامية، كانوا يَرون أن بيعة الخليفة فيها للأقاليم بيعةٌ صحيحة، وهو خليفة.

وعبد الرحمن الثالث من الخلفاء الأمويين سمَّى نفسه خليفة، والأئمة قبله كانوا يُسمون أنفسهم أبناء الخلائف، وكانوا يُبايَعون على السمع والطاعة، ويَعقد العلماء هذه البيعات؛ والعلماء هم أهل الحل والعقد، كانوا يَرون هذه البيعات بيعاتٍ صحيحةً.

واستمرت الأمة إلى يومك هذا، في العالم كله، أقاليم متعددة وكثيرة، وكل إقليم يُبايعون إمامهم، وإذ تُبارَك هذه البيعات، ويَرون أنه يجب الطاعة لهذا الإمام، كل إقليم يَرون البيعة لهذا الإمام الذي بايعه في هذا الإقليم المعين بيعةً صحيحةً تلزمهم بها الطاعة، ولا يجوز لأحد أن يخرج في هذا الإقليم، ومن خرج في هذا الإقليم بالذات؛ يُطبَّق عليه الحديث: "إذا بويع لإمامين فاقتلوا الآخِر منهما"، ومن الفقهاء وأفقه الفقهاء الذين أقروا تعدد البيعات شيخ الإسلام ابن تيمية، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، وشيخ الإسلام الشوكاني، والصنعاني، وصِدِّيق حسن خان، والإمام الشنقيطي صاحب الأضواء، والقرطبي، وغيرهم من علماء الإسلام أجازوا تعدد البيعات، لماذا؟، لأنه ضرورة، والله سبحانه وتعالى ما كلَّف الأمة فوق طاقتها، وإذا استعرضنا أصول الإسلام وقواعد الإسلام؛ نجد عند المشقة، وعند مظنة المشقة؛ يُتسامَح، تسقط هذه الفروض؛ ألا يسقط عن المسافر الصيام في حال السفر ولا يجب عليه؟، وألا تسقط ركعتان عن المسافر من الظهر والعصر والعشاء، وهم كلٌّ منهم أربع ركعات، نُصليهما ركعتين ركعتين، ونجمع الثانية مع الأولى، أو العكس، كل هذا رفقًا بهذه الأمة.

الحج لا يجب إلا على المستطيع، لو أن تسعة وتسعين في المائة عجزوا عن الحج، وعن القيام بهذا الركن، لا يجب عليهم أن يحجوا، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران: ٩٧].

فالعلماء نظروا، الفقهاء نظروا إلى هذه الأشياء، وهذه السماحة في الإسلام، ورفع الحرج، ورفع المشقة التي لا يترتب عليها سفك الدماء، فكيف يُكلِّفهم الله تبارك وتعالى بالقيام بواجبٍ تذهب فيه الأرواح، وتُستباح فيه الدماء والأعراض، ثم لا يمكن أن تتحقق الغاية.

والآن في هذا الوقت، من يستطيع أن يجمع شمل المسلمين؟، وهم؛ كلٌّ بلدٍ يُحصِّن بلدَه وثغورَه ضد الدولة الإسلامية الثانية أكثر من التحصينات التي تكون بين المسلمين والدول الكافرة.

الآن تُقتَطع بعض الأقاليم؛ تُقتَطع أطرافها من المشركين ومن الباطنية؛ فيعجِزون عن

استعادتها.

كيف تُكلِّف الأمة أن تقيم خلافةً في هذا العصر، وهي أصبحت من المستحيلات.

من الصعوبة بمكان والأمة متفرقة في عقائدها وفي فكرها وفي سياستها؛ أضعاف أضعاف أضعاف ما كان في العصور السابقة؛ التي لم يُنادِ العلماء بتوحيد الأمة تحت رايةٍ واحدةٍ وتحت خلافةٍ واحدة.

كيف الآن نقول: إن بيعة فلان ما تَصِح؟!"اهـ.

وكفى بذلك دليلاً على إبطال هذه الفرية التي يفتريها عليه المفتَرون المبطِلون في مسألة البيعة، وما يفترونه عليه في باب التعامل مع العلماء، إذ حكموا عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج لكونه تغيَّر وتبدَّل - زعموا - إذ جعل للعلماء في الدول وعند الحكام والحكومات شأنًا لا ينبغي أن يجعله لهم، وأعطاهم ما لا يستحقون!!.

هكذا تقرر هذه المجموعة، وهو خلاف ما كانوا هم أنفسهم عليه من قبل، وخلاف هدي السلف.

ومذهب الشيخ ربيع واضح في هذا الباب من قديم، كما هو ظاهرٌ في قوله هنا:

"والخلافة العباسية بعلمائها ..."، وقوله: "ولا تجد مُطالبةً من العلماء ...".

وبهذا نعلم أن الذي تغيَّر وتبدَّل هو الذي نسف هذا الأصل الأصيل، وانحرف عنه؛ حتى صار هذا الأصل عنده مذمومًا، بعد أن كان ممدوحًا!!، وليس الشيخ ربيع ولا غيره من علماء السنة؛ الذين تغيَّروا وتبدَّلوا، فعلماء السنة ثابتون راسخون واضحون، والذي تغيَّر وتبدَّل هم من كان من أهل الهوى، أو من أهل الجهل والضلال، والله المستعان.

والمقصود أن هذا الأمر لا يجتمع وما يفتريه عليه المُفتَرون الظالمون المُبطِلون، أما كون الباطنية كُفرًا، وكون العلمانية كُفرًا، وكون الديمقراطية كُفرًا، وكون الشيوعية كُفرًا، و .. و .. إلخ؛ فهو في

مذهب أهل السنة والجماعة من الوضوح بمكان، فأهل السنة يُفرِّقون بين القول والقائل، وبين الفعل والفاعل، وهذا معلومٌ ومشهورٌ عنهم، وهو ما عليه علماؤنا؛ الشيخ ربيع وغيره، فليس هو قول أحدهم دون الآخر، وهذا يعني أن الحاكم أو المحكوم؛ قد يقع الواحد منهما في الكفر إما في قول يقوله، أو في فعل يفعله، ولا يَحكم العلماء بكفره وإن حكموا على قوله أو فعله هذا بأنه كُفرٌ، وذلك إما لعدم تحقق الشروط في حقه، أو لعدم انتفاء الموانع عنه، وأكتفي لتقرير هذا الأمر بما ذكره الإمام ابن عثيمين رحمه الله، حيث قال:

"وعلى هذا فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن يُنظر في أمرين:

أحدهما: دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو الفسق.

الثاني: انطباق هذا الحكم على القائل المعيَّن أو الفاعل المعيَّن بحيث تتم شروط التكفير أو التفسيق في حَقِّه وتنتفي الموانع ..."[١].

وقال: "وبهذا: عُلِمَ أن المقالة أو الفِعْلَة قد تكون كفرًا أو فِسقًا، ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كافرًا أو فاسقًا؛ إما لانتفاء شرط التكفير أو التفسيق، أو وجود مانع شرعي يمنع منه ..."[٢].

وبهذا يظهر جهل هذه المجموعة وغيرها من المتربصين بالشيخ ربيع حفظه الله، وبغيره من علماء السنة، ممن يَحملون كلام العلماء على غير مرادهم، ويُحمِّلونه ما لا يحتمل، كما صنعوا ذلك مع الشيخ الألباني رحمه الله في مواطنَ ومسائلَ عِدَّة، وصنعوا مثله مع الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله، سواء في تعاملهم مع رسالتيه: "حقيقة الديمقراطية وأنها ليست من الإسلام" و "حقيقة الشورى في الإسلام"، وما أطلقه فيهما من عبارات، أو مع غيرهما، وفيما له من تعليقات

---

(١) القواعد المثلى (ص: ١٤٩).

(٢) القواعد المثلى (ص: ١٥٣).

وشروحات؛ إذ حمَّلوا كلامه ما لا يحتمل، وحمَلوه على التكفير، مع علمهم وتيقُّنِهم بأنه من أبعد الناس عن التكفير، وأن تكفير المسلمين لابد فيه عنده من إقامة الحجة، ومن تحقق الشروط وانتفاء الموانع، كما هو قول جمهور علماء السنة.

وهذا أمرٌ ينبغي على طالب العلم أن يفهمه، وأن يفقهه جيدًا، وأن يضبطه وينضبط فيه، لكي لا تَزل به القدم في هذا الباب فيَضِل ويُضِل، وذلك أن العلماء قد يُطلِقون أقوالاً وعباراتٍ ويُريدون بها الزجر والتخويف، وقد يُطلقونها وتكون هي أصلاً من العبارات التي تُطلق ويُفرَّق فيها بين الإطلاق والتعيين، إلى غير ذلك مما هو معروفٌ عند أهل العلم.

وهذا أمرٌ يَعرفه ويَعلمه الراسخون من أهل العلم، ومن طلبة العلم، أما المتشبِّعون بما لم يُعطَوا، لابسو ثياب الزور؛ فهيهات هيهات أن يفهموه، أو يفقهوه، أو يضبطوه.

ولذلك نجد في هؤلاء التائهين؛ الذين لم يفهموا كلام أهل العلم، ولم يضبطوه، ما لا نجده عند الراسخين من أهل العلم.

نجد عند هؤلاء التائهين من النيل والطعن في العلماء السلفيين ما لا نجد مثله عند العلماء الربانيين، وهذا واضح!؛ إذ لم نجد في علماء السنة، وفي طلبة العلم الراسخين من يتهم علماء السنة بما يتهمهم به أهل الجهل والهوى، ولا من ينتقصهم بمثل ما انتقصوهم بسببه.

لم نجد انتقاصًا منهم ولا طعنًا؛ لا في الشيخ الألباني، ولا في الشيخ محمد أمان الجامي، ولا في الشيخ ربيع المدخلي، ولا في غيرهم من علماء السنة؛ بسبب مثل هذه الإطلاقات، ومثل هذه العبارات، التي هم فيها مجتهدون، ولمسلك أهل العلم والسنة سالكون، وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

لم نجد الراسخين في العلم يطعنون في هؤلاء الأئمة، بل وجدناهم جميعًا متفقين على مثل هذا الأصل الأصيل، وهذه القاعدة الهامة، الثابتة عندهم جميعًا، والتي نطق بها الشيخ ربيع المدخلي

حفظه الله، كما في شرحه لرسالة: "أصول السنة"؛ للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وذلك قوله:

"نسوق الأحاديث التي ما نجزم بأن أهلها كفار، وإنما نتوقف فيها، وهذا أهيَب للأحاديث، كان بعض السلف يقول: ما نُفسِّر هذه الأحاديث، وبعض السلف فسَّروها ليردوا على الخوارج؛ لأن الخوارج قالوا: من ظهر فيه علامةٌ من هذه العلامات كافرٌ مائة في المائة، وكفَّروا الناس بهذه الأشياء، ونحن لا؛ إما نسوقها للتخويف والترهيب فقط، فإذا مثلاً نوقشنا فيها؛ نُبيِّن للناس أن هذا نفاق عملي، وأن هذا كفر دون كفر؛ لأن الكفر ينقسم إلى كفر أكبر وأصغر، والنفاق ينقسم إلى نفاق أكبر ونفاق أصغر، والشرك ينقسم إلى شرك أكبر وشرك أصغر.

فإذا واجهنا الغلاة من الخوارج قلنا – والله هنا نضطر – أن هذا كفر دون كفر، كفر أصغر، إذا رأينا العوام ينخدعون، ويندفعون في هذه المعاصي؛ نُخوِّفهم؛ نذكر لهم الأحاديث تخويفًا لهم، ولا نُفصِّلها لهم ..."[١].

وقوله: "فيجب أن نُحافظ على هذه الصلاة، ونوصي بها، ونتواصى بها؛ ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣]، ونُحذر من تركها، ونذكر نصوص الوعيد فيها، والأولى في نصوص الوعيد أن تُذكر على طريقة السلف، فتذكر أن من يترك الصلاة يكفر ولا تفسرها، "من حلف بغير الله فقد كفر وأشرك"؛ يعني: قُل الحديث وامش؛ لأنك عندما تأتي تُفسِّر وتُؤوِّل يَتجرَّأ الجُهَّال، فيكون أهيَب للنصوص أن تذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم في الوعيد على تارك هذا العمل أو على فاعله إن كان حرامًا؛ فتقول: قال رسول الله كذا، تُخوِّفه به، فهذا يَردعه، لكن عندما تأتي بهذه التأويلات قد يَستخِف بها بعض الناس، نسأل الله العافية!"[٢].

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (٢ / ٤٣٩).

(٢) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (٢ / ٢٠٢).

ومن تأمَّل قول الشيخ ربيع حفظه الله، وما قرره في تعامل دولة الخلافة وتعامل علماء الإسلام مع هذه الدولة الباطنية، ثم جمع مع تقريره هذا قوله الأخير وأنه يُطلق العبارات للزجر، وللتخويف والترهيب فقط، لا للتكفير، وكان مع هذا التأمل واستحضار هذه الأقوال عارفًا بمذهب أهل السنة والجماعة، وما قرره العلامة ابن عثيمين رحمه الله في هذا الباب، مما هو متقررٌ عند سلف الأمة، وقد سبق ذكره عنه – قبل صفحات قليلة – ثم جمع بعد ذلك مع هذه الأقوال، وهذه التقريرات، ما ثبت عن الشيخ ربيع نفسه؛ مِن أنه لا يُكفِّر الحاكم بغير ما أنزل الله إلا على التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة، سواء كانوا ديمقراطيين أو ليبراليين أو غير ذلك، ماداموا ينتمون إلى الإسلام، ويلتزمون أحكامه، كما هو واضحٌ من قوله:

"فمن كبار قادة هذا الاتجاه أبو الأعلى المودودي!، وعليه مآخذ شديدة لا يجوز لمسلمٍ يَخْشَى اللهَ ويجلُّ الإسلام الذي يربأ بأتباعه عن تقديس الأشخاص وأفكارهم، أن يسكت عنها.

فمن تلكم المآخذ:

أولاً: أنه لم ينطلق بدعوته من حيث انطلق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في الدعوة إلى التوحيد، وإخلاص العبادة لله، ومحاربة الشرك ومظاهره؛ مع أن بلاده التي نشأ فيها أشدُّ بلدان الله حاجةً إلى دعوة الأنبياء، والدواعي فيها أوفر.

فهي بلادٌ عريقةٌ في الوثنية؛ تُعبَد فيها الأوثان، والأبقار، والأحجار، والقرود، والفروج، ففيها أحط أنواع الوثنيات وأقبحها وأشنعها.

والمسلمون في هذا البلد إلا القليل؛ من أبعد الناس عن فهم الإسلام والتوحيد، وعقائدهم مُتأثِّرةٌ إلى حدٍّ بعيدٍ بعقائد جيرانهم الوثنيين، وكم يرى الرائي مَعبدًا للوثنيين، فيرى مقابله مَشهدًا للمسلمين، فيه قبرٌ مُشيَّدٌ مكللٌ بالزُّهور، ويَتصاعد فيه البخور، ويُلبَّس بالحرير، والمسلمون عاكفون حوله في غاية من الخشوع والخضوع والإجلال؛ مع اعتقادهم في الأولياء أنهم يعلمون الغيب

ويتصرفون في الكون"[١].

ذكر الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله هذا القول، ثم علَّق عليه العلامة صالح الفوزان حفظه الله قائلاً:

"من يفعل ذلك لا يُطلَق عليه أنه مُسلم؛ إلا إذا فعله عن جهلٍ ولم تقم عليه الحجة"[٢].

فليَنظُر من أراد الحق إلى هذين الإمامين الجليلين – حفظهما الله تعالى –، وإلى حكمهما المستمد من الكتاب والسنة ومن فهم سلف الأمة.

فهذا الشيخ ربيع حفظه الله يَصِف هؤلاء الواقعين في هذه الأمور الشركية بسبب الجهل بأنهم مسلمون؛ ولم يُخرِجهم من دائرة الإسلام، وهو وحده كافٍ لرد ما يفتريه عليه المُفتَرون من أنه يُكفر الحكام، حين قال:

"كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة".

وكافٍ أيضًا لرد ما يفترونه عليه مِن أنه لا يرى البيعة لحكام المسلمين، وأحكامه وأقواله وأفعاله الكثيرة في هذا الباب تنقض هذه الدعوى وتُبطلها.

ومن أجمل ما في الموضوع، أن ما قرره الشيخ ربيع، قرره أيضًا ووافقه على تقريره؛ أخوه الشيخ العلامة صالح الفوزان، حفظ الله علماء السنة ووفقهم لكل خير.

وهذه كلها أمورٌ تُعكِّر على هؤلاء المفتَرِين على الشيخ ربيع حفظه الله، الطاعنين فيه بالزور والبهتان؛ أمرَهم، وتُبطل دعواهم، ويزداد الأمر وضوحًا أيضًا؛ بما ثبت عنه وقرره حفظه الله حول مفهوم البيعة، وما تتضمنه من أمور، وقد سُئل:

---

(١) منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل (ص: ١٤١).

(٢) منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله فيه الحكمة والعقل (حاشية ص: ١٤٢).

بيِّن لنا الإمارة في السفر، وهل توجد إمارة كبرى وصغرى؛ مع الأدلة بارك الله فيكم؟.

فأجاب: "الإمارة الصغرى مشروعة، إذا سافر عدد من الإخوة؛ ثلاثة فما فوق، فعليهم أن يُؤمِّروا أحدهم، الإمارة في السفر، وتنتهي بدخولهم في البلد الذي قصدوا السفر إليه، تبقى الإمارة لأمير البلد، والإمارة الكبرى موجودة في الإسلام، الإمارة الكبرى: الخليفة الذي يخلف النبي عليه الصلاة والسلام، أو يخلف خليفته، وهكذا دواليك.

على المسلمين أن يُبايعوا خليفةً ينهض بحماية الإسلام، ويرفع راية الجهاد، ويحمي أوطان المسلمين، ويحفظ حدود الله، ويحفظ حقوق المسلمين، ويقيم بينهم شرع الله عز وجل، هذه هي الإمارة الكبرى، والإمارة الصغرى: مَن دونهم، من يُوليهم هذا الخليفة؛ مثل: القضاة، وأمراء المناطق، وما شاكل ذلك.

فإذا تعددت الأئمة وصار لكل بلد إمام كما هو الواقع من قرون؛ فإن على كل أهل بلد أن يطيعوا إمامهم"[١].

والمقصود: أن نقل الشيخ ربيع حفظه الله عن علماء الإسلام بأنهم قد بايعوا لحكام المسلمين مع عدم استرجاعهم ما استولت عليه هذه الدولة الباطنية الفاطمية، وإقرارَه هو وقبولَه بهذا الأمر، وبهذه البيعة، مع عدم تكفيره لمن هم أسوأ حالاً ممن يحكم بغير ما أنزل الله عز وجل مع إسلامه وإيمانه؛ ممن هم واقعون في الأمور الشركية بسبب الجهل، أو غيره من الأعذار، سواء حكم هذا الحاكم بالديمقراطية، أو بالليبرالية، أو بالعلمانية، أو بغيرها مما هو مخالفٌ لحكم الله عز وجل، وخارجٌ عن دينه سبحانه وتعالى، فالأمر سواء، مادام الحاكم لم يَصل في تبنِّيه لهذه الأحكام، وفي حكمه بها إلى الكفر الواضح البيِّن الصريح البَواح، على ما سبق تفصيله مما هو معلومٌ من مذهب أهل السنة والجماعة في حكم الحاكم بغير ما أنزل الله عز وجل، وأنه لا يَكفر ولا يَخرج من الملة

---

(١) اللباب من مجموع نصائح وتوجيهات الشيخ ربيع للشباب (ص: ١٧٠).

ومن دائرة الإسلام؛ إلا إذا استحل الحكم بغير ما أنزل الله، أو زعم أن الحكم بغير ما أنزل الله أفضل من حكم الله عز وجل، أو يساويه، أو أن الإنسان مخيرٌ بين أن يحكم بما أنزل الله عز وجل، أو أن يحكم بغيره مما هو مخالفٌ لحكمه سبحانه وتعالى، كل هذه الأمور وغيرها كثير؛ ترد على هؤلاء الظالمين المفتَرين افتراءاتهم على الشيخ ربيع حفظه الله، وتُبطل دعاواهم، والله المستعان.

*** الجواب عن عبارة الشيخ ربيع وما تضمنته من ألفاظ.**

أما الجواب عن عبارة الشيخ ربيع حفظه الله، وما تضمنته من ألفاظ، كما في قوله:

"ما يلتزم بشريعة الإسلام، لا عقيدة، ولا منهج، ولا .. ولا .. ولا .. إلخ، كما هو الواقع الآن، إلا في هذه البلاد؛ بارك الله فيكم، كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة".

فبما يأتي:

*** أولاً: مطالبة ناشري هذه الصوتية وهذا المقطع والمستدلين به في اتهامهم للشيخ ربيع بأنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرى لهم بيعةً بسابق كلامه ولاحقه، والذي به يُعرف صحة هذه الدعوى من بطلانها.**

إذ من الواضح جدًّا أن لكلام الشيخ ربيع حفظه الله سابقًا ولاحقًا؛ أهمله ناشر هذه الصوتية؛ إما عن سوء قصد؛ كأن يكون قد أراد بها النيل من الشيخ ربيع والطعن فيه وانتقاصه بنسبة مثل هذه العبارات، وهذا المذهب الباطل له، إذ ظن أنه بمثل هذا التصرف، وهذا الإهمال لسابق كلام الشيخ ربيع ولاحقه، ستُقبل دعواه وافتراءه، وسيَسهل الطعن فيه، والحط من قدره عند علماء السنة، وطلبة العلم السلفيين، وإسقاطه.

وما علم هذا المسكين المغرور المفتون بأن لعلماء السنة، ولطلبة العلم السلفيين ميزانًا يَزِنون به

الأمور، ويُميِّزون به بين الحق والباطل، فلا يقبلون من الأقوال والطعونات إلا ما كان ثابتًا، وأدلته واضحة – خاصة إذا كان المطعون فيه قد عُرف واشتهر بخلاف ما يرمونه به، وبخلاف ما يفترونه عليه – ومع مراعاة الأصل الأصيل في هذا الباب؛ الذي يلتزمونه مع الموافق والمخالف، ألا وهو قوله تبارك وتعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

وإما عن سوء فهم؛ كأن يكون ناشرها قد تبنَّى هذا الفِكر – فِكر تكفير من يَحكم بمثل هذه الأفكار وهذه التشريعات المخالفة لدين الله عز وجل من الحكام – واتخذه مذهبًا له، فما أنْ وقف على مثل هذا الكلام للشيخ ربيع المدخلي حفظه الله؛ إلا وتصرَّف فيه بما يتوافق مع حكمه الذي تبنَّاه، ومذهبه الذي انتحله، وذلك ظنًّا منه أن الشيخ ربيعًا حفظه الله يُوافقه على هذا المذهب الباطل الرديء، وأنه يُكفِّر مَن هذا حاله من الحكام، هكذا بإطلاق، ودون التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة، وأن هذا الكلام الصادر من الشيخ ربيع سيخدمه في هذا الباب؛ وسيُقوِّي ردَّه على مُخالِفيه من أهل السنة، وسيُسهِّل له إظهار هذه المسألة – مسألة تكفير من هذا حاله من الحكام – على أنها مسألة خلافية بين علماء السنة أنفسهم، ومادام الأمر كذلك فذلك يعني أنه ليس هو ومن وافقه على التكفير فقط؛ الذين يُكفِّرون من هذا حاله من الحكام، بل يوجد في علماء السنة من يُكفِّر من هذا حاله من الحكام، كما هو واضح من قول الشيخ ربيع، فليس من الإنصاف والحال هذه أن يُشنَّع عليه هو وأمثاله في هذه المسألة، وقد قال بها إمامٌ من أئمة أهل السنة!!.

هذا ما يسعى إليه غالب المخالفين لأهل السنة والجماعة، فمن أسهل الأمور عندهم أن ينسبوا باطلهم لإمام من أئمة أهل السنة والجماعة؛ ليَظهر ويَروج ويَنتشر، ولكن هيهات هيهات، فأهل السنة لهم بالمرصاد، ودونهم وإثبات ما يَفترونه ويدَّعونه عليهم – سواء على الشيخ ربيع أو على غيره من علماء السنة – خرط القتاد!!.

ولهذا وغيره مما قد يستخدمه المُبطِلون لتشويه صورة علمائنا؛ علماء السنة، ونسبة الباطل لهم؛ فإننا نطالب بسابق كلام الشيخ ربيع حفظه الله ولاحقه في هذه الصوتية، إذ من المحال أن يَصدر منه مثل هذا القول، ومثل هذه العبارات وهذه الإطلاقات دون سابق ولاحق، ودون حاجةٍ لها.

فمثل هذه العبارات لابد وأن يكون قد سَبقَها ما يَستدعي النطق بها:

- فإما أن تكون قد قيلت في درسٍ علميٍّ؛ قد سبقها شيءٌ من التفصيل؛ الذي يقضي على هذا الفهم ويُبطِله.

- وإما أن تكون قد قيلت في محاضرةٍ علميةٍ شرعيةٍ؛ قد سبقها شيءٌ من التفصيل أيضًا.

وفي الحالتين تكون هذه العبارة قد قيلت بوجود جَمعٍ من المشايخ وطلبة العلم؛ دون أن يستشكلها أحدٌ منهم، ودون أن ينسبها أحدٌ منهم - آنذاك - إلى فِكر الخوارج ومذهبهم، ولا أن يحكم أحدٌ منهم على الشيخ ربيع بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج، كما هو صنيع مَن خرجوا علينا بمثل هذا الضلال اليوم، وفي هذه الفتنة الأخيرة، والله المستعان.

وذلك يعني أن في مثل هذا الاتهام الفاجر الذي اتُّهِم به الشيخ ربيع دلالةً واضحةً على أن الشر والانحراف والضلال إنما هو فيمن حمل لواء الطعن في الشيخ ربيع، ونسبته إلى الخوارج بسبب هذه العبارة، وليس هو في الشيخ ربيع حفظه الله، ولا في عبارته!.

- وإما أن تكون قد قيلت في مناقشةٍ علميةٍ مع أحد المُستشكِلين للحكم على من يَحكم بمثل هذه الأفكار وهذه التشريعات المخالفة لدين الله عز وجل، أو مع أحد المخالفين لأهل السنة والجماعة في هذا الباب.

وفي الحالتين لابد وأن يكون قد سبق هذه المناقشة شيءٌ من التفصيل أيضًا!.

ولهذا وغيره فإننا نطالب كل من يستدل بهذه الصوتية في اتهامه للشيخ ربيع بأنه يُكفِّر

الحكام، أو أنه لا يرى لهم بيعةً؛ أن يأتينا بسابق كلامه ولاحقه في هذه الصوتية، أو أن يأتينا بكلامه مفصَّلاً في هذا الباب، ولو مِن موطنٍ آخر – سواء من كتبه ومؤلفاته، أو من شروحاته المقروءة أو المسموعة – يقرر فيه ما يَدَّعونه ويَفترونه عليه، وهيهات هيهات!!.

وقد عرفنا عنه حفظه الله التفصيل في جُل ما يقول ويقرر؛ سواء في مؤلفاته وشروحاته، أو في دروسه ومحاضراته، أو في ردوده ومناقشاته، وهذا أمرٌ يشهد به القاصي والداني، ولا يُنكره إلا جاحدٌ مخذول.

ومما هو معلومٌ عنه حفظه الله أنه لا يُطلق العبارات؛ إلا ويحيطها بشيءٍ من التفصيل، والتوضيح، والبيان، فليس هو ممن يُطلقون الكلام هكذا جزافًا دون ضبط ولا إتقان، خاصةً وأنه يعلم بكثرة المتربِّصين به، والمُعادِين له، ممن قد رَد عليهم، وكشف باطلهم، وأبطل مذاهبهم ومناهجهم الفاسدة، يعرف ذلك جيدًا، ولا يخفى عليه مثل ذلك.

ومن المعلوم أن من كان هذا حاله مع أعداء السنة؛ فلابد وأن يكون حَذِرًا في عباراته، وتقريراته؛ لِأَلاَّ يَدع مجالاً لهؤلاء المجرمين المفسدين للطعن في أهل السنة، سواء كان الطعن في شخصه هو، أو في غيره من علماء السنة، فلابد من سد هذا الباب، وحماية مذهب أهل السنة من أن ينسبوا مذاهبهم الباطلة له، وسواء كانت نسبة هذا الباطل له هو شخصيًّا، أو لغيره من علماء السنة.

وقد عُرِف حفظه الله بمعرفته الدقيقة بأهل الباطل، وبضلالهم، وإجرامهم، وفجورهم في الخصومة، وعُرِف حفظه الله بتصدِّيه لهم؛ أحزابًا كانوا أو جماعاتٍ أو أفرادًا، وذلك لسنوات طويلة، تصل إلى خمسين سنة أو تزيد، حتى خرج علينا اليوم من مُدَّعي السنة والسلفية، ومن المنتسبين للسنة والسلفية مَن يتهمه، ويطعن فيه، مستعينًا على طعنه بما يتهمه به وينتقصه بسببه أعداؤه من أهل الباطل والضلال، والله المستعان.

ونحن – معشر السلفيين – كما أننا عرفنا الشيخ ربيعًا حفظه الله، وأن طريقته التفصيل

والوضوح، فقد عرفنا أيضًا أعداءه ومحاربيه، وأن طريقتهم الغموض والظلم والافتراء والتهويل، وليس اتهامهم له بأنه يُجيز التنازل عن الأصول، ويدعو للتقليد المذموم الممنوع، ويدعو للإرجاء، وللخروج على الحكام، وتكفيرهم، ومنازعتهم، وأنه يقوم بعقد المجالس السرية ضدهم، والافتئات عليهم، وغيرها من الترهات، عنا ببعيد، وقد رد هو حفظه الله عن نفسه مثل هذه الأباطيل، والأكاذيب، ورد عنه السلفيون أيضًا، وذلك في مواطنَ كثيرةٍ؛ وبردودٍ مكتوبةٍ ومسموعة، وأكثرها منشورٌ على شبكة الإنترنت، وفيها كفايةٌ ومَقنعٌ لمن وفقه الله عز وجل، وأراد به خيرًا.

ومعرفتي بالشيخ ربيع حفظه الله، وبعلمه، وعقيدته، ومنهجه، ووضوحه، وصفائه، وبطريقته في تناول المسائل، وفي تقريرها، يجعلني على يقين بأن هذه العبارة – التي نُقِلت عنه وحُمِلت على تكفير الحكام المسلمين، وإبطال بيعتهم – لها سابقٌ ولاحقٌ يُبطِل هذا الفهم، ويَكشف فساده، خاصةً وأني قد بذلت ما في وسعي في البحث عنها، والوقوف عليها؛ لَعلِّي أجدها كاملةً بسابقها ولاحقها، فلم أجد شيئًا من ذلك، مما يعني أنها إما أن تكون مركبةً مِن أكثر من صوتية، أو أن يكون سابقها ولاحقها مُبطلاً لاستدلال أهل الباطل بها، إذ لو لم تكن كذلك لحَرَصوا على إبرازها وإظهارها بصورةٍ واضحةٍ تُبعِد الشكوك عنها، وقد اشتهروا بمثل هذه التصرفات المَشينة، قبَّح الله الباطل وأهله.

ومما يُقوِّي هذه الوجهة أنني لم أجد أحدًا من أهل السنة، ومن المعروفين بالعلم الشرعي، وبالرسوخ فيه، مَن يذكر هذه العبارة، أو يَنقلها، أو حتى يَستدل بها، أو يُعوِّل عليها، وإنما هي بضاعة المُبطِلين المفسدين من أهل الأهواء والبدع، ومن أهل الجهل والضلال.

وهؤلاء مشهورون بالطعن في علماء السنة، وبانتقاصهم، ولو كان ذلك بالزور والبهتان، لا يتورَّعون عن ذلك، ومَن كان هذا حاله؛ فليس بمستبعدٍ عليه من أن يعبث في كلام العلماء، أو أن يتعمَّد عزله وفصله عن سابقه ولاحقه، أو أن يعمل هو على تجميعه وتركيبه من مواطنَ مختلفةٍ، ومن أقوالٍ وصوتياتٍ متفرقة، ليتقوى به، ويَستغله، ويُوجِّهه لِما يوافق هواه.

وقد وقفت خلال بحثي عن هذه العبارة المنقولة عن الشيخ ربيع على ما يُؤكد كل هذه المعاني، وأن كثيرًا من الناقلين عن العلماء قد يتصرَّفون في عباراتهم وألفاظهم بما يتناسب وتقرير ما يريدون هم تقريره، وإن خالف أقوال هؤلاء العلماء ومرادهم، وفِعلهم هذا إما عن سوء قصد، وإما عن جهل، كما سبق بيان ذلك.

* وأُمثِّل لهذا الأمر بمثالين يظهر بهما المقصود:

– المثال الأول: هو ما عنون به أحد هؤلاء الناقلين عن الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، حيث قال:

"كلام الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في الحكام والأنظمة الحاكمة".

إشارةً منه إلى أن الشيخ ربيعًا يقصد الحكام المسلمين في كلامه هذا، فيهاجمهم ويرد عليهم.

ثم ذكر تحت هذا العنوان كلامًا للشيخ ربيع، وهو قوله:

"﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، والله إننا لَنَبْرَأ من ضلالات الحكام وانحرافاتهم، ولا نُؤيِّدهم في أيِّ باطلٍ من أباطيلهم، أبدًا، والرسول الكريم عليه الصلاة والسلام يقول: "يكون فيكم أمراء فيكثرون، من كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد سَلِم، ولكن مَن رَضِيَ وتابَع"، فهل أحدٌ منكم يَرضى الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أَحَد يرضى هذه الانحرافات؟ ما أَحَد يرضاها، أُم الكفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقًا لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين، بارك الله فيكم"اهـ.

* ومن ملاحظاتي على هذا المقطع وهذه الصوتية:

أولاً: أن هذا المقطع مركَّبٌ من مَقطَعَين منفَصِلَين مختلِفَين، كل منهما له مناسبته، وله

تفاصيله التي تخصه، وله سابقٌ ولاحقٌ؛ يَظهر به مراد الشيخ ربيع حفظه الله منه.

ثانيًا: أن هذا المقطع مع تركيبه من مَقطَعَين منفَصِلَين مختلِفَين، فهو مُتصَرَّفٌ فيه أيضًا، وفي ضم عباراته بعضها لبعض، وفصل سابقه ولاحقه عنه، وفصل ما بين ألفاظه.

ثالثًا: أن العنوان الذي عنون به ناشر هذا المقطع ووضعه مُختلفٌ تمامًا، وبعيدٌ كل البعد عمَّا أراده الشيخ ربيع حفظه الله، كما سيظهر ذلك واضحًا جليًّا من سابق كلامه ولاحقه، وأنه يتكلم على الخوارج المنازعين للحكام، لا على الحكام أنفسهم.

والمقطع موجود ومنشور على شبكة الإنترنت تحت عنوان: "شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري"، في "الدرس الأول" منه، بإمكان كل من أراد الحق أن يقف عليه، وأن يسمعه ويتأمله.

وتسهيلاً على القارئ الكريم؛ أذكر له كلام الشيخ ربيع حفظه الله، وأنه مختلفٌ تمامًا عما ركَّبه ناشر الصوتية، وبه يظهر المقصود إن شاء الله تعالى، وهو قوله:

"﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، والله إننا لَنَبْرَأ من ضلالات الحكام وانحرافاتهم، ولا نُؤيِّدهم في أيِّ باطلٍ من أباطيلهم، مَن كان منهم في دائرة الإسلام، ومَن خرج منهم عن دائرة الإسلام، لا نُؤيِّدهم في أيِّ خطأ؛ أبدًا، والرسول الكريم عليه الصلاة والسلام يقول:

"يكون فيكم أمراء فيكثرون، فمن كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد — إيش؟، نعم – سَلِم"، "من كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد سَلِم، ولكن مَن رَضِيَ وتابَع".

فنحن نُنكِر المنكرات إن شاء الله بقدر ما نستطيع، بقلوبنا وبألسنتنا وبأقلامنا؛ في حدود طاقتنا، وإذا عجزنا عن شيءٍ نُنكِره بقلوبنا، ولا نرضاه أبدًا؛ "ولكن مَن رَضِيَ وتابَع".

فهل أحدٌ منكم يَرضى الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أو التي بقيت وعندها انحراف؟، أَحَدٌ يرضى هذه الانحرافات؟، ما أَحَدٌ يرضاها.

لكن نحن نتعامل مع هذه الانحرافات مادام أهلها في دائرة الإسلام من منهج، من هذا المنهج الذي وضَّحه لنا رسول الله، وتَرَكَنا في كل القضايا – بما فيها قضايا الأمراء والحكام – على المَحجَّة البيضاء، ليلُها كنهارها، لا يَزيغ عنها إلا هالك.

فنحن إن شاء الله متشبِّثون بهذا، عاضُّون عليه بالنَّواجذ، لا نتزحزح عنه، ولو كثرت سهام هؤلاء؛ فإنها طائشة إن شاء الله، ولن تصيب إن شاء الله إلا نحورهم في الدنيا والآخرة"[١].

ومن تأمَّل هذا القول الذي نطق به الشيخ ربيع، وضمَّ إليه القول المُتصرَّف فيه، ومن ثَمَّ نظر في العنوان الذي وُضِع له؛ لَرأى التصرف في الصوتية، والفرق بين المقطَعين، وعدم تناسب العنوان مع المقطع؛ واضحًا وضوح الشمس في رائعة النهار!!.

ففي المقطع المُتصرَّف فيه، أتى بقول الشيخ ربيع:

"فهل أحدٌ منكم يَرضى الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أَحَد يرضى هذه الانحرافات؟ ما أَحَد يرضاها".

أما المقطع الأصلي، فقوله حفظه الله:

"فهل أحدٌ منكم يَرضى الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أو التي بقيت وعندها انحراف؟، أَحَدٌ يرضى هذه الانحرافات؟، ما أَحَدٌ يرضاها".

والفرق بين القولين واضحٌ في قوله حفظه الله: "أو التي بقيت وعندها انحراف"، ومن الواضح جدًّا أن ناشر هذا المقطع قد تصرَّف فيه ليُخرِجَ هذه العبارة منه، ويُظهِر من كلام الشيخ ربيع ما يُوافق هواه هو، ولذلك قال بعده:

"أُم الكفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا

---

(١) بصوته من: "الدرس الأول"، من: "شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري"، (الدقيقة: ١٨ تقريبًا)، وهو منشور على شبكة الإنترنت.

المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقاً لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين".

أتى بهذا الكلام من موطن آخر، وألحقه بهذه الصوتية ليتحقق له ما يُريد، مُهملاً تتمة كلام الشيخ ربيع حفظه الله، والتي فيها توضيحٌ لمراده، وذلك قوله:

"لكن نحن نتعامل مع هذه الانحرافات مادام أهلها في دائرة الإسلام من منهج، من هذا المنهج الذي وضَّحه لنا رسول الله، وتَرَكَنا في كل القضايا؛ بما فيها قضايا الأمراء والحكام على المَحجَّة البيضاء، ليلُها كنهارها، لا يَزيغ عنها إلا هالك.

فنحن إن شاء الله متشبِّثون بهذا، عاضُّون عليه بالنَّواجذ، لا نتزحزح عنه، ولو كثرت سهام هؤلاء؛ فإنها طائشة إن شاء الله، ولن تصيب إن شاء الله إلا نحورهم في الدنيا والآخرة".

وعبارة الشيخ ربيع التي أتى بها صاحب المقطع المُتصرَّف فيه، وهي قوله: "أُم الكفر الديمقراطية ... إلخ"، أتى بها من "الدرس الأول" من: "شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري" نفسه، ولم يأتِ بها من صوتيةٍ أخرى، ولكنه ركَّب العبارتين على بعضهما، وحذف سابق كل عبارة منهما ولاحقها؛ ليَخرجِ هو بما يريد، وليُقرِّر مذهبه الباطل الذي تبنَّاه، موهمًا بأن هذا المذهب الباطل الذي تبناه هو؛ يتوافق تمامًا مع مذهب الشيخ ربيع حفظه الله!!، وأن الشيخ ربيعًا يعتقده ويُقرره.

وأصل هذه العبارة الثانية هو قول الشيخ ربيع حفظه الله:

"أُم الكفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقاً لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين"[1].

---

(١) بصوته من: "الدرس الأول"، من: "شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري"، (الدقيقة: ٢٩ تقريبًا)، وهو منشور على شبكة الإنترنت.

– أما المثال الثاني: فهو ما عنون به آخر من هؤلاء الناقلين عن الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، حيث قال:

"العلامة المحدث ربيع آل المدخلي: الديمقراطية أم الكُفر!.. وما انحرف الحكام إلا بها ..".

إشارةً منه إلى أن الشيخ ربيعًا يقصد الحكام المسلمين في كلامه هذا، فيهاجمهم ويرد عليهم.

ثم ذكر تحت هذا العنوان كلامًا للشيخ ربيع، وهو قوله:

"الآن هؤلاء كلهم حريصين على الكراسي، ويَسلكون طُرق فظيعة جدًّا للوصول إلى الكراسي، بطريقة "ميكيافيلي" وغيرها من الطرق السيِّئة للوصول إلى الكراسي، فكيف هؤلاء يؤتمنون على أموال المسلمين ودمائهم وأعراضهم، وهم هذه أهدافهم؟!، وقد بيَّن رسول الله سوء نية من يبدأ من هذا المنطلق، فيجب أن يَحذرهم الناس ويَتَّهِموهم، لا يقول: والله يدخلون في نوايا الناس!!؛ مادام أعماله هكذا واضحة، مخالفة لمنهج الرسول، ومن الحرص الشديد، والديمقراطية، وتعدد الحزبية، ويؤيدون كل هذه الضلالات التي جاءت من الغرب الذي يتظاهرون بحربه!، بدع الغرب وضلالاتهم؛ الديمقراطية وغيرها، هم أول الناس رَكضًا إليها، وأكثر الناس حرصًا عليها، وأكثر الناس تشبثًا بها، أين حربكم للغرب؟، أين؟.

أُم الكُفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقًا لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين.

كيف تحاربون الحكام في السياسة المنحرفة، وأنتم تأتون إلى يعني: قاعدة الانحراف هذه؟!، هؤلاء الحكام المنحرفين عندكم الآن؛ من الديمقراطية، ما انحرفوا إلا بها، كيف تؤيِّدونها؟!، كلام فارغ، بارك الله فيكم"اهـ.

* ومن ملاحظاتي على هذا المقطع وهذه الصوتية:

أولاً: أن هذا المقطع له مناسبته، وله تفاصيله التي تخصه، وله سابقٌ ولاحقٌ؛ يَظهر به مراد الشيخ ربيع حفظه الله منه.

ثانيًا: أن العنوان الذي عنون به ناشر هذا المقطع ووضعه مُختلفٌ تمامًا، وبعيدٌ كل البعد عمَّا أراده الشيخ ربيع حفظه الله، كما سيظهر ذلك واضحًا جليًّا من سابق كلامه ولاحقه، وأنه يتكلم على الخوارج المنازعين للحكام، لا على الحكام أنفسهم.

والمقطع موجود ومنشور على شبكة الإنترنت تحت عنوان: "شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري"، في "الدرس الأول" منه، بإمكان كل من أراد الحق أن يقف عليه، وأن يسمعه ويتأمله.

وهذا المقطع قد نقله ناشره بنصِّه كما ذكره الشيخ ربيع حفظه الله، دون أن يَعبث فيه كما هو صنيع ناشر المقطع الأول، ولكنه عنون له أيضًا بما لا يناسبه، وبما لا يتوافق مع ما أراده الشيخ ربيع حفظه الله، وهذا ما سيظهر من ذِكر كلام الشيخ ربيع حفظه الله الكامل؛ بسابقه ولاحقه، والذي سيظهر به مقصوده من هذا الكلام الذي نطق به، وأنه لا يريد الحكام، لا من قريب ولا من بعيد، وإنما يريد الخوارج وأعوانهم، كما سيظهر من ذِكر كلام الشيخ ربيع أيضًا أن أهل الهوى والجهل؛ هم من يَحملون كلام العلماء على غير مرادهم، وعلى غير وجهه الصحيح، ويُحمِّلونه ما لا يحتمل، إما عن سوء قصد، وإما عن سوء فهم، كما سبق أن بينت ذلك.

* أما قول الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله الكامل؛ بسابقه ولاحقه، فهو:

"... أما أهل السنة فثابتون على منهج معين، في عقيدتهم، في منهجهم، في تعاملهم مع أهل البدع، في تعاملهم مع الحكام، ينطلقون من منهج صحيح، هذا كتاب الله، وهذه سنة رسول الله، وهذا فقه السلف الصالح بيننا وبينهم بارك الله فيكم.

فالآن شغَلَتهم الحاكمية والحكام، والذي يُبَصِّر المسلمين، ويَدلُّهم على المنهج الصحيح الذي يَسلَم فيه دينهم، وتَسلَم فيه أعراضهم، وتُصان فيه دماؤهم وأعراضهم، إذا بصَّروا المسلمين، قالوا

هؤلاء جواسيس وعملاء ...

المرجئ الغالي يرى الذنوب ذنوبًا، ويرجو النجاة لهؤلاء المذنبين، أما هؤلاء: المذنبون عندهم مجددون، وخيرٌ عندهم من أئمة السنة، أهل السنة ما هم شيء عندهم، عند أئمة الضلال هؤلاء، فجمعوا بين سَوءات، والعياذ بالله.

فيجب أن ينتبه لهم الشَّاب المسلم، وأن يبحث عن المنهج السلفي؛ المتمثل في هذا الكتاب وغيره؛ "الشريعة" للآجري، "السنة" للخلال، "شرح أصول اعتقاد السنة" للالكائي، "الإبانتين" لابن بطة، هذه هي التي تُمثل منهج السلف؛ ليس كتب سيد قطب، كتب الضلال، كتب أهل البدع، كتب الروافض، كتب الخوارج المندسِّين والمعلنين منهم.

فنحن ما عندنا إلا كتاب الله وسنة رسول الله، وما انبثق عنهما مِن حقٍّ ومِن فقه، نَعَضُّ على ذلك بالنواجذ، كما أمرنا بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فالآن لوَّثوا أهل السنة وشوَّهوهم بهذه الطعون الخبيثة؛ التي ما كانت تصدر من الخوارج ولا من الروافض، الخوارج الآن والروافض لا يُؤذون أهل السنة كما يُؤذيهم هؤلاء، فهم ورَّاث للخوارج والروافض والمرجئة في حرب أهل السنة، ويُسمُّون أنفسَهم أهل السنة، ويُسمُّون أنفسَهم سلفيين!!، واللهِ لا يجتمع منهج سيد قطب والبنا والمودودي مع المنهج السلفي أبدًا، لا يَجتمعان أبدًا، لا يجتمع الضلال والهدى بارك الله فيكم.

فافهموا يا أيُّها الشَّباب، وعليكم بمنهج السلف الصالح، واللهِ لا يُنقِذُ الأمَّةَ من مشاكلها وما تعيش فيه من ذلٍّ وهَوان؛ إلا الرجوع إلى كتاب الله، وسنة الرسول، وفقه السلف الصالح؛ في قضايا الخوارج، وقضايا غيرهم، بارك الله فيكم".

* ذكر الشيخ ربيع هذا الكلام، ثم ذكر بعده قول الإمام الآجُرِّي رحمه الله:

"لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا في أن الخوارج قوم سوء، عصاة لله ولرسوله؛ وإن صلوا

وصاموا واجتهدوا في العبادة".

ثم قال معلقًا عليه:

"الرسول ذكر أنهم تَحقِرون صلاتكم إلى صلاتهم، وقراءتكم إلى قراءتهم، وصيامكم إلى صيامهم، لغُلوِّهم في العبادة، غُلوُّهم في العبادة جَرَّهم إلى هذا الانحراف، أوقعهم في الغرور والانحراف؛ فأهلكهم، فصاروا شرَّ الخلق والخليقة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصاروا كلابَ أهل النار، أنجس أهل النار، والعياذ بالله؛ الكلاب!!.

فهذا فكر الخوارج؛ الذي يرفع رايته الآن سيد قطب ومن تَبِعَه، نعم بارك الله فيكم، سيد قطب رفع راية الخوارج، والروافض، وراية ملاحدة الصوفية، وهو مقدَّسٌ عند هؤلاء، فهم في حالٍ سيِّئةٍ جدًّا، في أسوأ الأحوال، ويَحسبون أنفسهم أنهم هم الذين يُمثلون الإسلام، وهذا هو الضَّلال.

الخوارج كانوا يُواجهون عليًّا، ويُواجهون الصحابة على أنهم هم الذين يُمثلون الإسلام، وأن الصحابة قد ضَلُّوا وكَفَروا، وهم الذين يمثلون الإسلام.

نفس الشيء، التاريخ يُعيد نفسه، الآن علماء السنة ضُلاَّل، كُفَّار، مشركين، يعني، عبَّاد الحكام، وجواسيس، وعملاء، وأهل الصحون والتَّباسي، و .. و .. إلى آخر التشويهات؛ التي يَصدُّون بها شبابَ الأمة عن الحق، وعن سبيل الله تبارك وتعالى.

فالحق: هذا، في قضايا السياسة، الصراع السياسي القائم الآن؛ أن نَرجِع إلى توجيهات الرسول الكريم، وإلى فقه سلفنا الصالح؛ فنتشبَّث به مهما طَعَنوا، ومهما شوَّهوا، وسيجعل الله للحق وأهله فرجًا ومخرجًا".

* هذا هو سابق المقطع، ثم جاء المقطع الأصلي المُعنوَن عليه بأنه مُوجَّهٌ ضد الحكام، وهو:

"﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، والله إننا لَنَبْرَأ من ضلالات الحكام وانحرافاتهم، ولا نُؤيِّدهم في أيِّ باطلٍ من أباطيلهم، مَن كان منهم في دائرة الإسلام، ومَن

خرج منهم عن دائرة الإسلام، لا نُؤيِّدهم في أيِّ خطأ؛ أبدًا، والرسول الكريم عليه الصلاة والسلام يقول:

"يكون فيكم أمراء فيكثرون، فمن كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد — إيش؟، نعم؟ — فقد سَلِم"، "من كَرِهَ فقد بَرِئ، ومَن أنكَر فقد سَلِم، ولكن مَن رَضِيَ وتابَع".

فنحن نُنكِر المنكرات إن شاء الله بقدر ما نستطيع، بقلوبنا وبألسنتنا وبأقلامنا؛ في حدود طاقتنا، وإذا عجزنا عن شيءٍ نُنكِره بقلوبنا، ولا نرضاه أبدًا؛ "ولكن مَن رَضِيَ وتابَع".

فهل أحدٌ منكم يَرضى الآن بحكومة فلان، وإلا فلان، وإلا فلان؛ التي مَرَقَت عن الإسلام، أو التي بقيت وعندها انحراف؟، أَحَدٌ يرضى هذه الانحرافات؟، ما أَحَدٌ يرضاها.

لكن نحن نتعامل مع هذه الانحرافات مادام أهلها في دائرة الإسلام من منهج، من هذا المنهج الذي وضَّحه لنا رسول الله، وتَرَكَنا في كل القضايا بما فيها قضايا الأمراء والحكام على المَحجَّة البيضاء، ليلُها كنهارها، لا يَزيغ عنها إلا هالك.

فنحن إن شاء الله متشبِّثون بهذا، عاضُّون عليه بالنَّواجذ، لا نتزحزح عنه، ولو كثرت سهام هؤلاء؛ فإنها طائشة إن شاء الله، ولن تصيب إن شاء الله إلا نحورهم في الدنيا والآخرة".

* ثم جاء بعد ذلك لاحق هذا المقطع، وهو ذِكره حفظه الله لكلام الإمام الآجُرِّي رحمه الله:

"قوم سوء، عصاة لله ولرسوله وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافع لهم".

ثم علَّق عليه قائلاً:

"يعني: ماذا يريد؟ هل يريد أن أعمالهم حابطة؟ الله أعلم!، لأن أكثر أعمالهم بدع، عباداتهم قائمة على غير الوجوه المشروعة.

فطبعًا قد يَخلصون من الكفر، ويَنجون من النار بعد أن يُعاقبهم الله أو يعفو عنهم، كما يشاء سبحانه وتعالى، نحن لا نتدخل في الجنة والنار، في الجملة نُؤمن أنهم من أهل النار؛ لكن الأفراد

والآحاد ما نستطيع نحكم عليهم، عرفتم؟.

وهنا: "ليس بنافع"؛ هل هي حابطة؟ هل قصده هذا؟.

إن كان يُكفرهم فهو يَقصد الحبوط، وإن كان لا يُكفرهم، ففائدتها قليلة، وجدوى هذه العبادة قليلة؛ لأنها قائمة على الهوى، قائمة على الجهل، وعلى غير اتباع الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام، فكأنه من هذا المنطلق".

* ثم ذكر عيوب الخوارج من كلام الإمام الآجري رحمه الله، فقال:

"وذَكَر من عيوبهم: "ويُظهرون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"".

ثم قال معلقًا عليه:

"هو حال الخوارج الآن، أمر بالمعروف، نهي عن المنكر، البدع الكبرى ما هي منكرات عندهم! ، البدع الشركية التي ترى أهل السنة ركَّزوا عليها أكثر من المعاصي، وقضايا الحكام.

ركَّزوا على البدع، لماذا؟.

المبتدع شرٌّ من الحاكم المنحرف، وشرٌّ من العصاة، لماذا؟.

لأن هذا يُفسِد دين الله، ويُحرِّفه، ويُقدِّمه للناس على أنه دين الله.

بينما الحاكم يقول: والله أنا هذا أخذته من أوروبا، وإلا أخذته من أمريكا، ما يقول لك: من عند الله، لكن هؤلاء يقولون: دينهم من عند الله.

ولهذا أنا لَفَتُّ أنظار المسلمين غير مرة: أن الله تبارك وتعالى لَمَّا أنزل القرآن على محمد، ما كان يقول له: كسرى، قيصر، النجاشي، كما يقول هؤلاء الآن: فلان وفلان وفلان، ما يقول هذا الكلام ...

الأنبياء جاءوا والحكام منحرفون، ليس عندهم شيءٌ من شرائع الإسلام يَسوسون به أممهم،

إنما يَسوسونَهم بالأباطيل والضلالات والانحرافات التي تخالف مناهج الرسل، ما يأتون يقولون: والله أنتم عندكم انحراف في الحاكمية، ولا حكم إلا لله، وتعالوا نُصارعكم على الحاكمية! لا! يبدؤون بالعقائد.

يبدؤون بالعقائد: بهداية الحاكم هذا إلى العقيدة الصحيحة.

يا أخي: إذا صلحت عقيدة الحاكم، وصلحت عقيدة المحكوم، استقامت الأمور، إذا صلحت عقيدته التزم أمر الله، عرف قدر الله، وعظمته، وجلاله، وحقه عليه.

ومن حقوقه على عباده أن يحكموا بشريعته ...

يا أخي: الآن يُكفِّرون الشعوب، لماذا؟ لأنهم يَعبدون الحكام.

كيف يعبدون الحكام؟ يقولون لك: يأتون لهم بقوانين وهم يطيعون هذه القوانين.

أنا أقول: إن الشعوب الإسلامية بريئة من هذه التهمة، هذا كَذِب، حتى الخرافيين بريئين منها، لأنهم ما هم راضين عن هذه القوانين، لأنها ضرائب ومشاكل تصيبهم في دمائهم، وأموالهم، وتنهب أموالهم، لا يُريدونها، يَكرهونها؛ حتى من الناحية الدنيوية، ما يحبونها، فضلاً عن الناحية الدينية، وكثير من الخرافيين هؤلاء يكره هذه الأشياء من الناحية الدينية ومن الناحية الدنيوية، فهم لا يعبدون الحكام، لا يعبدونهم؛ العبادة يُشترَط فيها أمران: الحب والخضوع، قد يخضعون لسلطانهم، لكن: لا يحبونهم، فليسوا بعابدين، كيف تُكفرهم يا أخي لأنهم عبدوا الحكام، وتقول عبدوا الحكام وهم ما يعبدونهم؟!.

الحقيقة أن كثيرًا منهم يعبدون القبور، لماذا لا تحاول القضاء على عبادة القبور قبل عبادة الحكام المزعومة؟.

فهم أخطأوا طريق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والخطأ هذا من بدايته، ولا يأتي في النهاية إلا أفسد وأفسد.

ولهذا عليه الصلاة والسلام يقول:

"والله إنا لا نُعطي هذا الأمر أحدًا سأله، ولا أحدًا حرص عليه".

الآن هؤلاء كلهم حريصين على الكراسي، ويَسلكون طُرق فظيعة جدًّا للوصول إلى الكراسي، بطريقة "ميكيافيلي" وغيرها من الطرق السيِّئة للوصول إلى الكراسي، فكيف هؤلاء يُؤتمنون على أموال المسلمين ودمائهم وأعراضهم، وهم هذه أهدافهم؟!، وقد بيَّن رسول الله سوء نية من يبدأ من هذا المنطلق، فيجب أن يَحذرهم الناس ويَتَّهِموهم، لا يقول: والله يدخلون في نوايا الناس!!؛ مادام أعماله هكذا واضحة، مخالفة لمنهج الرسول، ومن الحرص الشديد، والديمقراطية، وتعدد الحزبية، ويؤيدون كل هذه الضلالات التي جاءت من الغرب الذي يتظاهرون بحربه!، بدع الغرب وضلالاتهم؛ الديمقراطية وغيرها، هم أول الناس رَكضًا إليها، وأكثر الناس حرصًا عليها، وأكثر الناس تشبثًا بها، أين حربكم للغرب؟، أين؟.

أُم الكُفر الديمقراطية، وهم ما شاء الله؛ روح الإسلام عندهم، كم من الكُفرِيَّات تنبثق من هذا المنهج؛ الديمقراطية، وهم يُطبِّلون للديمقراطية؛ إرضاءً للغرب، وتحقيقًا لأهداف الغرب، هم يُروِّجون الآن بضاعة الغرب في بلاد المسلمين.

كيف تحاربون الحكام في السياسة المنحرفة، وأنتم تأتون إلى يعني: قاعدة الانحراف هذه؟!، هؤلاء الحكام المنحرفين عندكم الآن؛ من الديمقراطية، ما انحرفوا إلا بها، كيف تؤيِّدونها؟!، كلام فارغ، بارك الله فيكم.

الشاهد: أن الخوارج الأوائل تَعلُّقهم بالمال وبالحكم، وهؤلاء نفس الشيء، متعلقون بالاقتصاد وبالحكم، فترى دندنتهم حول الاقتصاد، ويتخصصون في الاقتصاد، ويتخصصون في السياسة، ولا

يعرفون فقهًا إسلاميًّا، ولا يعرفون عقيدة، وإذا عرفوها همَّشوها، وهكذا!!"[1].

ومن تأمَّل هذا الكلام الصادر من الشيخ ربيع حفظه الله علم يقينًا بأن في كلا المَقطعَين المُفرَّغَين، وفي وضع العنوان عليهما؛ بُعدًا واضحًا عمَّا نطق به الشيخ ربيع، وعمَّا أراده وقَصَده، فالشيخ ربيع حفظه الله يُعلِّق هنا على باب:

"ذم الخوارج وسوء مذاهبهم وإباحة قتالهم وثواب من قتلهم أو قتلوه"، من كتاب: "الشريعة للآجري".

وهو بابٌ مصادمٌ للخوارج، وللخروج على الحكام، ولمنازعتهم، وهو بعيد كل البعد عن مصادمة الحكام، أو الكلام فيهم، وقوله فيه واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار، لا يَحرِفه عن معناه، ولا يَحمِله على هذا المَحمَل السيء الخبيث؛ إلا أحد رجلين، إما صاحب هوى، وإما جاهل.

والعبث في هذين المَقطَعين واضحٌ جدًّا، وإن كان أحد المقطعَين لم يُعبَث في ألفاظه، ولكن العبث واضحٌ في طريقة وضع العنوان له، إذ من الواضح جدًّا من سابق كلام الشيخ ربيع حفظه الله ولاحقه أنه يتكلم على الأحزاب والجماعات المخالفة لِما عليه أهل السنة والجماعة، مِن خوارج وغيرهم، والتي هي من أشد الناس منازعةً للحكام المسلمين، وليس مراده النيل من حكام المسلمين، أو إسقاطهم، ولا التهييج عليهم، وهذا واضحٌ وضوح الشمس، يُدركه كل من وقف على هذا الكلام الكامل؛ بسابقه ولاحقه، وهذا يعني أن من حمله على الكلام في الحكام والنيل منهم؛ فقد ظَلم وافترى وجانب الحق والصدق والصواب.

ومما ينبغي على السلفيين حقيقةً أن يعلموا بأن هناك أُناسًا لا يتورَّعون عن ظلم العلماء

---

(١) بصوته من: "الدرس الأول"، من: "شرح أبواب من كتاب الشريعة للآجري"، (من الدقيقة: ١٢ إلى الدقيقة ٣١ تقريبًا)، وهو منشور على شبكة الإنترنت.

السلفيين، وعن الافتراء عليهم، وتقويلهم ما لم يقولوه، وأن يَفطنوا لمثل هؤلاء العابثين الذين يعبثون في كتب العلماء، وفي محاضراتهم المكتوبة والمسموعة، وأن لا يَقبلوا من أحدٍ قولاً يفتري به على عالم من علماء السنة، أو يدَّعيه عليه، ويتهمه به، إلا بعد أن يأتي بدليل واضح لا يعتريه شك، ولا يحتمل التأويل، ثم إن صدق في نقله، لزمهم أن يتعاملوا مع العالم السني السلفي بما تقتضيه الديانة، ووفق مذهب أهل السنة والجماعة.

ومادامت الأمور هكذا تسير، والساحة ملأى بهؤلاء العابثين في أقوال العلماء، وفي نقل مذاهبهم، فإننا – معشر السلفيين — نطالب هؤلاء المرضى أعداء السنة؛ الذين لا يتورَّعون عن الأباطيل، وعن الأكاذيب والافتراءات على أهل السنة وعلمائهم، وكل من يستدل بهذا المقطع على تكفير الشيخ ربيع لحكام المسلمين، أو على أنه لا يرى لهم بيعةً، بأن يأتينا بسابق كلامه ولاحقه، إن كان صادقًا في دعواه، ومن ثَمَّ ننظر نحن – معشر السلفيين – في هذه الدعوى، ونتعامل معها بما يتعامل به أهل السنة والجماعة مع عالم السنة إن هو أخطأ في قول أو فعل أو اعتقاد.

*** ثانيًا: أقوال الشيخ ربيع المدخلي وأفعاله وتقريراته تُكذب وتُبطل ما يفتريه عليه المُفتَرون المُبطِلون من أهل الأهواء والبدع ومن أهل الجهل والضلال من أنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرى لهم بيعة.**

فقد سبق أن ذكرت أول هذا الوجه الثاني ما ثبت عن الشيخ ربيع حفظه الله في مسألة "البيعة" للحكام المسلمين، وما نقله عن علماء الإسلام من البيعة لحكامهم مع استيلاء الدولة الفاطمية الباطنية على بعض الأقاليم، وعجز هذه الدول المُبايَع لها من قِبَل هؤلاء العلماء عن استرجاعها، وأن هذا القول لا يجتمع وما يَفتريه عليه المُفتَرون المُبطِلون من أنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرى لهم بيعة.

وزيادةً في التوضيح ودفع هذه التهمة الباطلة عنه؛ أقول:

إن للشيخ ربيع حفظه الله أقوالاً كثيرةً تدل على بطلان هذه الفِرية التي يَفتريها عليه المُفتَرون، فمع علمه بأن الدولة السعودية هي الدولة الوحيدة التي تحكم بشريعة الإسلام، وتُطبق الشريعة في عقائدها، وفي أحكامها ومعاملاتها، وأن بقية الدول الإسلامية؛ لا تحكم بشريعة الإسلام، ولا تُطبق الشريعة الإسلامية؛ لا في عقائدها، ولا في أحكامها، ولا في معاملاتها، وأنها تحكم بقوانين وضعية؛ إما ديمقراطية، وإما ليبرالية، وإما علمانية، وإما شيوعية، وإما باطنية، وإما غير ذلك مما هو مخالفٌ لحكم الله عز وجل، وخارجٌ عن دينه سبحانه وتعالى، إلا أنه مع ذلك يرى تعدد البيعات، ويأمر بالسمع والطاعة لكل هؤلاء الحكام، ولا يرى الخروج عليهم، ولا منازعتهم، ولا الافتئات عليهم، ولا التهييج عليهم، وينهى عن الإنكار العلني على الولاة، وعن المظاهرات، والاعتصامات، والإضرابات، والمسيرات، و .. و .. إلخ، سواء كان ذلك في الدولة السعودية أو في غيرها من الدول الإسلامية.

وموقفه الثابت الراسخ في غزو الكويت، ووقوفه مع حكومة الكويت وشعبها، مع أن الدولة تحكم بالنظام الديمقراطي؛ لَخير مثالٍ على ذلك.

بل له مواقف كثيرة في هذا الباب؛ سواء مع الكويت أو مع غيرها من الدول الإسلامية التي لا تحكم بالشريعة، ولا تُطبقها؛ كما هو معلومٌ ومشهورٌ عنه حفظه الله.

والأدلة على ذلك كثيرة، أذكر منها:

- ما ثبت عن الشيخ ربيع في غزو دولة الكويت، وتصديه له، مع أن نظام الدولة نظام ديمقراطي.

قال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله واصفًا الغازي الغاشم آنذاك: "أما أعماله وتصرفاته ومواقفه الوحشية الهمجية، فإنها كذلك تدل أكبر دلالةٍ وأوضحها على عنف عداوته للإسلام والمسلمين.

لقد دمَّر اليهود مفاعله الذري وهددوه بالحرب والدمار، ولو علموا نواياه، وأنه لا يعد هذه القوة لحربهم؛ لَما كلفوا أنفسهم القيام بتدميره.

بل لو عرفوا هذه النوايا وما بيَّته للمسلمين من غدر وتقتيل وتشريد، إلى آخر أعماله؛ لَمَدوا له يد العون والمساعدة؛ لأنه يحقق لهم أهدافًا وآمالاً لا يَحلمون بها، ولا يَصل خيالهم إليها.

وإلا فما باله يرعد ويبرق على اليهود، ثم يُصوِّب الضربات القاتلة لدولة مجاورة، ويحشد قواته وجيوشه الجرَّارة على حدود دول أخرى، ويُريد كما يقول أنْ يُحوِّلها إلى رماد.

ألا ترى أن كل هذا ناشيءٌ عن حقد أسود على الإسلام والمسلمين؛ يفوق حقد اليهود والشيوعيين، حقدٌ تُمليه عليه عقيدته الهدَّامة، وفِكره المدمِّر.

ومن أعماله الحقيرة الدالة على حقده على الإسلام، ورسوخ قدمه وأقدام حزبه في العداوة للإسلام وأهله ...

غزوه للكويت، وحشده القوات العسكرية على حدود المملكة العربية السعودية، دليل واضح أنه لا عدو له إلا الإسلام والمسلمين، وأن هناك تواطؤًا بينه وبين اليهود على ضرب الأمة الإسلامية ...

يبدو أنه بغزوه للكويت، وحشده القوات على حدود المملكة؛ يُريد تمزيق كلمة المسلمين والعرب؛ حكوماتٍ وشعوبًا وجماعاتٍ، وقد تم له ذلك ..."[1].

وفي كلام الشيخ ربيع حفظه الله هنا دلالةٌ واضحةٌ على أنه يرى إسلام دولة الكويت؛ حكومة وشعبًا، وإن حَكَم حُكامها بالقوانين الوضعية، واتخذوا من الديمقراطية نظامًا لهم، وذلك على التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة، في حكم الحاكم بغير ما أنزل الله، وقد سبق ذكر ذلك.

---

(١) صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة على قتالهم بغير المسلمين (ص: ١٣).

ومن عجائب الطاعنين في الشيخ ربيع حفظه الله، والمتهمين له بأنه لا يرى لحكام المسلمين بيعة، كما رأينا ذلك واضحًا في محاضرتهم الجماعية؛ والتي هي بعنوان: "هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله"، أن أحدهم وقبل فترة ليست بالطويلة؛ قد قرر في محاضرة له رسوخ الشيخ ربيع وقوته في هذا الباب، حيث قال:

"ولو قلبنا صفحة ثالثة، وهو عن الآثار الوجودية، والثمار الموجودة في الحياة من أثر دعوتك ومن أثر دعوة الشيخ ربيع حفظه الله تعالى: فإنك ستجد أمرًا يؤكد الفرق بين دعوتك ودعوته، ومن هو الذي على الحق ومن هو الذي على الباطل.

انظر إلى أتباعك، إلى اليوم وهم يصولون ويجولون بين المذاهب والجماعات، عليهم سِيماك الكريهة التي يبغضها كل موحد وصاحب سنة، والله حتى أني أشفق على من يريد التوبة منهم من مذهبك الرديء والرجوع إلى دعوة السنة، وبعضهم أراه يحاول محاولات جاهدة وجادة لكن أوضارك لا تزال تلاحقه، وأمراضك تعكر صفو توبته.

وانظر إلى آثار الشيخ ربيع حفظه الله تعالى في شباب يسيرون على هدي الصحابة، ويعظمون السنة ويحيونها ويميتون البدعة.

فالآثار الوجودية مكملة للسيرة التاريخية والصورة العلمية أيضًا.

طبعًا الصورة العلمية واسعة جدًّا، لكني أحب أن أذكر هنا بأنك كنت تدعو للوقوف مع صدام علانية لَما كان صدام بعثيًّا، مع دعواك أنك على حاكمية قطب التكفيرية المبتدعة.

بينما انظر للشيخ ربيع حفظه الله تعالى يكتب "صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة على قتالهم بغير المسلمين"، يدافع فيه عن حوزة السنة والجزيرة أمام هجمة صدام ...

فأقول: مُتْ يا عبد الخالق – إلا أن تتوب – وكل صاحب سنة بحق في الأرض يبغضك في الله تبارك وتعالى؛ على ما فتحت من الشر على دعوة السنة وحاولت تحريفها، وليَعِشْ الشيخ

ربيع – حفظه الله تعالى – طويلاً على طاعة الله عز وجل، وأسأل الله تبارك وتعالى أن يجعل حبَّه في الله راسخًا في قلوب أهل السنة، وأن يُعليَ ذكره مع إخوانه من علماء السنة الذين أدوا حق الله فيها[١]"[٢].

هكذا كانوا يُقرِّرون، وهذه مكانة الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة عندهم، قبل أن تعصف بهم الفتنة الأخيرة، والله المستعان.

وقال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله أيضًا في موطن آخر من كتابه:

"فإذا كان كاهن البعث العراقي قد خدع دول الخليج والعالم بأن جيشه إنما هو للدفاع عن الأمة العربية ودرعها المنيع ضد أي عدوان عليهم، وكان الناس جميعًا لا يخطر ببالهم أن كاهن البعث إنما يعد جيشه الكثيف ليجتاح أمةً قدَّمت له البلايين من الدنانير والدولارات لبناء هذا الجيش، فماذا يصنع مسلموا الجزيرة إذا باغتهم هذا الجيش الماكر المتربِّص بقوةٍ خدعهم بها عن الإعداد لمواجهتها بعدد مكافئ ..."[٣].

وفيه الشهادة لأهل الجزيرة وحكامهم بأنهم مسلمون، وإن حَكَموا بالقوانين الوضعية، ولم يُطبِّقوا الشريعة، وهذا واضح، فليست شهادته حفظه الله للدولة السعودية وحدها، وإنما هي لجميع دول الجزيرة، فمن الظلم أن تُنسَب له المذاهب الفاسدة، كأن يُتَّهم بالتكفير، أو بأنه لا يرى البيعة لحكام المسلمين، أو غير ذلك من الضلال!!.

وقال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله أيضًا:

"أعداء الإسلام من عُبَّاد البقر والخنازير، ومن النصارى واليهود والشيوعيين يُدركون أن ما

---

(١) اللهم آمين، كما أسأله تبارك وتعالى أن يجعلنا ممن يَحفظ لعلماء السنة كرامتهم ويعرف لهم قدرهم ومكانتهم، وأن يخزي أعداءهم ومنتقصيهم، وينتقم منهم، ويفضحهم على رؤوس الأشهاد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

(٢) من محاضرة له بعنوان: "ربيع السنة وخريف عبد الخالق".

(٣) صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة على قتالهم بغير المسلمين (ص: ١٨).

جرى في الكويت ظلمٌ وعدوان، وأدانوا هذا الظلم والعدوان، وكثيرٌ من المُتَسمِّين بالإسلام، ومن الدعاة الذين يُسمُّون أنفسهم الدعاة الإسلاميين يُؤيِّدون هذا الباطل، ويُسمُّون جهاد الكفر والطغيان، يُسمُّونه جهادًا إسلاميًّا ...

يهتفون لصدام أكفر كافر على وجه الأرض، وأطغى طاغية على مر التاريخ، يهتفون له ويُؤيِّدونه، وألبسوه ثوب الإسلام، والله ما أضرَّ بالإسلام أكثر من حزب البعث، والله لا اليهود ولا النصارى ولا الشيوعيين ولا الهندوك، ما أثخنوا في الإسلام مثل ما أثخن حزب البعث، ومع هذا يُؤيِّدونه، ويَتباكَون عليه، ويَتنَاسَون ظُلْمَه وعُدوانَه وتشريدَه لشعب الكويت، ومئات الآلاف من الشعوب الإسلامية وغيرها، يَنسَون كل هذا ...

وأبناء الكويت ذُبحوا وشُرِّدوا وسُجِنوا وأُبِيدوا وانتُهِكت أعراضهم؛ ما وجدنا مظاهرات من أجل شعب الكويت ...

والله الصحوة الإسلامية في الكويت، ومَلأَت الدنيا مشاريع، ونَشَرَت الإسلام، نَشَرَت الإسلام فعلاً في العالم، تذهب إلى الهند يقول لك: ثمانين مسجد أقامه يعني مؤسسة واحدة من مؤسسات الكويت، العراق ماذا فعل، ماذا قدَّم للإسلام؟ ما قدَّم إلا الغازات السامة والكيماويات، والمؤامرات، والاغتيالات، والسلب، والنهب ...

هذه مقدمة دخلنا فيها من حيث لا ندري، لأن الأحداث دفعتنا إلى مثل هذا الكلام، مع الأسف الشديد، ولا ينبغي لعاقل ناصح يتتبَّع هذه الأحداث ويعرف سَيرها؛ ثم يَسكت، ويُلمِلِم الأمور، لابد من كشف الحقائق، لعلكم تسمعون الإذاعات، سمعتم مؤتمرًا إسلاميًّا لعشرين جمعية إسلامية في إسلام آباد تقول: إن جهاد صدام جهادٌ بين الإسلام والكفر، وإن القوات هذه تجمَّعت للقضاء على الصحوة الإسلامية!!.

يا لَلكَذِب! ويا لَلإفك! ويا لَلزور! ...، يكذبون على العالم كله بالشيء يَعرف الناس حقيقته، وأنه كذب في كذب.

الصحوة الإسلامية في الكويت، واللهُ سخَّر المسلمين والكافرين لإعادة الصحوة الإسلامية للكويت ...، جاءوا لنصرة الشعب المظلوم، اللهُ سخَّرهم، اللهُ أباح للمسلمين أن يستعينوا بالمشركين، والقرآن والسنة وأقوال الفقهاء، كلها تُؤيِّد ما قاله علماء هذا البلد، اللهُ سخَّر الكفار المشركين لنصرة هؤلاء المساكين، إن الله لَينصر هذا الدين بالرجل الفاجر.

الشعب الكويتي فيه فِسق، وعندهم فجور، وعندهم أشياء كثيرة، ولكن فيهم عناصر خَيِّرة كثيرة، واللهِ فاقت أبناء الشعوب الإسلامية كلها؛ في العقيدة، وفي الدعوة إلى الله، وفي نصرة الدعوة إلى الله، وفي تقديم الملايين أو البلايين لخدمة الإسلام، فلعل الله تبارك وتعالى جَلَب هذه القُوى؛ رحمةً لهؤلاء، وإكرامًا لهم، وجاءوا ليُزِيحوا هذا الكابوس الخبيث الذي عجزت الأمة الإسلامية عن إزاحته، كابوس حزب البعث الذي حارب الإسلام حربًا لا هوادة فيها ..."[١].

هذا ما يعتقده ويُقرره الشيخ ربيع حفظه الله في دولة الكويت حكومةً وشعبًا، ومن كان هذا حاله فمن المُحال أن يراهم كفارًا، أو أنْ لا يرى لهم بيعة!!، كما هو قول بعض المفترين الظالمين وتقريرهم، إذ يقولون:

"الشيخ ربيع لا يرى لحكام الكويت بيعة، وأن البيعة لا تكون عنده إلا لحكام الدولة السعودية".

فـ: ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٦].

ومن عجائب هذه المجموعة الظالمة أنهم يتَّهِمون هذا العالم الجليل الآن بما كانوا يُبرِّئونه وأمثاله منه سابقًا، بل وبما يُبرِّئون غيره من العلماء إن نطق بمثل ما نطق هو به، أو بزيادة عليه، ولم يكونوا يَرونه ذنبًا، فضلاً عن أن يَرونه انحرافًا عن السنة، وموافقةً للخوارج، كما هي دعواهم اليوم، إذ لو كانوا يَرونه ذنبًا لحَكَموا عليه بهذا الحكم الجائر، وأنه يتدخَّل في شئون الدول،

---

(١) بصوته من صوتية له بعنوان: "حكم تكفير صدام حسين ونصيحة للدعاة"، وهي منشورة على شبكة الإنترنت.

وفيما لا يعنيه، ويتكلم في النوازل التي هي عندهم ليست للعلماء، لحكموا عليه بهذه الأحكام التي حكموا بها عليه اليوم منذ ذلك الحين، وقد سبق أن ذكرت عن أحدهم – كما في المحاضرة المُعنوَن لها بـ: "الجامع والفارق" — ما يدل على أنهم لم يكونوا يَرون مثل هذه الأمور ذنوبًا، وذلك قوله:

"ومن ذلك: من العبارات: قالوا: حتى الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله، شيخ شيوخنا، العالم الجليل، برسالة له اسمها: "الديمقراطية"، قال بأن الديمقراطية كُفر، وأن الذي يختار رجالاً ليُشرِّعوا له غير شرع الله عز وجل، هذا قد كَفَر لأنه اختار أُناسًا يُشرِّعون من دون الله.

قالوا: ما الفرق بينه وبين فتوى عبدِ الله الشيخ الدكتور عبد الله الغنيمان بأن المُرشِّح والمُرشَّح بالكويت كافر؟!.

يا جماعة: تعرفون الفروق أم لا تعرفونها؟.

نأتي ببعض الفروق:

أولاً: الشيخ محمد يتكلم عن الديمقراطية؛ النظام العالمي الذي قد انتشر الآن، ويُهدد جميع الدول، ويزحف، وقام في أوروبا، وأمريكا ...، نظام كامل يشمل العقيدة، يشمل كل شيء، وتحدَّث عن الذي يختار إنسان يَرغب أن يُشرِّع له خلاف شرع الله عز وجل، وهذا أصل عند أهل السنة فيه تفصيل على نوعين، الشيخ ما ذكرها، الشيخ معروف كلامه كله في أماكن أخرى، معروف في مُحاربته للتكفير، معروف في مُحاربته للخروج على ولاة الأمور، معروف بفتواه للكويتيين بالوقوف مع أمرائهم وولاة أمرهم لمَّا غَزَاهم البعثي الكافر صدام حسين، يعني: كلامه معروف في عدة نقاط ...[1]"اهـ بتصرف يسير.

---

(١) كما هو شأن الشيخ ربيع تمامًا، سواء بسواء، إلا أن هذا الأمر شفع للشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله عند المجموعة، إذ لا خلاف بينهم وبينه، ولم يشفع للشيخ ربيع حفظه الله عندهم، إذ وقع الخلاف بينهم وبينه، مما حملهم على أن يحكموا عليه بالانحراف عن السنة وموافقة الخوارج؛ بأوهام في رؤوسهم، وليس معهم دليل واحد، كما سيأتي، والله المستعان!!.

ولست أزيد هنا على ما ذكره الإمام الألباني رحمه الله في بيان خطر من هذا حاله، ووضوح انحرافه، ووقوعه في الفتنة، حيث قال:

"هناك أثر عن حذيفة بن اليمان؛ شيء عجيب جدًّا، كنتُ ذكرتُه في بعض الأشرطة حينما تكلمنا عن حرب الخليج فرأينا أناسًا كانوا في الأمس القريب يقولون قولاً، فعادوا يقولون قولاً مناقضًا، كانوا ينصرون شخصًا وإذا بهم خذلوه، وكانوا يخذلون شخصًا وإذا بهم نصَروه، فعجبت من حذيفة بن اليمان ولا عجب؛ فإنه صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يقول والعهد بهذا النص بعيد مني، لكن على الأقل سأحاول استحضار المعنى، ولعله الأخ علي أو غيره من إخواننا يستحضر لفظه، يقول:

"إذا أراد أحدكم أن يعرف هل أصابته الفتنة، الفتنة: هل أصابته أم لا؟ فلينظر إذا كان يقول شيئًا خلاف ما كان يقوله سابقًا فقد أصابته الفتنة"

تَذْكُر اللفظ؟

علي الحلبي: هو الأمر كما قلت يعني في الصدر الأول، لكن هو:

"فلينظر حلالاً كان يُحرِّمه بالأمس، وحرامًا أصبح يُحلِّله اليوم".

الشيخ: هذا هو، صَدَقَ على كثير من الناس اليوم.

علي الحلبي: لكن شيخنا في رواية أعم شوي، عن حذيفة رضي الله عنه:

"إن الضلالة حق الضلالة أن تَعرِف ما كنت تُنكِر، وتُنكِر ما كنتَ تَعرِف".

الشيخ: الله أكبر، الله أكبر، نعم"[١].

وقال في نقاش له مع أحد الحاضرين:

---

(١) سلسلة الهدى والنور، الشريط رقم: (٦٧٣).

"الرجل يعيش برهةً من الزمن يعتقد بأن زيدًا من الناس رجلٌ كافر أو فاسق، ما بين عشيَّةٍ وضحاها؛ إذا به يعتقد خلاف ذلك، هنا الفتنة واضحةٌ جدًّا، ما السبب؟

لَمَّا هذا الشخص انقلب رأيه؛ إما أن يكون مخطئًا أو أن يكون مصيبًا، فإن كان مخطئًا؛ فهو الذي افتُتِن، أليس كذلك؟.

السائل: نعم.

الشيخ: لماذا؟ لأن زيدًا كان فاسقًا فاجرًا كافرًا، وإذا به يعتقد بأنه هو الذي سينصر الإسلام والمسلمين؛ وهو هو الشخص، لم يتغير!!.

هذا بالنسبة لزيد من الناس الذي كان يرى أن فلانًا فاجرٌ، ثم صار يعتقد فيه الصلاح!، هذا افتُتِن، أو يكون بالعكس، فعلاً ذاك الرجل كان فاسقًا فاجرًا كافرًا، لكنه أصبح مؤمنًا.

فالحديث يتعرض للنوعين من الفتنة: "يُصبح الرجل فيها – في تلك الأيام — مؤمنًا، ويُمسي – إيش – كافرًا، ويُمسي كافرًا ويُصبح مؤمنًا".

هذا نحن قد رأيناه ...، ستقول: كيف سنعرف، ونحن نرى الفتن كالمطر كما قال عليه السلام في بعض الأحاديث، ما أدري أنت حضرت جلسة من الجلسات التي روينا لكم فيها أثر حذيفة قال: "إذا كان زمن الفتن فأحبَّ أحدُكم أن يَعرف نفسه هل أصابته الفتنة أم لا؟"؛ سمعت هذا الأثر أم لا؟

السائل: نعم شيخنا.

الشيخ: "فلينظر إذا كان يرى حلالاً فصار يراه حرامًا أو العكس؛ فقد أصابته الفتنة".

ألست ترى هذا المعنى اليوم؟.

السائل: نعم.

الشيخ: طيِّب، إذًا عرفنا كيف نعرف أن هذه من الفتن أم لا.

السائل: الله المستعان"[١].

وقال أيضًا في الشريط نفسه:

"أثر حذيفة الحقيقة يعني كأنه مفصلٌ تفصيلاً على واقعنا اليوم، ويغلب على الظن أنه هو من الأحاديث المرفوعة إلى الرسول عليه السلام وتلقاها حذيفة منه؛ لأنه كان صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد صح عنه أنه قال:

"إذا أحب أحدُكم أن يعرف هل أصابته الفتنة أم لا، فلينظر إذا كان يُحرِّم سابقًا شيئًا فصار يُحلِّله، أو كان يُحلِّل سابقًا شيئًا فصار يُحرِّمه؛ فقد أصابته الفتنة".

لأنه يتبدل حسب الظروف، وهذا نحن اليوم بالرغم أن أحمد ما وافق معنا، نلمَسه لمس اليد، أبدًا!!"[٢].

- ما ثبت عن الشيخ ربيع في دولة الجزائر وخروجهم على الحاكم ومنازعته، مع أن نظام الدولة نظام جمهوري ديمقراطي.

فقد سُئل حفظه الله ونوقش من قِبَل بعض الجماعات المقاتلة في الجزائر عن القتال القائم بينهم وبين النظام الحاكم، وكان السؤال والمناقشة من "كتيبة الغرباء"، وهي كتيبة من كتائب مَن سموا أنفسهم بـ: "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، وقد أرادوا أن يَخرجوا من الشيخ ربيع حفظه الله بفتوى تُجيز لهم منازعة الحاكم، والخروج عليه، ومقاتلته، مع أنهم كانوا قد بدأوا القتال، وقد مرَّ على قتالهم ثمان سنوات، ولكنه ثابتٌ على اعتقاده، وراسخٌ رسوخ الجبال كما عهدناه، لم يُغيِّر دخولهم في القتال ابتداءً دون فتوى من العلماء، ومُضيِّهم في هذا القتال الذي

---

(١) بتصرف يسير من: "سلسلة الهدى والنور"، الشريط رقم: (١٠٦٠).

(٢) بتصرف يسير من: "سلسلة الهدى والنور"، الشريط رقم: (١٠٦٠).

دخلوا فيه، مِن حكمه شيئًا، ولم يَظفروا منه بشيء، وإنما جد واجتهد على أن يصرفهم عن هذا القتال، وعن هذا المسلك الخارجي، وأن هذا الحاكم حاكمٌ مسلمٌ وإن حكم بغير ما أنزل الله، ما لم تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان.

وكان مِن أول أسئلته لهم، وقبل بدء النقاش معهم:

أين أنتم عن العلماء، علماء السنة في هذا الزمان، وبالأخص: الألباني وابن باز وابن عثيمين، لماذا لم ترجعوا إلى علماء السنة وتسألوهم وتأخذوا منهم الفتوى قبل أن تدخلوا في هذه المشكلة؟!!.

وهذا خلاف ما يَفتريه عليه المُفتَرون الظالمون، ويتَّهمونه به، فتأمَّل!!.

ثم بعد أن دار النقاش بينه وبينهم، وإذا به يقرِّرهم على أنفسهم بأنهم هم أيضًا يُكفِّرون الحاكم، ولكن على صورة أخرى تخالف تكفير التكفيريين للحكام حسب زعمهم، ثم ما إن ظفر منهم بهذه المعلومة، إلا وذهب يُقرِّر لهم مذهب السلف تقريرًا، ويحثهم على اتباعه، وعلى أخذه من مصادره، ومن أهله، وينهاهم عن تكفير الحكام، وعن الخروج عليهم، أو منازعتهم.

ومما دار في هذا النقاش ما يأتي:

"الشيخ ربيع: الحاكم ألا تُكفِّرونه؟.

السائل: إي نعم.

الشيخ ربيع: لماذا تُكفِّرونه؟.

السائل: بناءً على أنه نحَّى الشريعة الإسلامية، وعوَّضها بقوانين وضعية، وحارب المسلمين.

الشيخ ربيع: طيِّب أنتم عندكم أن كفرهم بواح، عندكم فيه برهان، بأنْ قالوا بأن الإسلام هذا لا يصلح، وأنه رجعية، وأن القوانين هذه أفضل من الإسلام، قالوا هذا؟.

السائل: ما سمعناه منهم شيخنا" اهـ بتصرف يسير.

ثم ذهب يوجِّههم حفظه الله ويحثهم على دراسة أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي تُبيِّن لهم طريقة التعامل مع الحاكم المسلم المنحرف، وأنه لا يجوز الخروج عليه مادام مسلمًا، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر هذا الأمر وحث عليه، مع أنه ذكر عنهم ما معناه أنهم يُغيِّرون في الإسلام إلى آخر شيء، ولكن ماداموا يدَّعون الإسلام، ويُظهرونه، ويُقيمون الصلاة، فلا يُخرَج عليهم، ثم سألهم حفظه الله:

"هل عرفتم هذه الأشياء؟"اهـ.

ثم ذهب يُذكِّرهم بخطورة هذا المسلك الذي يسلكونه، وبمخالفته للسنة، وأنه مسلك خارجي، يضر الدعوة السلفية ولا ينفعها في شيء.

ومن أراد الاستزادة ومعرفة ما دار في هذا النقاش، فليستمع للصوتية التي هي بعنوان: "مكالمة الشيخ ربيع المدخلي مع أمراء كتيبة الغرباء بجبال ولاية البويرة"، وهي موجودة ومنشورة على شبكة الإنترنت.

والمقصود: أن هذا الكلام هو ما يعتقده ويُقرره الشيخ ربيع حفظه الله في دولة الجزائر، وفي حكامها، ولِشَعبها، ومَن كان هذا حاله فمن المُحال أن يراهم كفارًا، أو أنْ لا يرى لهم بيعة!!، وهو قولٌ لا يجتمع وما يَفتريه عليه المُفتَرون الظالمون، ويتَّهمونه به، إذ يقولون:

"الشيخ ربيع لا يرى لحكام الجزائر بيعة، وأن البيعة لا تكون عنده إلا لحكام الدولة السعودية".

فـ: ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ﴾ [النور: ١٦].

- ما ثبت عن الشيخ ربيع في دولة ليبيا وخروجهم على الحاكم ومنازعته، مع أن نظام الدولة نظام جمهوري اشتراكي.

فقد سُئل حفظه الله عن القتال ضد القذافي، فما كان منه إلا أن مَنع من ذلك أشد المنع، ووجَّه

سائليه إلى أنْ لا يدخلوا في هذا القتال، وفي هذه الفتنة، قال هذا القول مع أنه يُكفِّر القذافي؛ حاكم ليبيا – يوم أن نطق به – ولا يرى إسلامه، ونفي الإسلام عنه يستلزم نفي البيعة له، وهذا النوع من الحكام هو الذي يُقال فيه بأنه ليس له بيعةٌ، يقوله الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة، مادام الحاكم كافرًا عندهم، علمًا بأن القذافي قد بويع له وهو مسلم، ولم يُبايع له المسلمون حال كُفرِه، ثم حَكَم مَن حَكَم مِن العلماء بكفره بعد أن ظهر كُفره عندهم، حَكموا عليه بالكفر مع التزامهم بما هو معلومٌ ومتقررٌ عندهم جميعًا مِن عدم جواز الخروج عليه وقتاله؛ إلا مع القدرة، ومع أمن الفتنة، إلى غير ذلك من التفاصيل المعروفة عند أهل العلم.

وهذا يعني أن الحكم والتعامل مع من كان كافرًا من الحكام مختلفٌ تمامًا عند العلماء عن الحكم والتعامل مع حكام المسلمين الآخرين، ومَن هم في دائرة الإسلام، وأن القول بأن الحاكم ليس له بيعةٌ؛ إنما يُقال في هذا النوع من الحكام، الذين قد حَكَم العلماء بكفرهم، أما الحكام المسلمون فلا يقول عالمٌ من علماء السنة بأن ليس لهم بيعةٌ، إلا ما ثبت عن الشيخ الألباني رحمه الله من التفريق بين البيعة للخليفة العام؛ الذي يحكم جميع الأقطار وجميع البلاد الإسلامية، وبين البيعة لحكام هذه الأقطار، وهذه الدول[1]، مع التزامه رحمه الله بكل ما تستلزمه البيعة وتقتضيه لحكام هذه الأقطار، وهذه الدول، وأنه يُسمَع لهم ويُطاع، ولا يُنازَعون فيما لهم من الأمر، ولا يُنكَر عليهم علنًا، ولا يُخرَج عليهم، ولا يُقاتلون، إلا مع وجود الكفر البواح؛ الذي لا يختلف فيه اثنان من العلماء، وبالشروط والضوابط المعروفة عند أهل السنة والجماعة، وقد ثبت

(١) وقد سبق أن بيَّنت أن الشيخ الألباني رحمه الله؛ مع قوله بهذا القول وهذا التفريق؛ إلا أن الطعن فيه وانتقاصه بسبب هذا القول لم نجده إلا من أهل الأهواء والبدع والباطل؛ أعداء السنة وأهلِها، أما أهل السنة وعلماؤهم؛ فلا وجود لمثل هذا الطعن وهذا الانتقاص عندهم، وذلك لعلمهم بأنه عالمٌ مجتهدٌ ينطلق في أحكامه وفي أقواله من منهجٍ صحيح؛ منهج أهل السنة والجماعة، ومن أدلةٍ ثبتت عنده؛ اجتهد هو فيها وفي فهمها وتطبيقها، وهو فيها مأجورٌ؛ أصاب أو أخطأ، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجرٌ واحد، ولعلمهم بأن انطلاقه لم يكن من منهجٍ منحرفٍ، ومن مَسلك منحرفٍ، لا من منهج الخوارج ومَسلكهم، ولا من منهج غيرهم من أهل البدع والضلال ومَسلكهم، كما هو قول المُفترين المُبطِلين، ممن لا يتورَّعون عن اتهام أهل السنة وعلمائهم، والطعن فيهم!!.

عن الشيخ الألباني رحمه الله رجوعه عن هذا المذهب، كما سبق أن بيَّنت ذلك، فعاد الأمر برجوعه رحمه الله إلى اتفاق أهل السنة في زماننا على البيعة لهؤلاء الحكام، وأنه لا خلاف بينهم في ذلك.

وكلام الشيخ ربيع حفظه الله ومنعه عن قتال القذافي مع تكفيره له، يجعل مذهبه واضحًا وضوح الشمس عندنا، فمن كان هذا قوله في حاكمٍ هو يرى كُفرَه، فماذا عساه أن يقول في حكامٍ مسلمين، هو يعتقد إسلامَهم ولا يُكفِّرهم؟!.

فمما لا شك فيه أن نهيه عن منازعتهم، وعن الافتئات عليهم، أو الإنكار العلني عليهم، فضلاً عن الخروج عليهم، أو قتالهم، سيكون أشد وأشد.

وهذا وأمثاله من العلماء من الظلم أن يُقال فيهم أنهم أهل فتن، أو أنهم يُريدون الفتن، فضلاً عن أنْ يُنسَب لهم تكفير الحكام، أو أن يُنسب لهم القول بأنهم لا يَرون البيعة للحكام الذين يَحكمون بغير ما أنزل الله، خاصةً وقد عُرِفوا بالقول بتعدد البيعات؛ مع اعتقادهم بأن أصحاب هذه البيعات لا يَحكمون بما أنزل الله، باستثناء الدولة السعودية عندهم، كما سبق ذِكر ذلك.

ومما قاله الشيخ ربيع حفظه الله لَمَّا سُئل عن القتال في ليبيا:

قال السائل: الذي ذكرته لك على القتال الآن في هذه المدن؛ التي هي: بني وليد وسِرْت وسَبْهَا، هل إذا استنفَر ولي الأمر في ليبيا الآن، هل يجب عليهم الطاعة والذهاب إلى هناك والقتال؟ الإخوة السلفيين وغيرهم؟.

فأجاب: "هل هم هؤلاء الذين يُقاتِلون؛ هل هم أفضل من علي بن أبي طالب، أكثر الصحابة ما شاركوا في هذا القتال – بارك الله فيكم – والنبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن القتال في الفتن، والله سبحانه وتعالى ما شرع القتال إلا لإعلاء كلمة الله فقط، وما عدا ذلك من أنواع القتال – بارك الله فيك – فإنه ليس في سبيل الله، ولا يجوز للمسلم أن يشارك فيه، إذا كانت راية

الإسلام واضحة، والكفار واضحون – بارك الله فيكم – نُقاتل.

أنا أُكفِّر القذافي، لكن في ناس مغرورين يقاتلون معه – بارك الله فيك – فالقاتل والمقتول في هذه الفتنة لغير إعلاء كلمة الله مصيرهم خطير، فأنا هذا رأيي، بارك الله فيكم.

إذا كانوا يُقاتلون لإعلاء كلمة الله، وأعلنوا كلمة الله، وتوحيد الله، وسنة رسول الله، فلا يجوز لأحد أن يتخلف؛ أبدًا – بارك الله فيكم –، وإذا كان قتالهم لأمور دنيوية، ومطالب ديمقراطية، ومن الأشياء هذه، فالمسلم يَحفظ نفسه، لا يجوز للمسلم أن يُقاتل إلا لإعلاء كلمة الله، بارك الله فيكم"اهـ بتصرف يسير[١].

هذا قوله حفظه الله يوم أن وقعت الفتنة، وخرج الناس في ليبيا على القذافي، إذ كان ينهاهم عن القتال، وأن يجتنبوا الفتن، ثم لَمَّا سقط القذافي ودبَّت الفتنة بين الشعب الليبي، جاء قوله الآخر، والذي كان يصرف فيه الناس أيضًا عن القتال، وينهاهم عنه، ويأمرهم ويحثهم على أن يجتنبوا الفتن، لعدم وضوح الراية، وذلك قوله:

"ما في راية واضحة، هل هناك راية واضحة؟ التكفيريين كذابين".

فذكر له السائل أن هناك الزنتان يقولون: نحن نُقاتل الإخوان المسلمين.

فردَّ عليه الشيخ ربيع قائلاً:

"يقاتلون الإخوان وإلا يقاتلون الجن، لا تَدخلوا مع هؤلاء، ولا تُشاركوا أي طرفٍ في القتال، أبدًا، إذا عندكم عقلاء يُصلِحون، ويُوقِفون الفِتن، لا بأس، فقط يوقفون الفتن، أما يُشاركون في القتال؛ لا، والله لو أخَذوا بهذه الفتوى من الأول؛ ما حصل عندكم هذا ...

وأيام القذافي كان بعض السلفيين وأهل الساعدي يريدونني أدلي بصوتي لمساعدتهم، قلت:

---

(١) بصوته من صوتية له بعنوان: "كلام الشيخ ربيع المدخلي عن كفر القذافي والقتال الليبي"، وهي منشورة على شبكة الإنترنت.

لا، أبدًا، ولا تَدخلوا مع أي طرف، هؤلاء جُهال ..."اهـ بتصرف يسير[١].

ثم لَمَّا استقر الأمر لحفتر، وأُخبر الشيخ ربيع بأن الكفة والشرعية قد استقرَّت لحفتر في ليبيا، جاء قوله الآخر، ألا وهو:

"فإني أسأل الله تبارك وتعالى أن يُطفئ نار الفتنة في ليبيا وغيرها من بلدان المسلمين، وأن يَرفع راية السنة والتوحيد، وأن يُقوِّي أهل السنة والجماعة، وأن يَجمع كلمتَهُم على الحق، وأن يَبتعدوا عن الفتن، وأنْ لا يُشاركوا أهل الأهواء والفتن في القتال، ويبتعدوا كل الابتعاد، وينضَموا إلى إخوانهم السلفيين تحت راية حفتر، وفَّق الله الجميع"[٢].

وفي كل هذه الأحوال الثلاثة، وكل هذه الأقوال، نرى انضباط الشيخ ربيع حفظه الله ورسوخه في هذا الباب واضحًا جليًّا، بغض النظر؛ هل كان قوله - بالنسبة لحفتر - صوابًا أو خطأً؛ لأن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره؛ كما لا يخفى، فحكمه جاء موافقًا لِمَا عنده من تَصوُّرٍ للأمور، ووفق ما ذُكِر ونُقِل له، وقد وافق السنة فيه، يُدرِك ذلك كل مُنصفٍ، قد عرف مذهب السلف في هذا الباب، وذلك أنه حفظه الله لَمَّا كان القتال قتال فتنة، وخروج على الحاكم بلا قدرة؛ نهى عنه ومنعه، ولَمَّا صار القتال قتال فتنة بين الشعب نفسه، وليس فيه رايةٌ واضحة؛ ؛ نهى عنه ومنعه أيضًا، ثم لَمَّا علم بأن الأمر قد استقر لحاكمٍ يحكم البلاد - بغض النظر هل هو حفتر أو غيره — أمر بأن يُسمَع ويُطاع لمن تغلَّب، وأن تُدرَء الفتن بذلك، وكفى بذلك رسوخًا وانضباطًا، حفظه الله ورعاه، وأمد في عمره على طاعته.

وأقوال الشيخ ربيع حفظه الله في هذا الباب واضحةٌ وصريحةٌ، ولا يَستشكِلها إلا جاهلٌ؛ لم

---

(١) بصوته من صوتية له بعنوان: "كلام الشيخ ربيع بن هادي المدخلي بخصوص القتال في ليبيا بأنه قتال فتنة"، وهي منشورة على شبكة الإنترنت.

(٢) بصوته من صوتية له بعنوان: "جديد العلامة الشيخ ربيع عمير المدخلي حفظه الله ورعاه للسلفيين في ليبيا أن يكونوا تحت راية حفتر"، وهي منشورة على شبكة الإنترنت.

يَفهم هذا الباب ولم يَضبطه، ومن الظلم حقيقةً أن تُترَك أقواله الواضحة الصريحة، وأن يُؤخذ من أقواله ما هو مُركَّبٌ ومُدبلجٌ عليه، وقد ذكر حفظه الله أن هناك من يَعبث في أقواله ويُدبلِجها، وقد رأينا هذا الأمر واضحًا، وأن أهل الشر والفتن، ومَن أرادوا به شرًّا وسوءًا؛ قد تركوا أقواله الواضحة البيِّنة؛ التي قرر فيها الحق، ونفى فيها عن نفسه ما يُفترى عليه، وتمسَّكوا بأقوال أعدائه وما دبلجوه عليه، وقد سبق أن ذكرت شيئًا من ذلك بأدلته، فالله المستعان.

ومما قاله الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في بيان هذا الأمر وتوضيحه، وقد سُئل سؤالاً قال فيه السائل:

لقد ظهر منذ فترة تسجيلٌ لكم حفظكم الله تتحدَّثون فيه عن الدولة الليبية، ومجلسها الانتقالي السابق، ومؤتمرها الحالي قبل نشوئه، وأصبح أهل البدع والمغرَّر بهم يتناقلونه بينهم، ويُوزِّعونه على عامة المسلمين، تحت عنوان: "الشيخ ربيع يُكفِّر الحكومة الليبية"، وعُرِض على قناتَين فضائيَّتَين ...، مستشهدين به بأن السلفيين وشيخهم يُكفِّرون الحكومة الليبية القائمة، فنَوَدُّ من فضيلتكم حفظكم الله التوجيه والنصيحة للجميع، بارك الله فيكم؟.

فكان مما قال في إجابته على هذا السؤال:

"فالذي أدين الله به وما عليه السلف الصالح – بارك الله فيكم – من التحذير من التكفير، ومن منهج الخوارج؛ الذين يُكفِّرون المسلمين، ويخرجون عليهم، ويسفكون دماءهم، ولهم وُرَّاث في كل زمان ومكان، إلى يومنا هذا.

ونحن نحارب هؤلاء التكفيريين بنصوص الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

وما نُسِب إليَّ من أنني أُكفِّر الحكومة الليبية! فأعتقد أن هذا كذبٌ عليَّ!، وأنه بلغني أنهم تصرَّفوا في كلامي هذا ودبلجوه!، دبلجه المغرضون وأهل الأهواء؛ لينالوا من ربيع ومن إخوانه السلفيين ...

أما بخصوص الحكم بغير ما أنزل الله:

فالله تبارك وتعالى صرَّح: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

فالحكم بما أنزل الله من أوجب الواجبات، ومن أهم الضرورات، والانحراف فيه يُفسِد حياة المسلمين، ويُسلِّط عليهم الأعداء، كما قال رسول الله عليه الصلاة والسلام:

"إذا تبايعتم بالعينة، ورضيتم بالزرع، واتبعتم أذناب البقر، سلَّط الله عليكم ذلاًّ؛ لا ينزعه عنكم حتى ترجعوا إلى دينكم".

فواقع المسلمين الآن هم في هذا الذل، ولا يُخرجهم منه؛ إلا العودة الصادقة إلى كتاب الله، وسنة رسول الله؛ عقيدةً وأخلاقًا ومنهجًا.

وقضية التكفير:

نحن لا نُكفِّر مطلقًا، من حكم بغير ما أنزل الله مُستحلاًّ لذلك، فهذا كافرٌ بإجماع المسلمين.

وإذا حكم بغير ما أنزل الله وهو يحترم شريعة الله، ويعتبر أنها الحق، وأن الحكم لله وحده، ومع هذا يغلبه هواه؛ فيحكم بغير ما أنزل الله، فهذا لا نُكفِّره، لكن السلف يقولون: عنده كفرٌ أصغر، لا يُخرجونه من ملة الإسلام.

على كل حال:

أنا هذا الذي أدين الله به، وأسير عليه، على منهج السلف، وليس هذا قولي وحدي، بل هو قول علماء الإسلام، وأجمعوا عليه، بناءً على نصوص كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فمن كان مُستحلاًّ للحكم بغير ما أنزل الله فهو كافرٌ في أي بلدٍ وفي أي زمانٍ وفي أي مكان، ما نَخصُّ؛ لا ليبيا، ولا غيرها.

وإن كان يحكم بغير ما أنزل الله وهو يعتقد أن الحكم لله وحده، وأن الحكم بغير ما أنزل الله ظلمٌ وحرامٌ؛ فإن هذا لا يُكفَّر، ولا نُكفِّرُهُ، بارك الله فيكم.

ولكن عليه أن يتوب إلى الله تبارك وتعالى، وأن يعود إلى الله عز وجل، ويحكم بشريعة الله؛ في عقيدته، وفي عبادته، ويَفرض ذلك على شعبه، أي حاكمٍ كان، في أي بلدٍ كان، هذا الذي يجب عليه.

وأي حكومةٍ كانت، وفي أي بلدٍ كانت، هذا الذي يجب عليهم، بارك الله فيكم.

وعلى كل حال: هذا التفصيل يجب أن يَعِيَهُ هؤلاء المروِّجون ضد السلفية والمنهج السلفي، يجب أن يَعُوه، وأن يلتزموه، وهو أن الحاكم المُستحل للحكم بغير ما أنزل الله كافر، وأن الحاكم الذي لا يستحل، ليس بكافر، لكن عنده كفر دون كفر ..."اهـ بتصرف يسير[1].

فهذه ثلاثة أمثلة، ومِن دُولٍ مختلفة، ويتبعها ما ذكره الشيخ ربيع حفظه الله من أن هناك من يعبث في كلامه ويدبلجه، كلها تُبيِّن لنا منهجه حفظه الله، وعقيدته فيمن يحكم بغير ما أنزل الله من الحكام المسلمين، وترد على المجرمين الظالمين المفترين قولهم وضلالهم، وما افتروه عليه من أنه يُكفِّر الحكام المسلمين، أو أنه لا يرى لهم بيعةً، أو أنه يُجيِّش الجيوش، وأن له كتائب تابعة له، وأنه يتدخل في شئون الدول، و ... و ... إلخ، مما ظلموه به، وافتروه عليه، ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥].

---

(١) بصوته من صوتية له بعنوان: "براءة العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله من تكفير الدول وبيان منهجه في الحكم بغير ما أنزل الله"، وهي منشورة على شبكة الإنترنت، وبتفصيل واضحٍ جليٍّ، يفهمه كل من يسمعه، وفيه دليلٌ واضحٌ على صحة عقيدته، وسلامة منهجه حفظه الله.

وقد يقول قائل من أهل الجدل الباطل، سواء من هذه المجموعة المنقلبة على الشيخ ربيع، أو غيرها:

نحن لم ننفِ عن الشيخ ربيع المدخلي قوله بتعدد البيعات، ولا أنه يدعو للسمع والطاعة للحكام، ولعدم منازعتهم، ولعدم الخروج والافتئات عليهم، وإنما ذكرنا بأنه لا يرى لهم بيعةً، وهذا ثابتٌ عنا، فقد قال قائلنا كما في المحاضرة الجماعية التي هي بعنوان: "هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله":

"إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتى تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية، وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلى الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ...

حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولكن: شرطُ ذلك كله بالنسبة لمسمى الجماعة ولإعطائه البيعة؛ أن يُطبِّق الشريعة، أما إذا لم يُطبِّق الشريعة وحكم بالقوانين الوضعية؛ هو حاكم مسلم لا نُكفِّره، كما أجمع على ذلك السلف؛ كفرًا دون كفر، لكننا لا نجعله هو وشعبه جماعة المسلمين، لانعدام شرط تطبيق الشريعة، ولا نُعطيه البيعة في أعناقنا.

لا نُكفِّره، ولا نخرج عليه، ولكن: لا نُعطيه البيعة.

يعني الجملة باختصار: حاكمٌ ومسلم، لا نُكفِّره، لا يجوز نخرج عليه، ولا بيعة له!!.

هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل، فالحاكم المسلم له بيعته في عنقك لازمةٌ لك كما تقدم.

والحقيقة قد تكون أيضًا هذه من الحِيَل، وهذا الذي جرَّني أقول: أن من الأسباب يا جماعة أن النفوس إلى اليوم، حتى بعض نفوس المنتسبين إلى السنة، وإن قَضوا في السنة عُمرًا، أن بعض النفوس لا تزال مشحونة بنزعة التكفير والخروج، ورواسب الجماعات الإسلامية الحركية.

هناك علماء فحول بَقَت فيهم رواسب من علم الكلام، في أنواع العلوم الشرعية، لانتشاره وقيام المدارس والأفكار عليه.

وهناك اليوم نفوس لا تزال فيها رواسب من أفكار وطرائق وعقائد الجماعات الإسلامية، تظهر بين الفَينة والفَينة، وفي حدثٍ وحدث، وفي شخصٍ إلى شخص ..."اهـ.

ومن تأمل هذا الكلام حق التأمل؛ لرأى الظلم والافتراء واضحًا فيه وضوح الشمس في رائعة النهار، وأنه فهمٌ وتقريرٌ وتقعيدٌ قد استقلت به هذه المجموعة ومَن وافقها على هذا الانحراف، وإلا فإن أهل السنة والجماعة؛ قد سبق أن ذكرت من أقوالهم ومن تصرفهم مع الإمام الألباني رحمه الله – يوم أن كان ينفي البيعة عن حكام المسلمين، ويُثبتها للخليفة العام فقط؛ الذي يحكم جميع البلاد الإسلامية — ما يدل دلالةً واضحةً على أنهم يعتقدون خلاف ما تعتقده هذه المجموعة ومَن وافقها في هذا الباب، وأنهم يتساهلون مع العالم الذي يقول بهذا القول، مادام ملتزمًا بكل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه، وإن لم يَقل بها، ولم يعتقدها، خاصةً وأنهم يعلمون بأن الحكم في الإسلام ليس طريقه البيعة فقط، ولا ما هو معروفٌ تفصيله عند أهل السنة والجماعة مِن عهد مَن قبله، أو تنصيصه عليه، أو غير ذلك، وإنما قد يصل للحكم إما بالقوة والغلبة والقهر، وإما بالديمقراطية، أو العلمانية، أو الشيوعية، أو غير ذلك مما لا يمت للإسلام بصلة، والحاكم في كل هذه الأحوال يُلزِم شعبه بالسمع والطاعة، وبالتزام الأوامر والقوانين، رضوا بها أم لم يرضوا، وقبلوا بها أم لم يقبلوا، ولا يريد منهم لتثبيت حكمه، لا بيعة شرعية، ولا غيرها، هذا إن لم يكن لا يعترف بهذا كله، ولا يرى له حاجة.

عرف العلماء ذلك جيِّدًا، وتعاملوا مع مَن وجدوا في قوله مخالفةً لقولهم على ضوء هذا الفهم،

وهذه المعرفة، خاصةً من كان من هؤلاء العلماء ملتزمًا معهم بكل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه.

ومن عرف هدي أهل السنة والجماعة في هذا الباب – والذي خرجت عنه هذه المجموعة ومَن وافقها وخالفوه – ظهر له الأمر ظهورًا واضحًا جليًّا بأن المخالف في هذا الباب؛ هم هذه المجموعة ومَن وافقها، وليس الشيخ ربيع ولا غيره من علماء السنة، وهذا واضحٌ فيما قاله أهل السنة والجماعة وقرروه مِن أن المسلم إذا بات ليلته وهو يعتقد بوجود إمامٍ أو أميرٍ عليه، له السمع والطاعة، ولا يجوز الخروج عليه ولا منازعته، فقد سَلِم من المخالفة في هذا الباب.

– أقوال العلماء المبيِّنة لمعنى البيعة، وللمفهوم الصحيح لها.

سأذكر من أقوال الأئمة ما يُبيِّن معنى البيعة، وما هو المفهوم الصحيح لها، وأن مَن اعتقد دخوله تحت طاعة الإمام، ولم يَبِت ليلته إلا وهو يعتقد هذا الاعتقاد، وأن له إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا، فقد سلم من المخالفة في هذا الباب، فكيف بمن هو إضافة إلى هذا كله، فإنه ملتزمٌ بكل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه، ومُنتَهٍ عن كل ما يخالف هذه البيعة، بل يأمر المسلمين ويحثهم على التزام كل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه، وينهاهم عن كل ما يخالفها، وهذا بشهادة هذه المجموعة نفسها، وبمنطوق أحد أفرادها، وهو قوله:

"حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه ...!!!".

ومن كان هذا حاله فهو سالمٌ من المخالفة في هذا الباب، ومما يدل على ذلك:

أولاً: ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت: ٢٤١هـ).

* فقد قال ابن هانئ رحمه الله: "سألت أبا عبد الله عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم:

"من مات وليس له إمامٌ مات ميتةً جاهليةً"، ما معناه؟.

قال: تدري ما الإمام؟ الذي يجتمع المسلمون عليه كلهم يقول: هذا إمام، فهذا معناه"[١].

* ومما قاله الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، أيضًا:

"ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين - كان الناس اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة، بأي وجه كان؛ بالرضا أو بالغلبة، فقد شقَّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن مات الخارج عليه مات ميتةً جاهليةً"[٢].

ثانيًا: ما جاء عن الحافظ أبي العباس القرطبي رحمه الله (ت: ٦٥٦هـ).

فقد قال: "البيعة: وهي مأخوذةٌ من البيع، وذلك أن المُبايع للإمام يلتزم أن يَقِيَه بنفسه وماله، فكأنه قد بذل نفسه وماله لله تعالى، وقد وعده الله تعالى على ذلك بالجنة، فكأنه قد حصلت له المعاوضة، فصَدَق على ذلك اسمُ البيع والمبايعة والشراء؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ﴾ إلى أن قال: ﴿فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ﴾ [التوبة: ١١١]، وعلى نحو من هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لصهيب: "ربح البيع أبا يحيى"، وكانت قريش تبعته لتردَّه عن هجرته، فبذل لهم مالَه في تخليص نفسه ابتغاءَ ثواب الله تعالى، فسماه النبي صلى الله عليه وسلم بيعًا، وهذا أحسن ما قيل في المبايعة.

ثم هي واجبةٌ على كل مسلم لقوله صلى الله عليه وسلم: "من مات وليس في عنقه بيعةٌ مات ميتةً جاهليةً"، غير أنه مَن كان من أهل الحل والعقد والشهرة، فبيعته بالقول والمباشرة باليد؛ إن كان حاضرًا، أو بالقول والإشهاد عليه؛ إن كان غائبًا، ويكفي من لا يُؤبه له، ولا يُعرف؛ أن يعتقدَ دخوله تحت طاعة الإمام، ويَسمع ويُطيع له في السر والجهر، ولا يعتقد خلافًا لذلك، فإن

---

(١) الجامع لعلوم الإمام أحمد (١٣ / ٢٩).

(٢) شرح أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل، للشيخ ربيع المدخلي (ص: ٥٩).

أضمره فمات؛ مات ميتةً جاهليةً؛ لأنه لم يجعل في عنقه بيعة"[١].

ثالثًا: ما جاء عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨هـ).

فقد قال: "والقدرة على سياسة الناس؛ إما بطاعتهم له، وإما بقهره لهم، فمتى صار قادرًا على سياستهم بطاعتهم أو بقهره، فهو ذو سلطان مطاع، إذا أمر بطاعة الله[٢].

ولهذا قال أحمد في رسالة عبدوس بن مالك العطار: "أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم" إلى أن قال: "ومن ولي الخلافة فأجمع عليه الناس ورضوا به، ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفةً وسُمِّي أمير المؤمنين، فدفع الصدقات إليه جائزٌ برًّا كان أو فاجرًا".

وقال في رواية إسحاق بن منصور، وقد سئل عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من مات وليس له إمام، مات ميتةً جاهليةً"؛ ما معناه؟ فقال: تدري ما الإمام؟ الإمام الذي يجمع عليه المسلمون، كلهم يقول: هذا إمام؛ فهذا معناه"[٣].

رابعًا: ما جاء عن الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله (ت: ٨٥٢هـ).

فقد قال: "والمراد بالميتة الجاهلية وهي بكسر الميم حالة الموت كموت أهل الجاهلية على ضلال وليس له إمام مطاع، لأنهم كانوا لا يعرفون ذلك، وليس المراد أنه يموت كافرًا، بل يموت عاصيًا ..."[٤].

---

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤ / ٤٤).

(٢) وهذا على التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وهو أن يُطاع بما هو لله طاعة، وبما هو ليس بمعصية، إذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

(٣) منهاج السنة النبوية (١ / ٥٢٨).

(٤) فتح الباري (١٣ / ٧).

خامسًا: ما جاء عن العلامة عبد الله أبابطين رحمه الله (ت: ١٢٨٢هـ).

وقد سئل عن قوله صلى الله عليه وسلم: "من مات وليس في عنقه بيعةٌ، مات ميتةً جاهليةً"، فأجاب:

"أرجو أنه لا يجب على كل إنسان المبايعة، وأنه إذا دخل تحت الطاعة وانقاد، ورأى أنه لا يجوز الخروج على الإمام، ولا معصيته في غير معصية الله، أن ذلك كافٍ، وإنما وصف صلى الله عليه وسلم ميتته بالميتة الجاهلية، لأن أهل الجاهلية كانوا يأنفون من الانقياد لواحد منهم، ولا يرضون بالدخول في طاعة واحد، فشبَّه حال من لم يدخل في جماعة المسلمين بحال أهل الجاهلية في هذا المعنى، والله أعلم"[١].

سادسًا: ما جاء عن العلامة ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ).

فقد قال: "ثم أشد من ذلك من لا يعتقد للإمام بيعة؛ من يقول: أنا ما بايعت الإمام، ولا له بيعة عليَّ؛ لأن مضمون هذا الكلام أنه لا سمع له ولا طاعة له ولا ولاية[٢]، وهذا أيضًا من الأمر المنكر العظيم؛ فإن الرسول عليه الصلاة والسلام أخبر أن من مات من غير بيعةٍ وليس له إمامٌ؛ فإنه يموت ميتةً جاهليةً، يعني ليست ميتةً إسلاميةً؛ بل ميتة أهل الجهل – والعياذ بالله – وسيجد جزاءه عند الله عز وجل.

فالواجب أن يعتقد الإنسان أن له إمامًا، وأن له أميرًا يدين له بالطاعة في غير معصية الله[٣]، فإذا قال مثلاً: أنا لن أبايع، قلنا: البيعة لا تكون في رعاع الناس وعوام الناس، إنما تكون لأهل الحل والعقد.

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩ / ١١).

(٢) وهذا القول خلاف ما يقوله الشيخ ربيع حفظه الله، وبراءته منه تشهد به هذه المجموعة نفسها، كما سبق ذِكر ذلك عن أحدهم!!.

(٣) وهو ما يعتقده ويقرره الشيخ ربيع حفظه الله، ولا يُنكر ذلك إلا مفترٍ ظالم.

ولهذا نقول: هل بايع كل الناس أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا؟ هل بايعهم كل الناس حتى الأطفال والعجوز والمرأة في خدرها؟ أبدًا لم يبايعوهم. ولم يأت أهل مكة يبايعون أبا بكر، ولا أهل الطائف ولا غيرهم، إنما بايعه أهل الحل والعقد في المدينة، وتمت البيعة بذلك.

وليست البيعة لازمةً لكل واحد من الناس أن يجيء يبايع، ولا يمكن لعوام الناس.

ورعاع الناس تابعون لأهل الحل والعقد، فإذا تمت البيعة من أهل الحل والعقد؛ صار المُبايَع إمامًا، وصار ولي أمر تجب طاعته في غير معصية الله، فمن مات وهو يعتقد أنه ليس له ولي أمر، وأنه ليست له بيعة، فإنه يموت ميتة جاهلية. نسأل الله العافية والحماية، والله الموفق"[١].

وقال: "وذلك أن بيعة الإمام واجبة، يجب على كل مسلم أن يكون له إمام، سواءٌ كان إمامًا عامًّا؛ كما جرى في عهد الخلفاء الراشدين ومَن بعدهم من الخلفاء، أو إمامًا في منطقة؛ كما هو الحال الآن، ومنذ أزمنة بعيدة؛ من زمن الأئمة الأربعة ومَن بعدهم والمسلمون متفرقون، كل جهةٍ لها إمام، وكل إمامٍ مسموعٌ له ومطاع، بإجماع المسلمين، ولم يَقُل أحدٌ من المسلمين إنه لا تجب الطاعة إلا إذا كان خليفةً واحدًا على جميع بلاد الإسلام، ولا يمكن أن يقول أحدٌ بذلك، لأنه لو قيل بهذا؛ ما بقي للمسلمين الآن إمام، ولا أمير، ولَمات الناس كلهم ميتةً جاهليةً، لأن الإنسان إذا مات وليس له إمام؛ فإنه يموت ميتةً جاهليةً، يُحشر مع أهل الجهل - والعياذ بالله — الذين كانوا قبل الرسالات.

فالإمام في كل مكان، وفي كل منطقة بحسبها، فمثلاً نحن هنا في السعودية أئمتنا آل سعود، لهم علينا البيعة، يجب علينا طاعتهم في غير معصية الله عز وجل، وهم أئمتنا وندين الله تعالى بالولاء لهم، ونعتقد أن بيعتهم في أعناقنا، ولو مات الإنسان على غير هذه العقيدة في هذه البلاد لَمات ميتةً جاهليةً، لأنه مات بلا إيمان، وكذلك أيضًا في مصر، وفي غيرها من البلاد، كلٌّ له إمامٌ

---

(١) شرح رياض الصالحين (٣ / ٦٥٦).

جعل الله له السلطة عليه، ولو قلنا لا إمام إلا الإمام الذي يَعُمُّ جميع بلاد المسلمين؛ ما بقي للمسلمين اليوم أئمة، ولكانت ميتة المسلمين كلهم ميتةً جاهليةً والعياذ بالله"(١).

وسُئل رحمه الله: ما حكم من لا يرى البيعة لولي الأمر، إن كان يترتب على ذلك خروج؟.

فأجاب: "الذي لا يرى بيعةً لولي الأمر؛ يموت ميتةً جاهليةً؛ لأنه ليس له إمام، ومن المعلوم أن البيعة تثبت للإمام إذا بايعه أهل الحل والعقد، ولا يمكن أن نقول إن البيعة حقٌّ لكل فرد من أفراد الأمة، والدليل على هذا أن الصحابة رضي الله عنهم بايعوا الخليفة الأول أبا بكر رضي الله عنه ولم يكن ذلك من كل فرد من أفراد الأمة، بل من أهل الحل والعقد، فإذا بايع أهل الحل والعقد لرجل وجعلوه إمامًا عليهم صار إمامًا، وصار من خرج عن هذه البيعة يجب عليه أن يعود إلى البيعة حتى لا يموت ميتةً جاهليةً، أو يُرفع أمره إلى ولي الأمر لينظر فيه ما يرى؛ لأن مثل هذا المبدأ مبدأٌ خطيرٌ فاسدٌ يُؤدِّي إلى الفتن والشرور.

فنقول لهذا الرجل ناصحين له: اتق الله في نفسك، واتق الله في أمتك، ويجب عليك أن تبايع لولي الأمر، وتعتقد أنه إمامٌ ثابت، سواء بايعت أنت أم لم تبايع، إذًا الأمر في البيعة ليس لكل فرد من أفراد الناس، ولكنه لأهل الحل والعقد"(٢).

ثم سُئل: وإذا كان عذره تعدد الولايات الإسلامية، والبيعة تكون للإمام الواحد؟.

فأجاب: "هذا عذرٌ باطلٌ مخالفٌ لإجماع المسلمين، فتعدد الخلافات الإسلامية ثابتٌ من عهد الصحابة رضي الله عنهم، وهي متعددةٌ إلى يومنا هذا، والأئمة من أهل السنة كلهم متفقون على أن البيعة تكون للإمام أو للأمير الذي هم في حوزته، ولا أحد ينكر ذلك، وهذا الذي قاله تلبيس من الشيطان، وإلا فإنه من المعلوم أن طريق المسلمين إلى يومنا هذا أن يُبايعوا لمن كانت له الولاية على

---

(١) شرح رياض الصالحين (٦ / ٦٤٨).

(٢) لقاءات الباب المفتوح (٣ / ١٧٥).

منطقتهم، ويَرون أنه واجب الطاعة.

فنسأل هذا الرجل: إذا كنت لا ترى أن البيعة إلا لإمام واحد على عموم المسلمين، فمعنى ذلك أن الناس الآن أصبحوا كلهم بلا إمام، وهذا شيءٌ مستحيلٌ متعذرٌ، لو أننا أخذنا بهذا الرأي لأصبحت الأمور فوضى، كل إنسان يقول: ليس لأحد عليَّ طاعة، ولا يخفى ما في هذا القول من المنكر العظيم"[١].

وأقوال العلماء في هذا الباب كثيرةٌ وكثيرةٌ جدًّا، ومذهب أهل السنة والجماعة واضحٌ فيها وضوح الشمس في رائعة النهار، وأن العالم مادام يقول ويُقرر ما تقتضيه البيعة وتستلزمه من السمع والطاعة للأئمة، ومن عدم الخروج عليهم، ومن عدم منازعتهم، وعدم الافتئات عليهم، وعدم الإنكار العلني عليهم، ولا يبيت ليلته إلا وهو يعتقد أن عليه إمامًا، وأنه داخلٌ تحت طاعة هذا الإمام، فإنه سالمٌ من المخالفة في هذا الباب، ويُتساهل معه فيه، كما تساهل أئمة زماننا مع الإمام الألباني - رحم الله الجميع -، ولم نجد فيهم من يُشنِّع عليه، كما هو صنيع أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهل والضلال، الذين يجهلون ما عليه الأئمة، ويجهلون أنهم يجهلون، وإلا فإن الطعن فيمن هذا حاله من علماء السنة إنما هو ضلالٌ وانحراف، لا يصدر من سلفيٍّ أبدًا، لا في حق الشيخ الألباني، ولا في حق الشيخ ربيع، ولا في غيرهما من أئمة السنة، رحم الله من مات منهم وغفر لحيهم.

ومن المعلوم أن كلاًّ من الشيخين؛ سواء الشيخ الألباني رحمه الله، أو الشيخ ربيع حفظه الله، كلاهما يبيت ليله وهو يعتقد دخوله تحت طاعة الإمام، وكلاهما يقول ويُقرر ويأمر ويدعو ويحث الناس على التزام ما تقتضيه البيعة وتستلزمه؛ من السمع والطاعة للأئمة، ومن عدم جواز الخروج عليهم، ومن عدم منازعتهم، وعدم الافتئات عليهم، وعدم الإنكار العلني عليهم ...، إلى غير ذلك

---

(١) لقاءات الباب المفتوح (٣ / ١٧٦).

مما تقتضيه البيعة للأئمة وتستلزمه.

– أقوال الشيخ ربيع المُبيّنة والمؤكِّدة لهذه المعاني.

ومن أقوال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله المُبيِّنة والمؤكِّدة لهذه المعاني – زيادة على ما سبق ذكره – ما يأتي:

أولاً: ما جاء عنه وذكَرَه في ردِّه على سيد قطب في هذه المسألة.

فقد عنون عنوانًا قال فيه: "سيِّد قُطب يُقرِّر مذاهب الفرق الضالة ويُوهم أنها مذهب عمر بن الخطاب".

ثم قال تحت هذا العنوان:

"فإن "سيِّدًا" إنما يُقرِّر هنا مذاهب الفرق الضالة من الخوارج والمعتزلة والرافضة، ولا يلتفت إلى ما قرَّره الرسول صلى الله عليه وسلم، وقرَّره أهل السنة والجماعة بناءً على توجيهات رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي منها ما أخرجه مسلم وغيرُه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عليك السمع والطاعة في عُسرك، ويُسرك، ومنشطك، ومكرهك، وأثرة عليك".

وما أخرجه مسلم وغيرُه من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال: "بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى ألاَّ نُنازعَ الأمرَ أهلَه، وعلى أن نقول بالحق حيثما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم".

وزاد مسلم بعد قوله: "وألاَّ نُنازعَ الأمرَ أهلَه"، قال: "إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان".

وما رواه مسلم وغيرُه عن سلمة بن يزيد الجعفي: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

"اسمعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حُمِّلوا، وعليكم ما حُمِّلتم".

ومن حديث حذيفة: "يكون بعدي أئمةٌ؛ لا يَهتدون بهداي، ولا يَستنُّون بسنَّتي، وسيقوم فيهم رجالٌ؛ قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قال: قلت: كيف أصنعُ يا رسول الله، إن أدركتُ ذلك؟ قال: تسمع وتطيع، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالَك؛ فاسمع وأطع".

وحديث ابن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "ستكون أثَرَةٌ وأمورٌ تُنكِرونَها، قالوا: يا رسول الله فما تأمرنا؟ قال: تُؤدُّون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم".

ففي هذه الأحاديث: وجوب طاعة الإمام على الأمة؛ مهما ظَلَم الإمام وخالف هَدْيَ الإسلام؛ حتى ترى الأمة في هذا الإمام الكُفرَ البواح المُخرِج عن دائرة الإسلام.

لم يستضيء "سيِّد" بهذه التوجيهات النبوية، ولم يلتفت إلى مذهب أهل السنة والجماعة، وذهب يُقرِّر ما هو أشدُّ من مذهب الخوارج والفرق الضالة الأخرى، ثم ينسب ذلك إلى الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ أنه يرى هذا المذهب الرديء: "أنه لا يستحق طاعة الرعية إلا إذا كان في غاية العدل"، ولقد أشار إلى قصة البرود اليمانية ...

ذكر الشيخ ربيع حفظه الله هذه القصة من كلام سيد قطب، ثم بيَّن بطلانها، ثم قال:

كيف يتبنَّى "سيِّد" هذا المبدأ الثوري الخطير الذي لا تعيش عليه أمة، ولا يقومُ عليه دين؛ على هذه القصة الباطلة، لعلَّها من صياغة أعداء الإسلام؛ لتدمير الإسلام والمسلمين"[١].

ثانيًا: ما جاء عنه وذكَرَه في ردِّه على الدكتور سعود الفنيسان في هذه المسألة.

فقد ذكر عن الدكتور سعود الفنيسان قوله:

"الوقفة الثالثة: طاعة الحاكم المسلم: طاعة ولي الأمر العادل".

---

(١) مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (ص: ٦٩).

وذكر أدلته التي استدل بها، وهي قوله:

جاء في صحيح مسلم: "من أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني".

وأخرج أبو داود عن أبي موسى الأشعري: "إن من إجلال الله ... إكرام ذي السلطان المقسط".

وفي حديث عبادة بن الصامت المتفق عليه : "بايعنا رسول الله على السمع والطاعة في السر والعلن، وعلى النفقة في العسر واليسر والأثرة، وألاَّ نُنازع السلطان أهله، إلا أن نرى كفرًا بواحًا عندنا فيه من الله برهان".

وفي حديث عبد الله بن عمر عند مسلم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، ما لم يُؤمر بمعصية، فإن أُمِر بمعصية فلا سمع عليه ولا طاعة".

ثم ذكر عن الدكتور سعود الفنيسان ما نطق به بعد أن ساق هذه الأدلة، وهو قوله:

"إن طاعة الحاكم والأمير أو الرئيس العادل بهذه النصوص وغيرها واجبةٌ وجوبًا قطعيًّا؛ إذا أمر بمعروف وطاعة، أما إذا أمر بمنكر أو معصية؛ فلا سمع له ولا طاعة، كما في الحديث: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"".

ثم قال الشيخ ربيع حفظه الله معلِّقًا على كلام الدكتور سعود الفنيسان:

"نص حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

عن جُنادةَ بن أبي أميَّةَ قال: دخلنا على عبادة بن الصَّامت وهو مريضٌ فقلنا: حدِّثنا أصلحك الله بحديثٍ يَنفعُ الله به سَمِعتَهُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: "دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فكان فيما أَخَذ علينا أَنْ بايعَنا على السمع والطاعة في مَنشَطِنا ومَكرَهِنا وعُسرِنا ويُسرِنا وأثرَةٍ علينا، وألاَّ نُنازِعِ الأمرَ أهلَه، قال: إلا أنْ تَرَوا كُفرًا بَوَاحًا عِندَكُم من الله فيه برهان".

وفي رواية: "وعلى أنْ نَقولَ بالحق أينما كنا لا نَخافُ في الله لَومَةَ لائم".

في هذا الحديث اهتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الطاعة في المنشط والمكره، والعسر واليسر، وفي حال الاستئثار بالمال والمناصب ونحو ذلك.

ومن مقتضيات هذه الطاعة عدم منازعة الأمير المسلم في كل الأحوال، إلا في حالة واحدة وهي الكفر البواح، الذي يُعلنه الأمير جهارًا، أما في غير هذه الحال فلابد من الطاعة في غير معصية الله.

ثم ذكر بعض الأحاديث الدالة على هذه المعاني، ومنها قوله:

"وحديث أنس بن مالك عن أُسَيد بن حُضَير رضي الله عنهما أن رجلاً من الأنصار قال: "يا رسول الله، ألا تَستعملُني كما استَعملتَ فلانًا؟ قال: سَتَلقَونَ بَعدي أثرَةً فاصبروا حتى تَلقَوني على الحَوض".

ترجم له النووي بقوله: "باب الأمر بالصَّبر عند ظُلم الولاة واستِئثارِهِم".

وحديث عَلقَمة بن وائل الحَضرَمي عن أبيه قال: "سأل سَلَمةُ بن يَزيدَ الجُعْفِيُّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا نبيَّ الله، أرأيتَ إن قَامَت علينا أُمراء يَسألونا حَقَّهُم ويَمنعونا حَقّنا، فما تَأمُرُنا؟ فأعرَض عنه، ثم سَألَهُ، فأعرَض عنه، ثم سَألَهُ في الثانية، أو في الثالثة، فَجَذَبَهُ الأشْعَثُ بن قَيْس، وقال: "اسمَعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حُمِّلوا وعليكم ما حُمِّلتُم".

وساقه الإمام مسلم مرة أخرى بإسناد آخر، وفيه: "فَجَذَبَهُ الأشْعَثُ بن قَيْس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اسمَعوا وأطيعوا، فإنما عليهم ما حُمِّلوا وعليكم ما حُمِّلتُم".

وترجم له النووي بقوله: "باب في طاعة الأمراء وإنْ مَنعوا الحُقوق".

ذكر الشيخ ربيع حفظه الله أدلّته على ما يقول ويُقرر، ثم قال:

"تأمل هذه الأحاديث وما في معناها لتُدرِك أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم أشجع الشجعان وأعدل خلق الله العادلين كيف يُغلق أبواب الفتن ويسد نوافذها ومنافذها.

لقد أطلع اللهُ رسولَه على ما سيكون في هذه الأمة من فتنٍ ومن جور الحكام واستئثارهم بالأموال والمناصب، فيأمر الأمة بالصبر، وأداء الحقوق التي عليهم وإن منعهم الحكام حقهم.

ولم يأمرهم بالمظاهرات والمطالبات بالحقوق كما يفعله ويقوله الديمقراطيون من اليهود والنصارى والعلمانيين، ومن سار على نهجهم من هواة الأموال والمناصب المتجاهلين لهذه التوجيهات النبوية الحكيمة، التي تحمي الأمة من الفتن وسفك الدماء وهدم المصالح وإهدار الأموال، وهذا والله منهج الله ورسوله الفذ، لا منهج دعاة الديمقراطية ودعاة الفوضى باسم الحريات المهضومة.

وقد أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقول الحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم، وليس معنى قول الحق المناداة بالديمقراطية والمظاهرات، والدعوات الهدامة إلى الفتن وسفك الدماء لتحقيق مآربهم ...".

إلى أن قال: "مما يُؤخذ على الدكتور سعود".

فذكر بعض المؤاخذات عليه، وكان مما قاله وقرره في ردِّه على هذه المؤاخذات، أن قال:

"فهذه البيعة بما حوته؛ يجب على المسلمين التزامها في كل الأحوال المذكورة في الحديث؛ إلا في حال الكفر البواح.

ولو كان الحاكم غيرَ عادلٍ كما في قوله: "وأثرة علينا"، فالعادل لا يستأثر على المسلمين لا بمال ولا بغيره من أنواع الأثرة، بل لا يكون المستأثر إلا جائرًا، ومع ذلك يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسمع والطاعة له، مادام يصلي، ومادام في دائرة الإسلام، فيُطاع في الجهاد في سبيل الله بالمال والنفس، وفي الصلاة والحج والصيام، وفي العقوبات لمن يقصِّر في شيءٍ من هذه الواجبات، وفي إقامة الحدود، وفي بذل الأموال في الجهاد، وعند الأزمات".

وقال: "وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحث أصحابه على بذل الأموال في الجهاد في

سبيل الله، وفي الأزمات ومساعدة من تصيبهم الجوائح، ولا يجوز أن تُربَّى الأمة على الاتِّكال على الدولة الإسلامية[(١)]".

وقال: "خرج الدكتور من حديثَي عبادة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم بأمرٍ عجيب، ألا وهو قصر الطاعة على الحاكم والأمير والرئيس العادل، والحديثان يتناولان العادل وغير العادل مادام في دائرة الإسلام، فما هكذا الفقه للنصوص القرآنية والنبوية، وما هكذا يا سعد تورد الإبل".

وقال: "فالإمام المسلم يُطاع ويُؤدَّى الذي له على المسلمين، وإن كان عنده أثرةٌ، وأمورٌ تُنكر عليه، ولا يُخالف هذا المنهج إلا الخوارج والمتأثرون بالديمقراطية والسياسة الغربية؛ سياسة اليهود والنصارى، الذين حرَّفوا دينهم، ويريدون أن يحرِّف المسلمون دينهم، ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۗ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وقال تعالى لنبيه الكريم والمقصود الأمة: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠].

وقال تعالى لنبيه الكريم: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٧٤-٧٥].

فاتباع أهواء أعداء الله وأعداء رسوله وأعداء الإسلام والمسلمين والركون إليهم ولو في شيءٍ قليلٍ في ذلك، فهذا والله فيه الوعيد الشديد والخذلان الأكيد من رب السماوات والأرض، فليحذر المسلمون من الركض وراء أعداء الله وأعداء دينهم".

وقال: "والرسول صلى الله عليه وسلم قد أذن للحاكم في الاجتهاد، وبيَّن أن له أجرَين إن أصاب، وأجرًا واحدًا إن أخطأ.

---

(١) هذا هو ما نعرفه ويعرفه السلفيون جميعًا عن الشيخ ربيع حفظه الله، وهذا ما يعتقده في الدول الإسلامية وحكامها، وأنها دولٌ إسلاميةٌ، وحكامها مسلمون، ولا يقول بغير هذا القول ويتهمه به؛ إلا ظالمٌ مفترٍ أفَّاك.

ومراعاة المصالح ودرء المفاسد من مسارح الاجتهاد.

وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بطاعة الإمام ما لم يأمر بمعصية، فالحاكم يُطاع إلا في المعصية فإنه لا يُطاع فيها.

أما إذا اجتهد في تحقيق مصلحةٍ أو مصالحَ لا يُخالف فيها نصًّا عن الله وعن رسوله، فهذا مما يُشكر عليه، ويُثاب عليه كما في الحديث السالف.

وكذلك إذا اجتهد في دفع المفاسد عن الأمة إذا لم يُخالف نصًّا.

وهذا الاجتهاد على التفصيل السابق يشمل العلماء".

وقال: "هناك شيءٌ وأمرٌ مهمٌّ نصَّت عليه الأحاديث الصحيحة الثابتة، وعليه أهل السنة والجماعة وأئمتهم عبر التأريخ الإسلامي، ألا وهو: إذا كان هذا الحاكم جائرًا مستأثرًا على المسلمين، ويَرون منه أمورًا مُنكرةً تصدر منه، فإنه بمقتضى هذا المنهج، لا يجوز منازعته، ولا الخروج عليه، فلماذا يُغفِل الدكتور هذا الأمر المهم في هذا الوقت الذي تضطرم فيه الفتن؟"[1].

ثالثًا: ما قرره في هذه المسألة في غير ما موطن.

- الموطن الأول: سئل حفظه الله:

قال الله عز وجل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]، هل الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله يُطاع؟.

فأجاب: "الرسول عليه الصلاة والسلام وضع - يعني - معالم لهذه الطاعة، ووضع لها حدودًا، ووضع لها شروطًا، فـ:"لا طاعة في المعصية، إنما الطاعة في المعروف" كما قال عليه الصلاة والسلام.

(١) انظر تفصيل ذلك في كتاب: "حكم المظاهرات في الإسلام" (ص: ٢٤ وما بعدها).

لكن هذا الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله - يعني - هناك أمورٌ من الشريعة، لا شك ندري أنها موجودة في بعض البلاد الإسلامية؛ كالأحوال الشخصية، وكإقامة الصلاة والحج والزكاة في بعض البلدان، فالذي بقي معهم من الخير وأمَروا به يُطاعون فيه، وما أمَروا به من معصية ومخالفة لشرع الله؛ فلا طاعة لهم في ذلك، حتى لو كان حاكمًا عادلاً يُطبق شريعة الله، لكن أمرَكَ بمعصية؛ فلا طاعة له في هذه المعصية"[1].

- الموطن الثاني: ما ذكره في كلمة له عن الأحداث والمظاهرات والخروج على الحكام، وكان مما قاله فيها:

"فإن الإسلام لكمال هديه وكمال حكمته يمنع الخروج على الحكام، وما يؤدي إلى الخروج، ويأمر بالنصيحة والموعظة الحسنة النافعة؛ بالطرق الحكيمة البعيدة عن الإفساد والمفاسد.

لكن الخوارج يرون الخروج على الأئمة - بارك الله فيكم - يعني إذا كانوا يُكفِّرون بالكبيرة، فهم يُكفِّرون الإمام أو الحاكم، إذا خالف ووقع في معصية استحلوا الخروج عليه، فيخرجون يسفكون الدماء، وينتهكون الأعراض، ويستبيحون أخذ أموال المسلمين، وسبي ذراريهم؛ إلى آخر مخازيهم التي وقعوا فيها بسبب هواهم، وبسبب خلافهم لمنهج الله تبارك وتعالى، ولِما قرره الرسول عليه الصلاة والسلام، وقرره القرآن، وسار عليه العلماء، وسار عليه الخلفاء الراشدون.

خالفوا هذا بأهوائهم؛ فأثخنوا في الأمة ومزَّقوهم شر ممزق، وتلاحقت البدع بعد ذلك، هم فتحوا هذا الباب، بل أبواب الشرور والفتن، لهذا أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتلهم، فقال: "هُم شَرُّ الخلقِ والخليقة"، "فأينما لَقِيتُموهُم فاقتُلوهم"، "يَمرُقون من الدِّين كما يَمرُق السَّهمُ مِن الرَّمِيَّة"، فهذه طريقة الخوارج في كل زمان ومكان.

دائمًا يدعون إلى سفك الدماء وإلى الخروج على حكام المسلمين - بارك الله فيكم -، أما

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (١٤ / ١٤٣).

الشريعة ففيها الحكمة، وفيها مراعاة المصالح، وفيها درء المفاسد، فإن الخروج على الأئمة له مفاسد عظيمة جدًّا.

لقد أَطْلَعَ الله رسولَه صلى الله عليه وسلم على ما سيحدث في الأمة من انحراف في الحكام وفي غيرهم، فقال عن الحكام: "إنها ستكون بَعْدِي أَثَرَةٌ وأمورٌ تُنكِرونها، قالوا: يا رسول الله، فما تأمُر من أدرك منا ذلك؟ قال: تُؤَدُّون الحق الذي علَيكُم، وتَسألون الله الذي لَكُم".

فلم يأمرهم بالخروج، ولا القتال، ولا المظاهرات، ولا غيرها من ألوان الفساد.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "كانت بَنُو إسرائيلَ تَسُوسُهم الأنبياء، كلما هلك نبيٌّ خَلَفَهُ نبيٌّ، وإنه لا نبيَّ بَعْدِي، وسيكون خُلفاءُ فيَكثُرون قالوا: فما تَأمُرُنا قال: فُوا ببيعة الأول فالأول، وأَعطُوهُم حَقَّهُم، فإن اللهَ سَائِلُهُم عمَّا اسْتَرعَاهُم".

انظر إلى هذا التوجيه النبوي الحكيم؛ فلو كان صبر المسلمين على جور حكامهم منطلقًا من هذه التوجيهات النبوية الحكيمة؛ لجعل الله لهم فرجًا ومخرجًا ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣].

وكما تحدَّث رسول الله صلى الله عليه وسلم عن واقع الحكام، تحدَّث أيضًا عن الفِرَق وأنَّ هذه الأمة ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، أطلَعَه الله سبحانه وتعالى على ذلك، وهذا من معجزاته، أطلَعَه الله على ما سيكون في هذه الأمة من بدعٍ وسياساتٍ منحرفةٍ، وما شاكل ذلك، ولكن رسول الله يُراعي المصلحة الكبرى، ويدفع الفتنة الكبرى عن المسلمين، وعن دمائهم، وعن أعراضهم، وعن أموالهم.

أمر الله سبحانه وتعالى بتغيير المنكر ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ومع ذلك الحاكم له شأنٌ آخر، وهو أن يُنصَح بالحكمة والموعظة الحسنة، لأن تغيير منكره إذا كان دون الكفر البواح؛ يترتَّب عليه مفسدةٌ أكبر وأكبر وأكبر من المفسدة التي هو واقعٌ فيها، والتي تريد أن تَستريح منها وتُزيلها، تقع في مفسدةٍ أكبر وأكبر من الفوضى، وسفك الدماء، وانتهاك الأعراض، وسلب الأموال، وما شاكل ذلك، أَمرنا بالصبر عليه الصلاة والسلام، قال عبادة بن الصامت رضي الله عنه:

"بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة، في المنشط والمَكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أنْ لا ننازع الأمر أهله، حتى تَروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان".

كفرٌ بَوَاحٌ لا يحتمل التأويل، ولا يقبل تأويلاً، واضحٌ كالشمس، فحينئذٍ للمسلمين أن يخرجوا على هذا الحاكم الذي وقع في الكفر الواضح، بشرط أن لا يكون في خروجهم مفسدةٌ أكبر من بقاء هذا الحاكم الكافر - بارك الله فيكم -، لأنه قد يخرج بعض الناس، والضعفاء، فيفتك بهم ويضيع الدين والدنيا، فتكون المفسدة أكبر! فلا يخرج المسلمون على الحاكم الكافر؛ إلا إذا كان الخروج أرجح وأنجح، وأن المسلمين سيسقطونه دون سفك دماء، ودون انتهاك أعراض، ودون ودون.

أما إذا بقي في دائرة الإسلام، "لا ما صَلوا"، تروي أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إنه يكون عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمَن عَرَف فقد بَرِئ، ومن أَنكر فقد سَلِم، ولكن من رَضِيَ وتابع، قالوا: ألا نقاتلهم يا رسول الله؟ قال: لا! ما صَلَّوْا"، فمادام يصلي، فلا يجوز الخروج عليه، ما قال: "ما أقاموا الصلاة"، قال: "لا ما صلوا"، مادام يصلي، ظاهره الإسلام، وأنه في دائرة الإسلام، فلا يجوز الخروج عليه، لأن الخروج يؤدي إلى سفك الدماء، وانتهاك الأعراض.

وما استفاد الناس من الخروج على الحكام أبدًا، لم يستفيدوا من الخروج على الحكام أبدًا، خروج أهل المدينة على يزيد ترتَّب عليه مفاسد عظيمة، خروجهم على بني أمية وعلى بني

العباس؛ ما يترتب عليها إلا الفساد والهلاك والدمار.

فلم يستفد المسلمون من هذه الخروجات أبدًا، ودائمًا تأتي مفاسدها أكبر وأكبر وأشد من مصالحها.

واعتبروا بالصومال، كان حاكمهم ظالِمًا فاجرًا فخرجوا عليه، فاستمروا في دوامة من الفتن والدماء إلى يومنا هذا.

صدام الفاجر البعثي، انظر لَمَّا أُسقِط ماذا يحصل للعراق إلى يومنا هذا.

وماذا سيحصل الآن لهؤلاء الذين يتظاهرون في البلدان العربية؟! ما الذي سيترتب على أعمال هؤلاء؟!.

والله أنا آسَف، آسَف الأسف الشديد، أنه لا ذِكر للإسلام في هذه المظاهرات كلها! وبعض الكُتاب يحكي الإجماع على هذه الديمقراطية، ينطلقون من الديمقراطية، المطالب الشعبية كلها تنطلق من الديمقراطية! ليس فيها أي مطلب ينطلق من الإسلام أبدًا، والعياذ بالله، والحلول من بعض الحكام ديمقراطية، فيا غربة الإسلام.

يعني هذا حاكم تونس غادر تونس والفوضى باقية، والله أعلم كيف ستنتهي الأمور؟! وما أظن أنها ستنتهي بحكم الإسلام.

وحاكم مصر؛ طلب مهلةً لمدةٍ بسيطةٍ ثم يتخلَّى عن الحكم، فأصر المتظاهرون إصرارًا شديدًا على تنحيته فورًا فتنحَّى، فما هو البديل عن الديمقراطية أو الحكم العسكري؟.

إذا لم يكن البديل هو الإسلام بعقائده ومناهجه الصحيحة في كل المجالات ومنها مجال السياسة، إذا لم يكن الإسلام هو البديل؛ فلم يصنعوا شيئًا، إذا كان البديل هو الديمقراطية الغربية المناهضة للإسلام؛ فبئس البديل.

أنا آسَف الآن على ما يحصل في العالم الإسلامي من هذه المظاهرات الجاهلية الهمجية

الفوضوية؛ التي لا وجود للإسلام في مطالبها، ولا للمتظاهرين، مما يدلك على أنهم جاهلون بالإسلام، وأنهم لا أمل لهم أو لا رغبة لهم في أن تقوم دولة إسلامية مثلاً، ما عندهم هذا، ديمقراطية! ديمقراطية! ديمقراطية! ديمقراطية!، يعني طلاب جامعات ودكاترة وأساتذة وعقولهم أدنى وأدنى من عقول الأطفال! وهم يركضون من وراء أفكار الغرب وتشريعات الغرب وقوانين الغرب، ومطالبُهم لا تقوم إلا على هذه الأمور التي جاءت من أوروبا "لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرًا بشبر، وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه"، أهل البدع فعلوا هذا، والسياسيون فعلوا هذا، مع الأسف الشديد.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يُهيئ للأمة علماء ناصحين يقودونهم بكتاب الله وبسنة رسول الله، وأن يُهيئ لهم حكامًا صالحين ناصحين يحكمون بشريعة الله تبارك وتعالى، بكتاب الله وبسنة رسول الله عليه الصلاة والسلام، إنَّ الحكم لله وحده سبحانه وتعالى، فلا حكم لأحدٍ معه، ولا شريك له في حكمه: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، الحكم لله وحده، ربكم الذي خلقكم وخلق الأرض وخلق السماء وأمدكم بالأنهار والجنان وكل شيء ثم تنسونه! وتنسون تشريعاته! وتتعلقون بتشريعات اليهود والنصارى!.

ما أحد ذكر الإسلام في هذه المظاهرات، حتى صوت الخوارج ما وُجِد عندهم، مع الأسف الشديد، نحن نذم الخوارج، ونذم خروجهم، ونحاربهم، لكن هؤلاء مطالبهم تحت مطالب الخوارج بدرجات ودرجات، مع الأسف الشديد.

فنحن ننصح المسلمين أن يعودوا إلى الله تبارك وتعالى، أن يعودوا إلى كتاب الله عز وجل، ويكون لا همَّ لهم إلا الالتزام بهذه الشريعة، وتطبيق هذه الشريعة الغراء، تطبيق نصوص هذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والسعادة كل السعادة فيه، وفي بيانه؛

السنة، والهلاك والدمار والشرور والفتن والمحن كلها تنصب على من يخرج عنهما ..."[١].

– الموطن الثالث: سئل حفظه الله:

ما رأيكم فيمن يقول: إنَّ الخوارج هم الذين يخرجون على الحاكم العادل فقط، أمَّا من يخرج على الحاكم الظالم فليس من الخوارج؟.

فأجاب: "عبد الملك بن مروان كان حاكمًا ظالِمًا، وقتل عبد الله ابن الزبير، وأميره هدم الكعبة، وعبد الله بن عمر يُبايعه بعد هذا كله، والصحابة الموجودون يبايعونه، – واللهِ – ظالم، الله يرحمه، عنده خيرات، وله حسنات، وله فتوحات، وله جهاد، ولكن – واللهِ – ظالمٌ جائر.

والرسول صلى الله عليه وسلم علَّم وعلَّم وعلَّم؛ نصوصٌ في الصحيحين وغيرهما: "خيار أئمتكم الذين تُحبونَهم ويُحبونَكم، ويُصَلُّون عليكم وتُصَلُّون عليهم، وشِرارُ أئمتِكُم الذين تُبغِضونَهم ويُبغِضونَكم، وتَلعنونَهُم ويَلعنونَكُم"، قيل: يا رسولَ الله، أفلا نُنابِذُهُم بالسيف؟ فقال: "لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتُم من وُلاتِكُم شيئًا تَكرَهونَه، فاكرَهوا عمَلَه، ولا تَنزِعوا يدًا من طاعة".

حكام جور، ومع هذا الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر بالصبر عليهم، ولا يُجيز الخروج عليهم، والذي يَشُق عصاهم شَقَّ عصا المسلمين؛ يجب قتله، ولو كان حاكمًا جائرًا.

هذا فقه الخوارج، يقولون: ما يكون خارجيًّا؛ إلاَّ إذا خرج على الحاكم العدل؛ هم يَرون أن عليًّا رضي الله عنه ليس بعادل، عثمان رضي الله عنه ليس بعادل.

والذين يُعظِّمون سيد قطب يَرون عثمان ليس بعادل، ولو تستروا، وإلا كيف يُقدِّسون سيد قطب الذي يطعن في عدالة عثمان، ويُسقِط خلافته، وهو لا يُسقِط إلاَّ بالكفر لأنَّه تكفيري؛ رئيس التكفيريين؟!.

---

(١) منشور على شبكة الإنترنت تحت عنوان: "كلمة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله عن الأحداث والمظاهرات والخروج على الحكام".

فلا يستطيع أن يجهر بتكفير عثمان، وهو جمع بين فكر الخوارج والروافض، وحمل راية الخوارج، وراية الروافض، ورايات أخرى جمعها، فيجعل عثمان رضي الله عنه جائرًا نخرج عليه، وعليًّا جائرًا نخرج عليه، وهكذا.

وذو الخويصرة؛ رأيتم كيف طعن في عدالة الرسول صلى الله عليه وسلم، فتكون المسألة ليس لها ميزان، عادلٌ عندَكَ ليس بعادلٍ عند الذي يَخرج عليه!.

إذن الحل أنَّ الحاكم مادام في دائرة الإسلام، والأمر ضَبطَه الرسول صلى الله عليه وسلم، ولو كان هذا الحاكم فاجرًا ظالِمًا، مادام في دائرة الإسلام، مادام يقيم الصلاة، لا يجوز الخروج عليه، عرفتم هذا؟ هذا حكم الله وحكم رسوله عليه الصلاة والسلام، وليس حكم السفهاء"[1].

وأقوال الشيخ ربيع حفظه الله في هذا الباب كثيرةٌ وكثيرةٌ جدًّا، سواء المكتوبة منها أو المسموعة، وكلها أقوالٌ لا يقولها، ولا يُقررها، ولا يناقش فيها ويجادل بها؛ إلا من يعتقد البيعة لحكام المسلمين، ويقول بكل ما تقتضيه هذه البيعة وتستلزمه.

ومن ادَّعى عليه غير ذلك، فليُثبت هذه المخالفة وهذا القول الباطل الذي يدَّعيه عليه بكلامٍ واضحٍ جليٍّ لا يحتمل التأويل، إما من كتابته وخطِّه، وإما بصوته، ودونه وهذا الأمر خرط القتاد.

*** ثالثًا: ما أراده الشيخ ربيع المدخلي من هذه العبارات هو أن يثبت بأن البيعة لا تكون إلا على كتاب الله عز وجل وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.**

فإن مما أراد الشيخ ربيع حفظه الله إثباته بمثل هذه العبارات وهذه الإطلاقات، هو أن البيعة لا تكون إلا على كتاب الله عز وجل، وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن البيعة على العلمانية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية، أو الشيوعية، أو الباطنية، أو غيرها مما هو مخالفٌ لشريعة الله عز وجل؛ فإنما هي بيعةٌ باطلةٌ لا تصح ولا تثبت، ولا يجوز لأحدٍ من المسلمين أن

---

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (١٤ / ٤١٩).

يُبايع لأميره على ذلك.

وهذا يعني أن الحاكم أو الأمير إذا كان يطلب البيعة على مثل هذه الأمور، فإن البيعة له والحال هذه تكون محرمةً، ولا تجوز إلا مع الإكراه والاضطرار، وغير ذلك مما هو معروفٌ تفصيله عند أهل السنة والجماعة.

أما أن يُبايع على مثل هذه الأمور من دون ما حاجة، ودون اضطرارٍ ولا إكراه؛ فلا، ولا يعني ذلك أنْ لا يعتقد المسلم إمامة هذا الإمام وإمرَته، بل يعتقد إمامته، وأنه أميرٌ عليه، ووليُّ أمرٍ له، يَسمع ويُطيع له بالمعروف، ولا يَخرج عليه، ولا يُنازعه في ملكه وسلطانه، ولا يُنكر عليه علنًا، ويَصبر عليه وإن ضرب ظهره وأخذ ماله، وهذا كله هو من مقتضى البيعة على كتاب الله عز وجل، وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

فعدم البيعة على هذه الضلالات وهذه المخالفات لشرع الله عز وجل ولدينه؛ لا يستلزم ترك البيعة للأئمة على كتاب الله عز وجل، وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بل هي واجبةٌ على كل مسلمٍ تجاه حاكمه وأميره ووليِّ أمره، وهو ما يقوله الشيخ ربيع حفظه الله، وما رجع إليه الشيخ الألباني رحمه الله.

ومن ادَّعى عليهما غير ذلك؛ فقد ظَلم وافترى، ونطالبه بالدليل على ما يدَّعيه ويَفتريه عليهما، ودونه وإثبات ذلك خرط القتاد.

ولو كان الشيخ ربيع حفظه الله لا يرى البيعة لهؤلاء الحكام المسلمين، لَمَا أمر بكل ما تقتضيه البيعة وتستلزمه، ولَمَا دعا الناس إلى التزام ذلك.

فقد سبق أن ذكرت أول هذا الوجه الثاني ما ثبت عن الشيخ ربيع حفظه الله في مسألة "البيعة" للحكام المسلمين، وما نقله عن علماء الإسلام من البيعة لحكامهم مع استيلاء الدولة الفاطمية الباطنية على بعض الممالك، وعجز هذه الدول المُبايَع لها من قِبَل هؤلاء العلماء عن

استرجاعها، وأن هذا القول لا يجتمع وما يَفتريه عليه المُفتَرون المُبطِلون من أنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرى لهم بيعة.

وسبق أن مثَّلت أيضًا بثلاث دول كان الشيخ ربيع حفظه الله يرى لهم البيعة، ويحث شعوبَهم على التزامها والتزام كل ما تقتضيه وتستلزمه؛ مع أنهم لا يُطبِّقون الشريعة، ولا يحكمون بها، وهو قولٌ لا يجتمع أيضًا وما يَفتريه عليه المُفتَرون المُبطِلون من أنه يُكفر حكام المسلمين أو أنه لا يرى لهم بيعة.

بل مما أجزم به، وأجزم بأنه لا خلاف فيه بين أهل السنة والجماعة، هو القول بتحريم البيعة على كل هذه الأمور، وهذه المخالفات، إذ لا وجود لعالمٍ من علماء السنة – بل ومن علماء أهل البدع والضلال – يجيز البيعة الشرعية للحكام والأمراء على العلمانية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية، أو الشيوعية، أو الباطنية، أو غيرها مما هو مخالفٌ لشريعة الله عز وجل، ولدينه، بل حتى مَن شغَّبوا على الشيخ ربيع في هذا الباب، فإني على يقين بأنهم لا يُجيزون ذلك، وهذا يعني أن تشغيبهم عليه في هذا الباب، إما لسوء قصدهم، وإما لجهلهم، وعدم فهمهم وضبطهم للمسألة.

وإلا فإن أقوال أهل العلم بأن البيعة لا تكون إلا على كتاب الله عز وجل، وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم كثيرةٌ وكثيرةٌ جدًّا، يُقررها السابق واللاحق منهم، ولا خلاف بينهم فيها.

– أقوال أهل العلم المبيِّنة بأن البيعة لا تكون إلا على كتاب الله عز وجل، وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

فمن هذه الأقوال:

أولاً: ما جاء عن الإمام أبي الحسن ابن بطال رحمه الله (ت: ٤٤٩هـ).

فقد ذكر عن الحسن بن علي رضي الله عنه أنه قال لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه:

"اتق الله يا معاوية على أمة محمد، لا تفنيهم بالسيف على طلب الدنيا وغرور فانية زائلة، فسلم الحسن الأمر إلى معاوية وصالَحَه وبايَعَه على السمع والطاعة على إقامة كتاب الله وسنة نبيِّه، ثم دخلا الكوفة فأخذ معاوية البيعة لنفسه على أهل العراقين، فكانت تلك السنة سنة الجماعة؛ لاجتماع الناس واتفاقهم وانقطاع الحرب"[١].

ثانيًا: ما جاء عن الحافظ أبي عمر ابن عبد البر رحمه الله (ت: ٤٦٣هـ).

فقد ذكر بإسناده، عن أبي العقيب قال: شهدت أبا بكر الصديق رضي الله عنه يُبايع الناس بعد نبي الله صلى الله عليه وسلم، فتجتمع عنده العصابة، فيقول لهم: أتبايعون على السمع والطاعة لله ولكتابه، ثم للأمير؟ فيقولون: نعم، قال: فتعلمت شرطه هذا وأنا كالمحتلم أو فوقه[٢]، فلما خلا من عنده أتيته فابتدأته فقلت: أبايعك على السمع والطاعة لله ولكتابه، ثم للأمير، فصعَّد فيَّ البصرَ وصوَّبَ، ورأيتُه أعجبَه"[٣].

وذكر بإسناده أيضًا، عن عمر أو عمرو بن عطية، قال: أتيت عمر بن الخطاب وأنا غلام، فبايعته على كتاب الله وسنة نبيِّه، هي لنا وهي علينا، فضحك وبايعني"[٤].

ثالثًا: ما جاء عن الإمام الشاطبي رحمه الله (ت: ٧٩٠هـ).

فقد ذكر ما فيه دلالةٌ واضحةٌ على أن البيعة للأمراء لا تكون على مخالفةٍ من المخالفات الشرعية، لا على الجور والظلم، ولا على غير ذلك مما هو مخالف لشريعة الله عز وجل، وإنما تكون على كتاب الله عز وجل، وعلى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فيُسمَع ويُطاع لهم

---

(١) شرح صحيح البخاري (٨ / ٩٧).

(٢) تأمَّل قوله: "فتعلمت شرطه هذا وأنا كالمحتلم أو فوقه"، إذ فيه دلالة واضحة على أنه فهم بأن هذا شرطٌ مع صغر سنه، فما أحوجنا لأَنْ يعرف المُشغِّبون على علماء السنة هذا الشرط ويفهموه!!.

(٣) التمهيد (١٦ / ٣٥٤).

(٤) التمهيد (١٦ / ٣٥٣).

بالمعروف، ولا طاعة لمخلوق في معصية الله، لا الأمراء ولا العلماء ولا غيرهم، وهذا يعني أن الطاعة لهم إنما هي فيما كان لله طاعة، أو فيما هو ليس بمعصية، وعلى هذا الأساس تكون البيعة، قال الشاطبي رحمه الله:

"قيل ليحيى بن يحيى: البيعة مكروهةٌ؟ قال: لا. قيل له: فإن كانوا أئمة جور؟ فقال: قد بايع ابن عمر لعبد الملك بن مروان، وبالسيف أخذ الملك. أخبرني بذلك مالك عنه؛ أنه كتب إليه: "وأُقِر لك بالسمع والطاعة على كتاب الله وسنة نبيِّه محمد صلى الله عليه وسلم". قال يحيى: والبيعة خيرٌ من الفرقة"[(١)].

رابعًا: ما جاء عن الإمام ابن باز رحمه الله (ت: ١٤٢٠هـ).

فقد قال: "فإن الله شرع سبحانه أن يُبايع ولي الأمر، على السمع والطاعة في المنشط والمكره، والعسر واليسر، وفي الأثرة على المبايع، كما بايع الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم نبينا عليه الصلاة والسلام، فالبيعة تكون لولاة الأمور، على مقتضى كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وأن يقولوا بالحق أينما كانوا، وألا ينازعوا الأمر أهله، إلا أن يروا كفرًا بواحًا، عندهم من الله فيه برهان"[(٢)].

وقال: "فإن المؤمن يلزمه طاعة الله ورسوله في كل شيء، وترك ما نهى الله عنه ورسوله في كل شيء، سواء كان من الصحابة أو من غير الصحابة، لكن البيعة من باب التأكيد على التزام الحق الذي بعث الله به نبيَّه محمدًا صلى الله عليه وسلم، وهكذا ولاة الأمر بعده، الصديق وعمر وعثمان وعلي وغيرهم، يلزم الرعية أن يطيعوهم في المعروف وإن لم يكن بيعة، لكن البيعة من باب التأكيد ومن باب الإلزام بالحق لهذا الذي ولاَّه الله أمر المسلمين، حتى يكون ذلك حافزًا للمبايع على

---

(١) الاعتصام للشاطبي (٣ / ٤٦).

(٢) فتاوى نور على الدرب (٣ / ١٧٦).

السمع والطاعة بالمعروف، وعلى التزام الحق، أما غير خليفة المسلمين، وغير ولي أمر المسلمين، فليس هناك حاجة لهذه البيعة، المقصود إنما هو تنبيهه إلى الخير، ودعوته إليه، وتحذيره من الشر فقط، وليس المقصود أن يُبايع على هذا الشيء، ويلتزم برأي فلان أو قول فلان، إنما اللازم أن يلتزم الحق، ويستقيم على الحق الذي دعاه إليه فلان، أو بلَّغه من كتاب الله سبحانه وتعالى، أو من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام، هذا هو الواجب، والمعوَّل على الكتاب والسنة لا على رأي فلان وفلان، إنما العلماء يُبيِّنون ويرشدون، وينقلون للناس الآيات والأحاديث، ويُبصِّرونهم بمعناها، وليس المقصود تحكيم رأي فلان أو فلان"[١].

خامسًا: ما جاء عن الإمام ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ).

فقد ذكر ما فيه دلالةٌ واضحةٌ على أن البيعة لا تكون إلا على مقتضى كتاب الله عز وجل، فقال:

"فالجهاد بلا شك من أفضل الأعمال، ويكون فرض عين في مواضع أربعة:

الموضع الأول: إذا حضر صف القتال صار فرض عين عليه، لا يجوز له أن يتخلى عنه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٦].

الموضع الثاني: إذا استنفره الإمام الذي أعطاه البيعة، وبايعه على السمع والطاعة على مقتضى كتاب الله عز وجل[٢]؛ إذا استنفره للجهاد وجب عليه أن ينفر؛ لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ ۚ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ ۚ فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ۝٣٨ إِلَّا تَنفِرُوا۟ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا

---

(١) فتاوى نور على الدرب (٣ / ١٧٨).

(٢) لا على مقتضى الديمقراطية ولا الليبرالية ولا العلمانية ولا الشيوعية ولا الباطنية، ولا غير ذلك مما هو مخالفٌ لشرع الله عز وجل، وهو ما أراده الشيخ ربيع وقَصَده.

غَيۡرَكُمۡ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيۡـٔٗاۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩] ..."[١].

وسُئل رحمه الله: ثبت في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من مات وليس في عُنُقه بيعةٌ لأحد، مات ميتةً جاهليةً"، ومعلومٌ أنه في أكثر بلاد المسلمين اليوم، لا يتحقق هذا الأمر، وأنه ليس في عُنُقهم بيعةٌ لأسباب كثيرة منها: الاضطرابات السياسية، والانقلابات، وغيرها، فكيف يخرج المسلمون في تلك البلاد من هذا الإثم وهذا الوعيد، جزاكم الله خيرًا؟.

فأجاب: "المعروف عند أهل العلم أن البيعة لا يلزم منها رضًا لواحد، وأن من المعلوم أن في البلاد من لا يَرضى أحدٌ من الناس أن يكون وليًّا عليه، لكن إذا قَهَر الوليُّ وسيطَر وسادَت له السُّلطة، فهذا هو تَمَامُ البيعة[٢]، لا يجوز الخروج عليه إلا في حال واحدة استثناها النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (إلا أن تَروا كُفرًا بَواحًا عِندَكُم فيه من الله برهان)"[٣].

وقال: "ومن فوائد الحديث: الإشارة إلى أنه لا يمكن لهذه الأمة أن تبقى بلا سلطان، لقوله: "فالسلطان ولي من لا ولي له"، ووجه هذا: أنه ليست الأمة كلها لها أولياء، وليست الأمة كلها تخلو من التشاجر، فإذا حصل التشاجر أو عُدِم الولي؛ فمن يتولّى أمور الناس إلا السلطان، ولهذا قال أهل العلم: إن نصب الإمام فرض كفاية على المسلمين عمومًا، وأنه لا يجوز للأمة أن تبقى بلا سلطان، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: "أن من مات وليس في عُنُقه بيعةٌ فإن ميتته جاهليةٌ"، وفي رواية: "فقد خلع رِبْقَة الإسلام من عُنُقه".

وهذه المسألة يوجد بعض الناس – نسأل الله العافية – لشدة غيرتهم وقلة عقلهم؛ يخلع بيعة الإسلام ببيعة الإمام، ويقول: أنا لا اعترف بهذا السلطان، ولا أعترف بهذا الرئيس، أو ما أشبه

---

(١) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢٥ / ٢٩٧).

(٢) ومن تأمَّل هذا القول وحده لكفاه لفهم هذا الباب، ولتبرئة الشيخ ربيع وغيره من أئمة السنة من المخالفة فيه.

(٣) مجموع فتاوى ابن عثيمين (٢٥ / ٣٦٩).

ذلك[١]، وحينئذٍ يموت ميتةً جاهليةً أو يكون قد خلع رِبْقَة الإسلام من عنقه، فيواجه الله عز وجل وهو خالٍ من رِبْقَة الإسلام؛ لأنه خرج عن الجماعة، ومن شذَّ شذَّ في النار"[٢].

والمقصود: أن قول الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة وأئمَّتها واحدٌ في هذا الباب، لا خلاف بينهم فيه، كلهم يقولون بأن البيعة لولاة الأمور؛ لا تكون ولا تصح إلاَّ على مقتضى كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، أما أن يُبايَع الحاكم على ما هو مخالِفٌ لشرع الله عز وجل؛ كالديمقراطية والعلمانية والليبرالية والباطنية وغيرها؛ فلا.

وكلهم يقولون بأن الحاكم إذا خالف حكم الله عز وجل في هذا الباب، وحَكَم بغير ما أنزل الله عز وجل، كأن يحكم بالديمقراطية والعلمانية والليبرالية والباطنية وغيرها؛ فإن بيعته على مقتضى كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ باقيةٌ له، بكل ما تقتضيه وتستلزمه؛ من السمع والطاعة له بالمعروف، ومن عدم منازعته، ولا الافتئات عليه، ولا الإنكار العلني عليه، ولا الخروج عليه، ولا غير ذلك مما هو مُخالفٌ شرعًا، مادام الحاكم مسلمًا، لم يخرج من دائرة الإسلام، ولم نرَ منه الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان.

ثم إن رأينا هذا الكفر البواح، فكلهم يقولون أيضًا بأن التعامل مع الحكام والحال هذه لابد وأن يكون منضبطًا بالضوابط الشرعية المعروفة عند أهل السنة والجماعة، وأن تُراعى في ذلك القدرة، والاستطاعة، والمصالح، والمفاسد، وأمن الفتنة، وأن يكون الأمر فيها لعلماء السنة، لا إلى الجهال ورعاع الناس، إلى غير ذلك من التفاصيل المعروفة في كتب العقائد، وفي السياسة الشرعية، وأبواب البيعة والإمارة.

فالأمر في جميع الأحوال منضبطٌ بضوابط شرعية، وبأصول وقواعد سنية سلفية؛ لا انفلات

---

(١) وهذا القول لم يَقُله لا الشيخ الألباني، ولا الشيخ ربيع، ولا غيرهما من أئمة السنة، ولم يعتقدوه يومًا من دهرهم.

(٢) فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (٤ / ٤٧٥).

فيها ولا فِتن ولا إِحَن.

وهذا القول هو قول أهل السنة والجماعة قاطبة، الشيخ ربيع وغيره، لا يُخالف في ذلك أحدٌ منهم.

ولكننا وللأسف ابتُلِينا بطائِفَتَين مُشَوَّشتَين قد تَشوَّش كثيرٌ من السلفيين في هذا الباب بسببهما، وكلا هاتين الطائِفَتَين لم تفهما هذا الباب فهمًا صحيحًا، كما أراده العلماء، ولم تفهما عباراتِهم وألفاظَهم التي نطقوا بها، وما أرادوه منها، وكلا هاتين الطائِفَتَين قد انطلقت في فهمها لهذا الباب وتقريرها له من ردود أفعالٍ وجدَتها عند الأحزاب والجماعات الإسلامية السياسية المخالفة لأهل السنة والجماعة، وأنهم يُطلقون كلمة: فلان علماني، أو ليبرالي، أو شيوعي، أو غير ذلك، على المسلمين، ويُريدون بها التكفير، وجَدَت عندهم هذا الأمر فتأثَّرت هي بهم وبطريقتهم، وظنَّت أن مثل هذه الألفاظ لا تُطلَق إلا ويُراد بها التكفير، وهذا حال من يتصدَّى لأمورٍ هو نفسه جاهلٌ بها، وغير منضبطٍ فيها، وهو نفسه لا يُحسِن التعامل معها، وفساد هذا الصنف من الناس أكبر من نفعه، والله المستعان.

ومما يدل على ذلك أنهم حتى هذا الباب لم يَضبطوه ولم يَفهموه، وإلا فمن المعلوم أن هذه الأحزاب، وهذه الجماعات الإسلامية السياسية؛ تختلف في تعاملاتها، وتتقلب وتتناقض من حين لآخر، ووفق ما تقتضيه مصلحتها، فاليوم تجدها بسبب الانتخابات وغيرها قد تُطلِق الكلمة وتريد بها التكفير، وما ذلك إلا للتنفير من هذا الشخص الذي أطلقت عليه هذه الكلمة، ولِصرف الناس عنه، ثم تأتي غدًا وتُطلِقها مِن باب التعريف، وأن هذا الحزب الليبرالي الذي تعاونوا هم معه؛ يُمثِّله فلان الخبير الفطن التقي الورع الصالح المصلح، وهكذا!!.

فمن أكبر الجهل وأعظمه حقيقةً؛ أن تُؤخذ عبارات وألفاظ وكلمات المخالفين لأهل السنة والجماعة، فتُجعَل أصلاً يُتعامَل به مع علماء السنة، ويُحكَم عليهم وعلى عباراتهم وألفاظهم من خلالها!!.

وهذا إن دلَّ على شيءٍ، فإنما يدل على جهل هؤلاء المتصدِّرين لمثل هذه الأمور، وهذه المسائل، والمتصدِّين لها، وأنهم لا ينطلقون فيها؛ لا من أصول أهل السنة ولا من قواعدهم، وإنما تُحرِّكهم الأهواء والعواطف، وهذه من الطوام حقيقةً؛ أن يتصدَّى لحماية الدعوة السلفية، والذب عنها وعن حياضها؛ مَن هذا حاله!!.

والطائفتان المنحرفتان في فهم هذا الباب، هما:

الطائفة الأولى: هي طائفةٌ نسبت للشيخ ربيع حفظه الله القول بأنه لا بيعة لمن يحكم بغير ما أنزل الله من حكام المسلمين، لا بيعة لمن يحكم بالديمقراطية، أو العلمانية، أو الليبرالية، أو الشيوعية، أو بأي مذهب من المذاهب الباطنية، وأنها تبعٌ للشيخ ربيع في ذلك.

ومن الواضح جدًّا أن هذه الطائفة أرادت أن تتفلَّت من البيعة لمن يحكم بغير ما أنزل الله من حكام المسلمين، وظنَّت أن كلام الشيخ ربيع حفظه الله يخدمها في هذا الباب، وليس الأمر كذلك.

فلا كلام الشيخ ربيع ولا كلام غيره من أئمة السنة يخدمهم في هذا الباب، وقد سبق أن ذكرت وبيَّنت أن مراد الشيخ ربيع واضحٌ وضوح الشمس في رائعة النهار، وأنه يقول ويُقرر بأنه لا بيعة لحكام المسلمين على ما هو مخالفٌ لشرع الله عز وجل، لا على الديمقراطية، ولا على الليبرالية، ولا على العلمانية، ولا على الباطنية، ولا على غيرها من الانحرافات والضلالات، وأن البيعة باقيةٌ لهم على مقتضى كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنها لازمةٌ لكل مسلمٍ يعيش في بلاد الإسلام؛ بأن لا يبيت ليلته إلا وهو يعتقد بأن عليه إمامًا أو أميرًا، له عليه السمع والطاعة بالمعروف، وأنه مُلزَمٌ لهذا الإمام وهذا الحاكم بكل ما تقتضيه البيعة الشرعية وتستلزمه، وإن حَكَم بالديمقراطية، أو الليبرالية، أو غيرها مما هو مخالفٌ لشرع الله عز وجل، مادام باقيًا في دائرة الإسلام، ولم يصدر منه ما يدل على كفره الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان.

وهذا يعني أن الحاكم علمانيًّا كان أو ليبراليًّا أو غير ذلك، فإن بيعته على الكتاب والسنة،

وما تقتضيه وتستلزمه؛ من السمع والطاعة له بالمعروف، وغير ذلك، باقيةٌ في أعناق شعبه، مادام مسلمًا، ولم يحكم العلماء بكفره، وخروجه عن دائرة الإسلام، إذ لم يصدر منه ما يدل على كفره الكفر البواح الذي عندهم فيه من الله برهان.

الطائفة الثانية: هي طائفةٌ نسبت للشيخ ربيع القول بأنه لا بيعة لمن يحكم بغير ما أنزل الله من حكام المسلمين، لا بيعة لمن يحكم بالديمقراطية، أو العلمانية، أو الليبرالية، أو الشيوعية، أو بأي مذهب من المذاهب الباطنية، وأنه قد انحرف بما قاله وقرره عن السنة، ووافق الخوارج.

وهذه الطائفة هي أصلاً إما أنها لم تفهم هذا الباب ولم تضبطه، وإما أنها قد غلبها الهوى، وحملها على النيل والطعن في علماء السنة، وإرادة الشر بهم.

وهذا واضحٌ في قول قائلهم كما في المحاضرة الجماعية التي هي بعنوان: "هل للحاكم المسلم بيعة إذا حكم بغير ما أنزل الله":

"إذا عرفنا أيضًا ما المقصود بهذه المحاضرة حتى تكون واضحةً كعنوانها، ليس كلامنا الآن مع الذين يكفرون بالحكم بغير ما أنزل الله ...، كلامنا اليوم أيضًا ليس مع أناس يقولون: لا بيعة للحكام لوجود القُطرِية فيهم، والإقليمية، وإنما البيعة تكون للخليفة العام الذي يحكم من الخليج إلى الأطلنطي، ليس هؤلاء الآن معنا، هؤلاء فريق قد تقدم الرد عليهم قديمًا ...

حديثنا اليوم مع صِنف واضح يقول لك: أنا أُقِر بالولاية القُطرِية، وأن كل حاكم مع أبناء شعبه هم جماعة المسلمين، ولا يجوز تكفيره إذا حكم بالقوانين، ولا يجوز الخروج عليه، ولا حمل السلاح عليه، ولكن: شرطُ ذلك كله بالنسبة لمسمى الجماعة ولإعطائه البيعة؛ أن يُطبِّق الشريعة، أما إذا لم يُطبِّق الشريعة وحكم بالقوانين الوضعية؛ هو حاكم مسلم لا نُكفِّره، كما أجمع على ذلك السلف؛ كفرًا دون كفر، لكننا لا نجعله هو وشعبه جماعة المسلمين، لانعدام شرط تطبيق الشريعة، ولا نُعطيه البيعة في أعناقنا.

لا نُكفِّره، ولا نخرج عليه، ولكن: لا نُعطيه البيعة.

يعني الجملة باختصار: حاكمٌ ومسلم، لا نُكفِّره، لا يجوز نخرج عليه، ولا بيعة له!!.

هذا هو الطرح، وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل، فالحاكم المسلم له بيعته في عنقك لازمةٌ لك كما تقدم.

والحقيقة قد تكون أيضًا هذه من الحِيَل، وهذا الذي جرَّني أقول: أن من الأسباب يا جماعة أن النفوس إلى اليوم، حتى بعض نفوس المنتسبين إلى السنة، وإن قَضوا في السنة عُمرًا، أن بعض النفوس لا تزال مشحونة بنزعة التكفير والخروج، ورواسب الجماعات الإسلامية الحركية.

هناك علماء فحول بَقَت فيهم رواسب من علم الكلام، في أنواع العلوم الشرعية، لانتشاره وقيام المدارس والأفكار عليه.

وهناك اليوم نفوس لا تزال فيها رواسب من أفكار وطرائق وعقائد الجماعات الإسلامية، تظهر بين الفَينة والفَينة، وفي حدثٍ وحدث، وفي شخصٍ إلى شخص ..."اهـ.

فمن الواضح جدًّا أنهم أرادوا الشر للشيخ ربيع حفظه الله، وأن ينالوا منه، ويطعنوا فيه، وإلا فمن المعلوم براءته حفظه الله من كل ما يرمونه به ويطعنون فيه بسببه، وقد سبق أن ذكرت من أقواله ما يُبطِل كل هذه الافتراءات ويَردها، ولكن القوم مفتونون ومخدوعون بالأحزاب والجماعات الإسلامية السياسية، شعروا بذلك أم لم يشعروا، إذ يظنون أنفسهم حماة السنة والسلفية من هذه الأحزاب والجماعات الإسلامية السياسية المنحرفة، وأنهم أقوى من تصدَّى لهم في هذا الزمان، ثم يشربون شبهاتهم ويتلقفونها دون أن يشعروا، ودون أن ينتبهوا ويفطنوا لذلك، فيذهبون يُضللون علماء السنة بسبب ما تلقَّفوه هم من هذه الأحزاب والجماعات، وبسبب ألفاظٍ وعباراتٍ لم يَفهموها على وجهها الصحيح، وعلى ما يَقوله ويُقرره أهل السنة والجماعة فيها، وذلك أن فَهمَها عندهم إنما هو نابعٌ من تصدِّيهم لهذه الأحزاب والجماعات، مع تأثرهم بهم، تأثروا بهم دون أن

يشعروا، وسبب هذا التأثر: هو عدم ضبطهم لِما عليه أهل السنة والجماعة في هذا الباب، ولذلك فإنهم متى ما وجدوا هذه اللفظة وهذه الكلمة؛ كلمة: فلان علماني، أو غيرها؛ ظنُّوها تكفيرًا، وأن مراد قائلها التكفير، سواء أطلقها عالمٌ من علماء السنة، أو أطلقتها هذه الأحزاب، وهذه الجماعات الإسلامية السياسية، ففي كل الأحوال تحملها هذه الطائفة على التكفير، وذلك لِما وجدوه من هذه الأحزاب، وهذه الجماعات الإسلامية السياسية، وأنها لا تُطلِقها — حسب ما فهموه هم، وليس الأمر كذلك، فقد يطلقونها أحيانًا ولا يُريدون بها التكفير، كما سبق ذِكر ذلك – إلا وتريد بها التكفير، ثم هم بسبب هذا التأثر أخذوا علماء السنة – إما بجهلٍ منهم وإما بهوًى – بجريرة هذه الأحزاب والجماعات الإسلامية السياسية، فظلموهم وافتروا عليهم وضلَّلوهم، وكفى بذلك ضلالاً وانحرافًا، والله المستعان.

وهذا يقودنا إلى بيان أن أئمة السنة قد يُطلِقون مثل هذه الألفاظ وهذه العبارات ولا يُريدون بها التكفير، لا من قريب ولا من بعيد، أبيِّن ذلك لعل الأمر يتَّضح، ويَفهم كثيرٌ من المخدوعين والمغترِّين بهذه الطائفة هذا الباب.

*** رابعًا: معرفة أن أئمة السنة وعلماءها قد يطلقون لفظة فلان علماني أو ليبرالي أو ديمقراطي أو غيرها ولا يريدون بها التكفير.**

فمما سبق ذِكره وبيانه وتفصيله؛ تتضح عبارة الشيخ ربيع حفظه الله – هذا إن سلمنا للمشغِّبين بها جدلاً بأنه قد نطق بها على الوجه الذي ذكروه – وأنه لم يُرِد بها التكفير حين نطق بها، فقال:

"ما يلتزم بشريعة الإسلام، لا عقيدة، ولا منهج، ولا .. ولا .. ولا .. إلخ، كما هو الواقع الآن، إلا في هذه البلاد بارك الله فيكم، كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة".

وإنما أراد أن يُبيِّن بها بأن الدول الإسلامية اليوم – حاشا الدولة السعودية – لا تلتزم شريعة الله عز وجل، لا في عقائدها، ولا في مناهجها، ولا في أحكامها ومحاكمها، فلا تُحكِّم الشريعة الإسلامية، ولا تَحكُم بها، ولا تُطبِّقها في شعوبها، وأنها إنما تُطبِّق قوانين لا تمت إلى شريعة الله عز وجل بصلة، قد أخذتها إما من الباطنية، وأشباهها، وإما من العلمانية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية، أو الشيوعية، أو غيرها مما هو مُخالفٌ لشريعة الإسلام، ومن كان هذا حاله، فهو بلا شك لم ينطلق لا من عقيدة صحيحة، ولا من شريعة صحيحة.

وهذا الأمر هو واقعٌ وحقيقةٌ وإن شغَّب به المشغِّبون من أهل الأهواء والبدع، ومن أهل الجهل والضلال.

ومذهب علماء السنة وما يقولونه ويُقررونه في هذا الباب؛ هو من أضبط المذاهب، وأنفعها للإسلام والمسلمين، حكامًا كانوا أو محكومين، وقد سبق أن ذكرت من أقوالهم ما فيه تفصيلٌ واضحٌ وبَيِّنٌ يَضبط هذا الباب، ويُبيِّن الحكم الصحيح فيمن يحكم بغير ما أنزل الله من الحكام، سواء حكم بالعلمانية، أو الليبرالية، أو الديمقراطية، أو الشيوعية، أو غيرها مما هو مُخالفٌ لشريعة الإسلام، وأنه لا يكفر بذلك، ولا يخرج من الملة، إلا على التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة، والذي سبق وأن ذكرته عند ذكر أقوال هؤلاء الأئمة، مما يُغني عن إعادته هنا.

فالشيخ ربيع حفظه الله لم يُرِد بعبارته هذه التكفير، ولم يَحُم حوله، لا من قريب ولا من بعيد، ومنهجه وأقواله وأفعاله وما ذكرته عنه في هذه الرسالة؛ كلها تدل على ذلك، ويدل على ذلك زيادةً على ما سبق ما يأتي:

* أولاً: بيَّن حفظه الله أنه لا يجوز أن يُطلق الكفر على الحكومات العربية وإن حَكَمَت بغير ما أنزل الله، وأن الحكم بالكفر لابد فيه من التفصيل المعروف عند أهل السنة والجماعة، كما أنه لابد من التفريق في الحكم بين الحاكم بغير ما أنزل الله، وبين القوانين والدساتير المحكوم بها، فيُقال هذه القوانين والدساتير كفر، أو فيها كفر، أما الحاكم فلا، إلا إن رأينا منه الكفر البواح

الذي عندنا فيه من الله برهان، والكلمة في ذلك كله للعلماء السلفيين، وليس لأنصاف المتعلمين، ولا للدَّهماء، ولا للهمج الرعاع أتباع كل ناعق.

بيَّن ذلك في سؤالٍ ورد إليه، قال فيه السائل:

هل يجوز أن تُسمى الحكومات العربية حكومات كافرة؟.

فأجاب: "إذا رأى أحدٌ منهم أن هذه القوانين أفضل من حكم الله فهو كافر، أما إذا كان يعتقد في قرارة نفسه أن الحكم لله، وأن الحكم بغير ما أنزل الله حرام، ثم وقع في هواه، ولأسباب ...، فهذا لا يكفر الكفر الأكبر.

الكفر يدور على استحلاله للحكم بغير ما أنزل الله، وعلى تفضيله لحكم الجاهلية على حكم الله تبارك وتعالى، أو أنه مساوٍ لحكم الله، أو أنه يجوز له أن يحكم بغير ما أنزل الله، فإذا اعتقد واحدةً من هذه أو مجموعها فهو كافر.

السائل: عبارة من يقول: النظام كافر، النظام فقط ليس الأشخاص، يعني القوانين والدساتير.

الشيخ: الأنظمة هذه فيها كفر، الأنظمة - لا شك - التي استوردوها من فرنسا ومن ألمانيا ومن دول أوربا وأمريكا؛ لا شك أنها كفر، لكن هو كما قلنا إن كان يستحل الحكم بغير ما أنزل الله، أو يرى جواز الحكم بغير ما أنزل الله؛ فهو كافر، وإن كان يرى أنه لا يجوز الحكم بغير ما أنزل الله، وأن الحكم لله وحده سبحانه وتعالى، وأن أحكام غيره باطلة؛ حتى هذه التي يحكم بها؛ فهذا لا يكفر.

هذه أقوال العلماء في السابق واللاحق، ما هي أقوالي أنا، لكن الخوارج التكفيريين يُكفِّرون بالكبيرة؛ لأن الحكم بغير ما أنزل الله من الكبائر، ابن عباس وغيره من أهل العلم ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

كيف فسَّروها؟.

قالوا: كفر دون كفر، الجهلة الخوارج يرفضون تفسير السلف؛ تفسير ابن عباس، وتفسير غيره، وفتاوى العلماء، ويتعلقون بفتاوى الخوارج، وفتاوى الجهلة الصغار"[(١)].

ومن تأمَّل كلامه حفظه الله حق التأمُّل؛ لرأى الفرق واضحًا فيه؛ بين ما يقوله ويُقرره في القوانين والدساتير المخالفة لشريعة الإسلام، وبين ما يقوله ويُقرره في الحاكم بهذه القوانين والدساتير.

* ثانيًا: ذَكَر حفظه الله ما فيه دلالةٌ واضحةٌ على علمِه وتَيَقُّنِه بدخول بعض المسلمين في هذه الأحزاب المخالفة لشريعة الإسلام، وانتمائهم لها، سواء كانت هذه الأحزاب ديمقراطية، أو علمانية، أو ليبرالية، أو شيوعية، أو بعثية، أو باطنية، أو غيرها مما هو مُخالفٌ لشريعة الله عز وجل، وخارجٌ عنها.

يعلم حفظه الله بأن هذه الأحزاب أُسِّست على الكفر، وعلى ما هو مُخالفٌ لشرع الله عز وجل، ويعلم ويحكم بأن ما تنتحله العلمانية والديمقراطية والليبرالية وغيرها، إنما هو كفرٌ بالله عز وجل، ولكنه مع هذا كله ينطلق من منطلق أهل السنة والجماعة في تنزيل الأحكام على المنتسبين لمثل هذه الأحزاب الضالة؛ فلا يحكم على كل أحدٍ ممن دخل فيها بالكفر، وذلك لعلمه وتَيَقُّنِه بأن هذه الأحزاب؛ ليست محصورةً على الكفار، وأن كثيرًا من المسلمين قد تأثَّروا وانخدعوا بها، وأن كثيرًا من المسلمين قد دخلوا فيها، وانتسبوا لها، وهذا واضحٌ في قوله:

"من تلكم الأسباب التي شجَّعت هذا الحزب الملحِد على إعلان الاشتراكية والاعتزاز بها؛ أن بعض المنتسبين للإسلام قد دانوا بها ونسبوها إلى الإسلام، مع الأسف الشديد، وحرَّفوا لها نصوص القرآن، والسنة، وقواعد الشريعة الإسلامية، ومن هنا استطاع الملاحدة أن يرفعوها كشعار

(١) مجموع كتب ورسائل وفتاوى الشيخ ربيع (١٤ / ١٤٥).

عربي، وأن يَدكوا بها حصون الإسلام ومعاقله"[١].

ومن المعلوم والمشهور عنه حفظه الله عدم تكفيره لهؤلاء الذين دانوا بها ونسبوها إلى الإسلام، ما لم تَقُم الحجة عليهم، ولو كان يُكفِّر كل من انتسب لمثل هذه الأحزاب الضالة المخالفة لشريعة الإسلام؛ لكان تكفيره لهؤلاء الذين فتحوا الباب لحزب البعث على مصراعيه من باب أولى، ولَمَا فرَّق بين مسلمٍ وكافرٍ في مثل هذه الأحزاب، ولا بين مسلمٍ وكافرٍ ممن تبنَّى مثل هذه الأفكار.

وقد قرر حفظه الله ما يُؤكد هذا المعنى، ويدل عليه دلالةً واضحةً، وبكل صراحة ووضوح، وذلك في سؤالٍ ورد إليه، قال فيه السائل:

ما حكم الإسلام بمثل الأحزاب القائمة كالشيوعية والقومية في البلاد العربية والإسلامية؟.

فأجاب: "حكم الإسلام الشيوعي شيوعي، والعلماني علماني، والكافر كافر، والمسلم مسلم"[٢].

وهذا يعني أنه يُفرِّق حفظه الله بين الحكم على الأشخاص وبين انتماءاتهم، فالمسلم مسلم عنده، والكافر كافرٌ عنده، ولكنه لعلمه بأن الشيوعية والعلمانية يدخل فيها المسلم والكافر، لم يُلحِقهم بالكفار ابتداءً، وإنما قال: الشيوعي شيوعي، والعلماني علماني، إذ الحكم على الأشخاص المنتسبين لهذه الأحزاب؛ يختلف عنده باختلاف هؤلاء الأشخاص، فيُحكَم على كل واحدٍ منهم بحسبه، ويُفرَّق بين المسلم والكافر في الحكم.

وبهذا وبكل ما سبق ذِكره من أقواله وتقريراته حفظه الله، نعلم بأن قوله: "كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني"، إنما يُراد به حكم هؤلاء الحكام بمثل هذه الأمور، وهذه العقائد والأفكار، ولا يُراد به تكفير هؤلاء الحكام، لا من قريب ولا من بعيد، فالقول بأن الحاكم علماني، إنما أراد به أنه لا يحكم بالشريعة الإسلامية، وأنه يتبنَّى الحكم العلماني في

---

(١) صد عدوان الملحدين وحكم الاستعانة على قتالهم بغير المسلمين (ص: ٧).

(٢) اللباب من مجموع نصائح وتوجيهات الشيخ ربيع للشباب (ص: ٤٩٨).

بلاده، ومثله يُقال في الليبرالية، والديمقراطية، والشيوعية، والباطنية، وفي غيرها مما هو مُخالفٌ لشريعة الإسلام.

وهذا القول ليس هو قول الشيخ ربيع وحده، وإنما هو قول أئمة السنة في كل زمان ومكان، كما أن نسبة المنتسب إلى الحزب الذي انتسب إليه؛ ليس هو قول الشيخ ربيع وحده، وإنما هو قول أئمة السنة – أيضًا – في كل زمان ومكان.

فمن انتسب لحزب البعث؛ يُقال فيه: بعثي، مسلمًا كان أو كافرًا، ومن انتسب للحزب العلماني؛ يُقال فيه: علماني، مسلمًا كان أو كافرًا، ومن انتسب للحزب الليبرالي؛ يُقال فيه: ليبرالي، مسلمًا كان أو كافرًا، ومن انتسب لحزب من الأحزاب الباطنية؛ يُقال فيه: باطني، مسلمًا كان أو كافرًا، وهكذا دواليك، إذ من المعلوم أن كل هذه الأحزاب فيها المسلم والكافر.

بل من المعلوم عند طلبة العلم السلفيين، فضلاً عن علماء أهل السنة والجماعة؛ أن أهل السنة يُطلِقون الألفاظ والعبارات فيما هو أوسع من ذلك، كما هو ثابتٌ عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وغيره من الأئمة.

– أقوال أهل العلم المبيِّنة بأن العلماء قد يُطلِقون ألفاظًا تحتمل التكفير وعدمه ولا يُريدون بها التكفير.

فمن هذه الأقوال:

أولاً: ما جاء عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (ت: ٢٤١هـ).

فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت: ٧٢٨هـ)، عن الإمام أحمد بن حنبل أنه مع تكفيره للجهمية؛ إلا أنه لم يُكفِّر كل من انتسب إليهم، أو وافقهم في شيءٍ من عقائدهم، ولم يُكفِّر كل من قال فيه أنه جهمي، وذلك قوله:

"وأما "المرجئة" فلا يختلف قوله في عدم تكفيرهم؛ مع أن أحمد لم يُكفِّر أعيان الجهمية، ولا

كل من قال إنه جهميٌّ كفَّره، ولا كل من وافق الجهمية في بعض بدعهم؛ بل صلى خلف الجهمية الذين دَعَوا إلى قولهم، وامتحنوا الناس، وعاقبوا من لم يُوافقهم بالعقوبات الغليظة، لم يُكفِّرهم أحمد وأمثاله؛ بل كان يعتقد إيمانهم، وإمامتهم؛ ويدعو لهم؛ ويرى الائتمام بهم في الصلوات خلفهم، والحج، والغزو معهم، والمنع من الخروج عليهم؛ ما يراه لأمثالهم من الأئمة.

ويُنكر ما أحدثوا من القول الباطل الذي هو كفرٌ عظيمٌ، وإن لم يعلموا هم أنه كفرٌ؛ وكان يُنكره ويُجاهدهم على ردِّه بحسب الإمكان؛ فيجمع بين طاعة الله ورسوله في إظهار السنة والدين، وإنكار بدع الجهمية الملحِدين؛ وبين رعاية حقوق المؤمنين من الأئمة والأمة؛ وإن كانوا جُهالاً مُبتدعين؛ وظَلَمةً فاسقين"[١].

ثانيًا: ما جاء عن الإمام ابن القيم رحمه الله (ت: ٧٥١هـ).

فقد ذكر أن أهل السنة والجماعة قد يُطلقون الكفر ويُريدون به العموم والإطلاق، وأنهم قد يطلقونه ويُريدون به الكفر الأصغر؛ الذي لا يُخرِج صاحبه من الملة، وذلك قوله:

"وههنا أصلٌ آخر، وهو أن الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جُحودٍ وعِناد:

فكفر الجحود: أن يَكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحودًا وعِنادًا، من أسماء الرب، وصفاته، وأفعاله، وأحكامه، وهذا الكفر يُضادُّ الإيمانَ من كل وجه.

وأما كفر العمل: فينقسم إلى ما يُضادُّ الإيمان، وإلى ما لا يُضادُّه، فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي، وَسَبُّه؛ يُضادُّ الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل الله، وترك الصلاة؛ فهو من الكُفر العملي قطعًا، ولا يُمكن أن يَنفِيَ عنه اسمَ الكُفرِ بعد أن أطلَقَهُ اللهُ ورسولُه عليه، فالحاكم بغير ما أنزل الله كافرٌ، وتارك الصلاة كافرٌ بنَصِّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن هو كُفرُ عَمَلٍ لا كُفر اعتقادٍ، ومِن المُمتَنِع أنْ يُسمِّيَ اللهُ سبحانه الحاكمَ بغير ما أنزل الله كافرًا، ويُسمِّيَ

(١) مجموع الفتاوى (٧ / ٥٠٧).

رسولُ الله صلى الله عليه وسلم تاركَ الصلاة كافرًا، ولا يُطلَق عليهما اسم الكُفر، وقد نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم الإيمان عن الزاني، والسارق، وشارب الخمر، وعمَّن لا يَأمَنُ جارُهُ بَوائِقَه، وإذا نُفِيَ عنه اسمُ الإيمان فهو كافرٌ من جهة العمل، وانتفَى عنه كُفْرُ الجُحودِ والاعتقاد"[١].

ثالثًا: ما جاء عن الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله (ت: ٧٩٢هـ).

فقد ذكر اتفاق أهل السنة والجماعة على أن مَن سَمَّاه الله تعالى ورسوله كافرًا؛ فإنهم يُسمُّونه كافرًا، فقال:

"... ولكن بَقِيَ هنا إشكالٌ يَرِدُ على كلام الشيخ رحمه الله، وهو: أن الشارع قد سَمَّى بعض الذنوب كُفرًا، قال الله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، وقال صلى الله عليه وسلم: "سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ"؛ مُتفَقٌ عليه من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه، وقال صلى الله عليه وسلم: "لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ" و "إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا"؛ مُتفَقٌ عليهما من حديث ابن عمر رضي الله عنه ...، ونظائر ذلك كثيرة.

والجواب: أن أهل السنة مُتفقون كلُّهم على أن مُرتكب الكبيرة لا يَكفُرُ كُفرًا يَنقُلُ عن المِلَّة بالكلية، كما قالت الخوارج، إذْ لو كَفَرَ كُفرًا يَنقُلُ عن المِلَّة لكان مُرتدًّا يُقتَلُ على كلِّ حال، ولا يُقبَلُ عَفوُ وليِّ القَصَاص، ولا تجري الحدود في الزنا والسَّرقة وشرب الخمر! وهذا القولُ مَعلومٌ بُطلانه وفساده بالضرورة من دين الإسلام.

ومُتَّفِقون على أنه لا يَخرُج من الإيمان والإسلام، ولا يَدخُل في الكُفر، ولا يَستحقُّ الخُلودَ مع الكافرين، كما قالت المعتزلة، فإن قَولَهُم باطلٌ أيضًا؛ إذ قد جعل الله مُرتكبَ الكبيرة من المؤمنين

---

(١) الصلاة وحكم تاركها (ص: ٧٢).

...

إلى أن قال:

ثم بعد هذا الاتفاق تبيَّن أن أهل السنة اختلفوا خلافًا لفظيًّا، لا يترتب عليه فَسادٌ، وهو: أنه هل يكون الكفر على مَراتبَ، كُفرًا دون كُفرٍ؟ كما اختلفوا: هل يكون الإيمان على مَراتبَ، إيمانًا دون إيمانٍ؟ وهذا اختلافٌ نشأ من اختلافهم في مُسمَّى "الإيمان": هل هو قولٌ وعملٌ يزيد وينقص، أم لا؟ بعد اتِّفاقِهِم على أن مَن سَمَّاه الله تعالى ورسوله كافرًا نُسمِّيه كافرًا، إذْ من المُمتنِع أنْ يُسمِّيَ اللهُ سبحانه الحاكمَ بغير ما أنزل الله كافرًا، ويُسمِّيَ رسولُه من تَقَدَّمَ ذِكرُه كافرًا؛ ولا نُطلِقُ عليهما اسمَ "الكُفرِ". ولكن مَن قال: إن الإيمان قولٌ وعملٌ يزيد وينقص، قال: هو كفرٌ عمليٌّ لا اعتقاديٌّ، والكُفرُ عِندَه على مَراتبَ، كُفرٌ دون كُفرٍ، كالإيمان عِندَه. ومن قال: إن الإيمان هو التَّصديق، ولا يَدخُلُ العملُ في مُسمَّى الإيمان، والكُفرُ هو الجُحود، ولا يَزيدانِ ولا يَنقُصانِ، قال: هو كُفرٌ مَجازِيٌّ غَيرُ حَقيقيٍّ، إذْ الكُفرُ الحَقيقيُّ هو الذي يَنقل عن المِلَّة. وكذلك يقول في تسمية بعض الأعمال بالإيمان، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾ [البقرة: ١٤٣]؛ أي صلاتَكُم إلى بيت المَقدس، إنها سُمِّيَت إيمانًا مَجازًا، لتوقف صحتها على الإيمان، أو لدلالتها على الإيمان، إذْ هي دالةٌ على كون مُؤدِّيها مُؤمنًا. ولهذا يُحكَم بإسلام الكافر إذا صلَّى صلاتنا. فليس بين فقهاء المِلَّة نِزاعٌ في أصحاب الذنوب، إذا كانوا مُقرِّين باطنًا وظاهرًا بما جاء به الرسول وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد. ولكنَّ الأقوالَ المُنحرفةَ قَولُ مَن يَقول بتخليدهم في النار، كالخوارج والمعتزلة"[١].

رابعًا: ما جاء عن العلامة أحمد شاكر رحمه الله (ت: ١٣٧٧هـ).

فقد ذكر أن هناك من أهل العلم ومن العلماء من لبَّس على الناس في مسألة الديمقراطية،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٣١٦ – ٣٢٣).

ليُواطئ صنع الإفرنج في منهج النظام الدستوري الذي يزعمونه، وأن الذين يزعمون أن لهم أن يضَعوا شرائع وقوانين تخالف دين الله، وتهدم شريعة الإسلام، يكونون ما بين كافر وفاسق، وهذا يعني أن الديمقراطية يدخل فيها المسلم والكافر، كما هو قول الشيخ ربيع، وكما هو قول غيره من علماء السنة.

قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله تحت عنوان: "الشورى في الإسلام":

"﴿... وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ ...﴾ [آل عمران: ١٥٩].

قال الشيخ:

وهذه الآية: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، والآية الأخرى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٣٨]، اتخذهما اللاعبون بالدين في هذا العصر – من العلماء وغيرهم – عدتهم في التضليل بالتأويل، ليواطئوا صنع الإفرنج في منهج النظام الدستوري الذي يزعمونه، والذي يخدعون الناس بتسميته "النظام الديمقراطي"!، فاصطنع هؤلاء اللاعبون شعارًا من هاتين الآيتين، يخدعون به الشعوب الإسلامية أو المنتسبة للإسلام. يقولون كلمة حق يُراد بها الباطل: يقولون: "الإسلام يأمر بالشورى"، ونحو ذلك من الألفاظ.

وحقًّا إن الإسلام يأمر بالشورى. ولكن أي شورى يأمر بها الإسلام؟ إن الله سبحانه يقول لرسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ﴾. ومعنى الآية واضحٌ صريحٌ، لا يحتاج إلى تفسير، ولا يحتمل التأويل. فهو أمرٌ للرسول صلى الله عليه وسلم، ثم لمن يكون ولي الأمر من بعده: أن يستعرض آراء أصحابه الذين يراهم موضع الرأي، الذين هم أولو الأحلام والنُّهى، في المسائل التي تكون موضع تبادل الآراء وموضع الاجتهاد في التطبيق. ثم يختار من بينها ما يراه حقًّا أو صوابًا أو مصلحةً، فيعزم على إنفاذه، غير متقيدٍ برأي فريقٍ معين، ولا برأي عددٍ محدود؛ لا برأي أكثريةٍ، ولا برأي أقليةٍ، فإذا عَزَم توكَّل على الله، وأنفَذَ العزم على ما ارتآه.

ومن المفهوم البديهي الذي لا يحتاج إلى دليل: أن الذين أُمِر الرسول بمشاورتهم – ويأتسي به فيه من يلي الأمر من بعده – هم الرجال الصالحون القائمون على حدود الله، المتَّقون لله، المقيمو الصلاة، المؤدو الزكاة، المجاهدون في سبيل الله، الذين قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ليليني منكم أولو الأحلام والنهى". ليسوا هم الملحدين، ولا المحاربين لدين الله، ولا الفجار الذين لا يتورَّعون عن منكر، ولا الذين يزعمون أن لهم أن يضعوا شرائع وقوانين تخالف دين الله، وتهدم شريعة الإسلام، هؤلاء وأولئك – من بين كافر وفاسق – موضعهم الصحيح تحت السيف أو السَّوط، لا موضع الاستشارة وتبادل الآراء ..."[1].

خامسًا: ما جاء عن العلامة الألباني رحمه الله (ت: ١٤٢٠هـ).

فقد ذكر حزب البعث، وانتساب بعض المسلمين له، وأن من المنتسبين لهذا الحزب من يكون مسلمًا، وإن قيل بأنه بعثي، وذلك قوله:

"أنا قسَّمت أن البعثي أو الشيوعي قد يكون كافرًا كفرًا اعتقاديًّا، وقد يكون كفرًا عمليًّا".

وقوله: "وقد ذكرنا آنفًا يا أخي إن في جماعة يتبنون البعث رزقًا كالذي يتبنَّى بيع الخمر والبنك وكل المعاملات المخالفة للشريعة، سبيلاً للرزق، ونحن لا نقول هذا تبريرًا لهذه السبل وتسويغًا لها، نحن نقول هذه سبلٌ محرمة؛ لكن لا نبالغ فنقول أنَّ مادام هؤلاء يتخذون الطرق المحرمة للوصول إلى الرزق فهؤلاء كفار مرتدون عن دينهم، إذن صرنا خوارج؛ نُكفِّر المسلمين بالمعاصي وبالذنوب؛ دون أن نعرف أنهم استحلُّوها قلبًا وقالَبًا أم استحلُّوها قالَبًا وليس قلبًا، فلابد من هذا التفصيل".

وقوله: "فنحن نقول نظام البعث العراقي كُفرٌ، ونظام البعث السوري كُفرٌ، لكننا لا نستطيع أن نحكم على كل بعثي بأنه كافرٌ مرتدٌّ عن دينه؛ إلا إذا ظهر ولو على فلتات لسانه ما يُرجِّح أنه

---

(١) حكم الجاهلية (ص: ١٥٦).

بعثيٌّ عقيدةً، أما إذا ظهر منه ما هو أقوى من فلتات اللسان؛ كأن يقول مثلاً: الإسلام لا يصلح للعمل به في هذا الزمان، فهذا خرج من الدين خروج الشعرة من العجين، والعكس بالعكس تمامًا، إذا ظهر من هذا البعثي أو ذاك شيءٌ عمليٌّ يدلك إنه رجلٌ عقيدته صحيحة، يصلي ويصوم، كيف تقتله يا أخي؛ مجرد أن تعلم وعلمًا سطحيًّا إنه مسجَّل في قوائم هذه الفِرَق والسَّرايا كما قلت باصطلاح الجيش إنه بعثي، طيب: بعثي، ليس كل بعثيٍّ كافرًا ..."اهـ بتصرف يسير.

وقوله: "قلنا إن البعثي إذا ظهر من فلتات لسانه أنه لا يؤمن بنظام الإسلام، وأنه لا يصلح تطبيقه في هذا الزمان؛ فهذا مرتدٌّ عن دينه، ويُقابل هذا على العكس؛ أنه يَظهر من عمله أنه يتبنَّى الإسلام، فهو يصلي ويصوم، فكيف لا نجعل هذه الأعمال الظاهرة دليلاً على إسلامه؟ ونعتبر مجرد انتسابه إلى حزب؛ قلنا: حزب كافر كنظام، لكن يَحتمل أن يكون عن عقيدةٍ، ويَحتمل أن يكون عن مصلحةٍ شخصيةٍ، كأولئك الذين يَستحلون ما حرَّم الله!، قلنا هذا يُغلَّب عليه ما يَظهر من عمله؛ من صلاته وصيامه"[1].

وسئل رحمه الله: هل يجوز للمسلم أن يَحكم بكفر البعث؟ وهل ترى فضيلتكم بأن هذا الحزب كافرٌ كفرًا مخرجًا من الملة؟.

فأجاب: "نعم، كل مَن يتبنَّى مذهبًا وشريعةً غير الإسلام؛ عن مبدأ وعن عقيدة، فلا شك، فهو كُفرٌ، لكن نحن نعلم بالواقع في سوريا بخاصة؛ أن كثيرًا من المسلمين المصلِّين ينتمون إلى حزب البعث مصلحةً وليس عقيدةً.

وعلى هذا ما يجوز أن نُطلِق أن نقول: كل فرد من أفراد هذا الحزب فهو كافر، لكننا نقول مَن يَتبنَّاه مَشربًا ومَذهبًا وبخاصة أنه يُصرح بهذا المذهب، أنه علماني، فلا شك أنه كافر، فيجب

(١) انظر هذه الأقوال الأربعة في: "فتاوى عبر الهاتف والسيارة" للألباني، الشريط رقم: (٢٢٥).

أن نُفرِّق إذًا بين الإطلاق وبين التقييد"[١].

سادسًا: ما جاء عن العلامة ابن عثيمين رحمه الله (ت: ١٤٢١هـ).

فقد ذكر إطلاق كلمة علماني أو حداثي على المعيَّن، وأنها قد تُطلَق ويُراد بها التكفير، وقد تُطلَق ويُراد بها أن فيه شيئًا من العلمانية أو الحداثة، وأن الأفضل لمن يُطلِق مثل هذه الألفاظ أن يُصرِّح بالتكفير صراحةً، إنْ أراد بها التكفير، لأن لفظة: علماني أو حداثي؛ تحتمل وتحتمل، وأنها قد لا يُفهَم منها التكفير، وذلك قوله وقد سئل:

ما رأيك في رجلٍ تورَّع أنْ يرمي إنسانًا بالكفر، بينما لا يتورَّع أن يَرميه بالعلماني أو الحداثي، جزاكم الله خيراً؟.

فأجاب: "معلومٌ أننا يجب أنْ نتورَّع عن وصف الإنسان بالكُفر أو الفسق أو العلمانية أو الحداثة أو غير ذلك من ألقاب السوء، حتى نتبيَّن ثم نحكم عليه بما يستحق.

والعلمانية والحداثة إذا كانت كُفرًا فلا فرق بين نرميه بأنه علماني حداثي؛ نقول هو كافر، لكن كلمة الكفر صريحة واضحة، كل إنسان يعرف أنك إذا قلت فلان كافر؛ أنه خارجٌ من الإسلام، لكن إذا قلت علماني أو حداثي ربما يفهم أن فيه شيئًا من العلمانية أو الحداثة؛ الذي لا يصل به إلى الكفر.

وعلى كل حال الواجب أنْ لا نتنابز بالألقاب، وأن لا نَصِف أحدًا بسوء؛ إلا إذا كان مُتَّصِفًا به حقيقةً، وكان في ذلك مصلحة تربو على مفسدة ذكره؛ لأن التسرع في هذه الأمور يُؤدِّي إلى المفاسد، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم: أن مَن دَعَا رجلاً بالكُفرِ، أو قال: عدو الله؛ ولم يكن كذلك، رجع على القائل"[٢].

---

(١) انظر: "تسجيلات متفرقة" للألباني، الشريط رقم: (٣٧٢)، وهو منشور على شبكة الإنترنت.

(٢) لقاءات الباب المفتوح (ص: ١٨١)، المسألة رقم: (١٢٧٠).

سابعًا: ما جاء عن العلامة مقبل الوادعي رحمه الله (ت: ١٤٢٢هـ).

فقد قال: "والأمر الذي نصَحتُ به إخواني أهل السنة في شريط: "نصيحتي لأهل السنة"؛ هو الأمر الذي أنصَح به إخواني في الله أهل عدن، وهو أنْ نُعامِلَ الْمُخالفين مُعاملة المسلمين؛ لأنهم مُتأوِّلون، حتى وإنْ كانوا يقولون: نحن ديمقراطيون، إذا كان يَعتقد أن الديمقراطية حقٌّ ويُؤمِن بها فهو كافرٌ، لكن إذا كان مُتأولاً لأجل مَطامع الدنيا فهو ضال"[1].

وقال: "أما المسلمون فلا نُكفِّرهم كما تقدم، وإن كنت أقول: إن مجلس النواب طاغوتي، ولا أزال أقول هذا، لكن ليس معناه أن الأفراد طاغوتيون، إلا أن في كل شخصٍ جزءًا من الطاغوتية بحسب ولائه"[2].

والمقصود: أن نسبة المسلم لِما انتسب إليه من الأحزاب الضالة؛ كُفريَّةً كانت أو بدعيَّةً، هو قول أهل السنة وعلماء السنة، وليس هو قول الشيخ ربيع وحده، خاصةً إذا كان هذا الحزب يَجمع المسلم والكافر، وليس هو خاصًّا بالكفار فقط، فالقول فلان كذا وكذا مما اتصف به، وانتسب إليه، ورضيه لنفسه، ليس فيه تكفيرٌ للمسلمين إذا ما صدر القول به من عالمٍ من علماء أهل السنة والجماعة، خلافًا لِمَا يدَّعيه ويَزعمه أهل الأهواء والبدع، وأهل الجهل والسفسطة، ويَفترونه على السلفيين وعلمائهم.

فمن انتسب إلى الليبرالية، قيل فيه: ليبرالي، ومن انتسب إلى العلمانية، قيل فيه: علماني، ومن انتسب إلى الديمقراطية، قيل فيه: ديمقراطي، ومن انتسب إلى الجهمية، قيل فيه: جهمي، ومن انتسب إلى المعتزلة، قيل فيه: معتزلي، ومن انتسب إلى الأشاعرة، قيل فيه: أشعري، وهكذا دواليك، ثم الحكم على الأشخاص يكون بحسبه، فيختلف من شخص لآخر، وفي كل هؤلاء يوجد

---

(١) تحفة المجيب على أسئلة الحاضر والغريب (ص: ٣٥٣).

(٢) الباعث على شرح الحوادث (ص: ٥٧).

المسلم والكافر، حتى أهل البدع قد يوجد فيهم من تكون بدعته مُكفِّرة، فليس الأمر محصورًا على الديمقراطية والليبرالية وغيرها من الأفكار والتيارات والعقائد الكفرية.

ثم مما ينبغي أن يُعلَم ويُعرَف في هذا الباب؛ أن الكلام في كفر الأنظمة إنما يُراد به الأنظمة المحكوم بها، كالديمقراطية والعلمانية والشيوعية والباطنية وغيرها، ولا يُراد بها الحكام، لا من قريب ولا من بعيد، لأن الحكام لهم تفصيلات معروفة عند أهل العلم في هذا الباب، فلا يُحكَم على أحدٍ منهم عند أهل السنة والجماعة إلا بالضوابط المعروفة عندهم، وفي منهجهم، والتي سبق أن مرَّت معنا في أكثر من موطن من هذه الرسالة، ومن كلام وتقريرات علماء السنة أنفسهم، مما يسد الباب على كل مفترٍ لعَّاب، وعلى كل من يكيدون لأهل السنة وعلمائهم، ويتربَّصون بهم الدوائر.

*** خامسًا: معرفة أن أصحاب المحاضرة الجماعية في "البيعة" هم أنفسهم كانوا يدفعون عن الشيخ ربيع الانحراف في مسألة "البيعة".**

فقد كانت هذه المجموعة تدفع عن الشيخ ربيع حفظه الله الانحراف في هذا الباب، وقد ألقى أحدهم محاضرةً بعنوان: "طعن الأحمق في نشره صوتية لنيله من ربيع إمام الجرح والتعديل"، يدفع فيها عن الشيخ ربيع تهمة التكفير، بل وتهمة أنه لا يرى لحكام المسلمين بيعةً، وإن كان هذا الأخير مفهومًا مما قاله وذكره – من إرجاع حاكم الكويت، وإرجاع الشرعية، وغير ذلك، مما يدل على أن هناك بيعةً لهذا الحاكم على شعب الكويت – وليس هو منطوقًا بلسانه في هذه المحاضرة، ثم أتبع المحاضرة بمقالٍ كَتَبَه بعنوان: "تتمةٌ وتوضيحٌ لكلمة الأمس: (طعن الأحمق في نشره صوتية لنيله من الشيخ ربيع إمام الجرح والتعديل)"، وكلاهما كان مرضيًّا عند المجموعة؛ المحاضرة والمقال، وكان صاحبهما ممدوحًا، مع أن الصوتية المردود عليها، سواء في المحاضرة أو المقال، هي قول الشيخ ربيع حفظه الله:

"ما يلتزم بشريعة الإسلام، لا عقيدة، ولا منهج، ولا .. ولا .. إلخ، كما هو الواقع

الآن، إلا في هذه البلاد بارك الله فيكم، كل حكام بلاد الإسلام الآن؛ إما رافضي، إما باطني، إما علماني، كلهم لا عقيدة، ولا شريعة".

فلا أدري حقيقةً ما الذي تغيَّر وتبدَّل بعد ذلك، حتى صار الشيخ ربيع تكفيريًّا، ومنحرفًا في باب الحكام، وفي باب البيعة لهم!!، وبقي المدح لصاحب المحاضرة والمقال على حاله، دون أن يَهتز، أو يتغيَّر.

ولو لم يكن عندنا على هذه المجموعة إلا هذا الموضوع وهذه المسألة؛ لكان الظلم والافتراء والتحول من حالٍ إلى حالٍ واضحًا فيها وفي منهجها وطريقتها وضوح الشمس في رائعة النهار:

فإما أن تكون هذه المجموعة تعتقد فعلاً براءة الشيخ ربيع آنذاك مما نُسِب إليه، وبالتالي تكون قد ظلمته وافترت عليه الآن؛ فيما نَسَبَته إليه، مما كانت هي نفسها تُبرِّؤه منه، وتَدفعه عنه، تنسب إليه هذا الضلال دون أن يتغيَّر هو، ودون أن يتبدَّل، ودون أن يَظهر منه خلاف ما كان عليه في هذا الباب وفي هذه المسألة التي بَرَّأوه فيها من قبل.

وإما أن تكون هذه المجموعة تتعامل مع المسائل تعاملاً سياسيًّا، ولها مع كل مرحلة تعاملٌ معين، فَدفعَت عن الشيخ ربيع ما نُسِب إليه آنذاك، من باب السياسة، ولأن المرحلة عندهم آنذاك تقتضي ذلك، تفعل ذلك مع اعتقادها بأنه منحرفٌ في هذا الباب، وفي هذه المسألة، وأنه قد انحرف عن السنة ووافق الخوارج فيها.

وبالتالي تكون هذه المجموعة قد ظلمت وافترت على من ردَّت عليه، وقصَدَته بهذه الصوتية، وبهذا المقال، إذ أظهرت خلاف ما تعتقد، وحاربته وهاجمته بما تتفق هي وإياه فيه، وكفى بذلك ضلالاً وظلمًا وافتراءً وعدوانًا.

وبهذا وغيره من التناقضات الواضحة المكشوفة، تُفهم عبارة قائلهم: "وهذا موجود، تناقض واضطراب، وجَمعٌ كما قيل بين الضب والنون، وجَمعٌ بين الحق والباطل"، وبها يُعرف من هو

الذي اضطرب وأتى بالمتناقضات، ومن هو الذي جَمعَ بين الضب والنون، وبين الحق والباطل!!.

أهو الشيخ ربيع وغيره من علماء السنة، أم هي هذه المجموعة التي خالفت علماء السنة، وخرجت عن هديهم، وعن طريقتهم، وأتت بمسائل وتقريرات وتقعيدات مكشوفة مفضوحة؛ لا يقولها عاقلٌ فضلاً عن طالب علم أو عالم.

هذا ما قصدت إليه، وبه تمت الرسالة ،،،

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان، وسار على نهجهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

كتبه

علي حسين الفيلكاوي

وتم الانتهاء منه

يوم الأربعاء ١٨ ذو القعدة ١٤٤٤هـ

الموافق ٧ / ٦ / ٢٠٢٣م

فهرس المحتويات